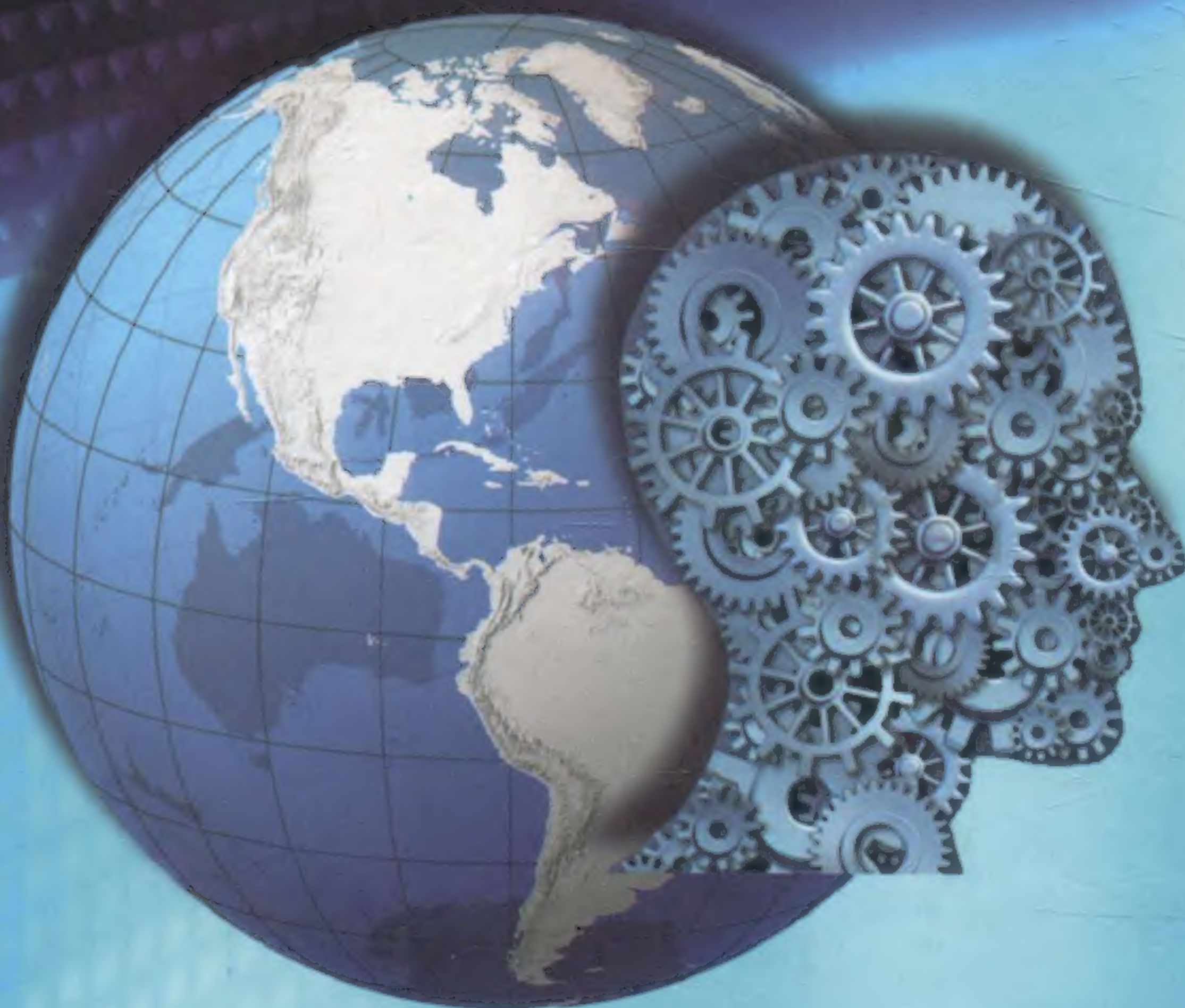


عولمة الوعي

بين

الإنترنت والمعلوماتية

باسل عبد المحسن القاضي



دار
الكتاب
العلمي

www.dardjlah.com

عولمة الوعي
بين الإنترنت والمعلوماتية

عولمة الوعي

بين الإنترنت والمعلوماتية

باسل عبد المحسن القاضي

الطبعة الأولى

2015



- عولة الوعي بين الإنترنت والمعلوماتية
 - باسل عبد المحسن القاضي
- الطبعة الأولى 2015

منشورات:

دار دجلة
ناشرون وموزعون



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171 - الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com

* رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (3853 / 11 / 2013)

Isbn: 9957-71-391-1

الآراء الموجودة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهة الناشرة

جميع الحقوق محفوظة للناسر. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات. أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من الناسر.

All rights Reserved No Part of this book may be reproduced. Stored in aretrieval system. Or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

المحتويات

7.....	مقدمة
--------	-------

الفصل الاول

11	1- مدخل أولي
13	2- الانترنت
13	آلية معلوماتية وتقنية اتصالية
31	3- المعلومات والمعلوماتية قبل الإنترنت وبعده
41	4- الإنترنت وشيء من السياسة
59	5- الإنترنت والاقتصاد المعلوماتي

الفصل الثاني

تمظهر عولمة المعلوماتية عبر الانترنت في الإعلام والسياسة والاقتصاد

67	1- مدخل نظري:
75	2- العولمة الإعلامية عبر الانترنت
80	الصحافة الالكترونية
107.....	2- العولمة السياسية عبر الانترنت
122.....	3- العولمة الاقتصادية عبر الانترنت

الفصل الثالث
تشكيل الوعي بين تكنولوجيا الاتصال
وثورة المعلومات

138.....	الانترنت - أداة سيطرة عولمية:
145.....	استنتاجات عامة وعربية
155.....	المصادر والمراجع

مقدمة

لاشك أن البحث بهذا العنوان الكبير الواسع، يمتد ليشمل تعريفات أساسية للمعلوماتية، وللإنترنت، وللعولمة، ثم تشكيل الوعي، ولما كان عصرنا كله يقوم اليوم على، ثورة معلوماتية، وثورة في تقنيات الاتصال - ومنها الإنترنت - وثورة بالعولمة، ومن ثم الاتجاه إلى تشكيل الوعي المعاصر، والسيطرة عليه، وتدجينه بكل هذه الثورات والمفردات، فلا بد لنا أن نتطرق إلى تاريخ ربع قرن من الزمن الذي حصلت - ولا زالت - فيه هذه الثورات الثلاث بمفاهيمها الجديدة على البحث العلمي والإعلامي علما انها لم تستغرق كل مفرداتها عبر هذا التاريخ القصير، لذا ستصادفنا مشكلة التعريف الاصطلاحي لكل من هذه المفردات بما فيها من تنوع واجتهاد وحتى اختلاف.

ان بحث هذه الثورات الثلاث معناه كتابة تاريخ ثورة في الفكر - المعلوماتية - وثورة في التكنولوجيا - الحاسوب ومتعلقاته والإنترنت وخادمه الباحث - وثورة في السيطرة السياسية والاقتصادية للقضية الجديدة والعالم المتقدم عموما عبر العولمة وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

من هنا فان التساؤلات التي يثيرها هذا البحث كبيرة وعديدة وحتى غير نهائية لانها لازالت تعمل في الواقع المعاصر ما دام التطور ما زال جاريا على مستوى المعلوماتية والتقنيات الاتصالية والعولمة بمضامينها من هنا فان مشكلة البحث تتسم بالسعة والشمول ولهذا وجدنا انفسنا نسرع الخطى في كثير من التفاصيل خشية الاطالة، ولهذا ركزنا في مشكلة البحث على صناعة مجتمع المعلومات وما يفرزه من وعي وتأثير على العقول عبر الإنترنت كمساحة

والمعلوماتية كمضمون، وبالتالي فقد انحصر البحث في الاجابة عن بضعة تساؤلات منها: أثر المعلومات الإعلامية أو العولمة المعلوماتية في التأثير على الوعي، ومنها الطابع القسري للفيضات المعلوماتية على الوعي، ومنها الطابع السياسي والاقتصادي عبر الديمقراطية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية كمعبرين عن مضامين الثورة المعلوماتية في إطار العولمة،

وهكذا فقد كانت اهداف البحث محددة في الاجابة على هذه التساؤلات عبر استعراض آراء العلماء والباحثين والتقنيين والسياسيين والاقتصاديين كل في مجال عمله.

كما خرجنا باستنتاجات على مستوى العالم الثالث عموما والوطن العربي خصوصا فيما يخص تأثير المشاركة في كتابة التاريخ المعاصر لمجتمعاتهم التي هي الهدف الأكبر لتشكيل الوعي والسيطرة عليه باعتبارهم من اقل الدول حيابة لمضامين الثورات الثلاث اولاً: ولأنهم الهدف الاقتصادي الكبير للدول المتحكمة في العالم المتقدم بمسيرة العولمة والمعلوماتية والانترنت ثانياً:

لقد كان البحث بأسلوب وصفي ومنطق فكري فلسفي لذا لم تلعب الاحصائيات دورا كبيرا في استنتاجاته.

وقد كان مكان البحث هو العالم كله لان الإنترنت جعل العالم كله قرية صغيرة.

كما كان زمن البحث هو ربع القرن الاخير ومدخل القرن الحادي والعشرين.

فالزمن هو المعاصر والمكان هو العولمة.

الفصل الأول

الفصل الاول

1- مدخل أولي

لاشك أن عنوان هذا البحث يستغرق كل الثورة المعلوماتية وثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة العولمة، ومن ثم أسر الوعي البشري المعاصر في اطار كل تلك المتغيرات، فالانترنت كآلية من آليات تكنولوجيا المعلومات بما تعنيه من كمبيوتر وما يتبعه من استخدامات لآليات البحث على صفحات الانترنت، انما هو منظومة معلوماتية أيضاً بما تعنيه هذه المنظومة من ثقافة وتجارة ومجتمع، كما أن العولمة كما يقودها الإنترنت نفسه كمنظومة معلوماتية وأداة سيطرة على وعي الشعوب ومحركات السلوك الفردي والجماعي، انما هي اخطر زلزال تقع فيه البشرية اليوم ولا سابق له في التاريخ.

اذن فالبحث يحتاج إلى مساحة معرفية واسعة بكل هذه الآليات والتقنيات والمعلومات وانعكاسها على تشكيل الوعي الجماهيري المعاصر، وبالتالي فإن أي بحث يحاول أن يغطي كل هذه المفردات والمساحات من معلوماتية إلى تقنيات إلى اغراق الوعي الإنساني وشبكته العصبية تقود بالتالي إلى سلوك مبرمج عبر النظريات النفسية وصولاً إلى البرمجة الكاملة التي تسود جميع هذه المعطيات العلمية والتقنية، وكأنما هدف هذه الحضارة التي اطلق عليها البعض حضارة الحاسوب والانترنت هو اصطیاد السلوك الإنساني وتدجين الانسان ضمن سلوكيات تجارية واعلامية واجتماعية ونفسية محددة.

لهذا السبب فإننا لا يمكن أن نغطي البحث بكل تفاصيله إلا من خلال لغة حديثة تعتمد اللغة المركزة والتوصيف المختصر البليغ المعبر بأقل ما يمكن من

الكلمات والجمل عن اعمق واكثر ما يمكن من الاسباب والنتائج ووجهات النظر.

ان اول عمل يمكن أن ندخل به هذا البحث الواسع هو التعريف بالمصطلحات التي سنستخدمها والتي قد تستغرق الاجابة على بعض تساؤلات البحث، فمن يدخل هذا الوسط عليه أن يحدد معاني الانترنت، المعلومات، الوعي، والعولمة، لصياغة الجملة المفيدة المعبر عنها عنوان البحث- تداول المعلومات عبر الإنترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة- وبدون تحديد هذه المعاني والمصطلحات لن نستطيع أن نبصر في هذا البحر الواسع من المعلومات وعصر العولمة وبرمجة السلوك عبر تشكيل الوعي،

2- الانترنت

آلية معلوماتية وتقنية اتصالية

لو حاولنا أن نستعرض كل التعريفات التي عرفت بها شبكة المعلومات الدولية - الانترنت - لاستغرق منا مساحة كبيرة تتجاوز قدرة هذا البحث ومساحته المتاحة، علما أن لكل تعريف هدفا محددا حسب غاية المعرف، لذا فإننا سنقف على بعض التعريفات التي تخدم البحث، أي تعريفات ذات طابع معلوماتي أولا، وذات طابع تقني ثانيا، فماذا نجد لدى الباحثين في هذا المجال؟

يعرف الخبير المعلوماتي الدكتور نبيل علي ظاهرة الإنترنت كمنظومة من خلال المنظور الثقافي لها بقوله {الانترنت أو شبكة الشبكات تحدث كثيرون- مفكرون واعلاميون وفنيون- عن الانترنت، ذلك الماموث الشبكي الكبير، ذي الفضاء المعلوماتي المتناهي الضخامة الدائم الامتداد والانتشار، والذي يقدر عدد رواده بـ 800 مليون نسمة بحلول عام 2004، انها تلك الغابة الكثيفة من مراكز تبادل المعلومات التي تحتزن وتستقبل وتبث جميع انواع المعلومات في شتى فروع المعرفة، وفي جوانب الحياة كافة من قضايا الفلسفة وأمور العقيدة إلى احداث الرياضة ومعاملات التجارة، ومن مؤسسات غزو الفضاء وصناعة السلاح إلى معارض الفن ونوادي تذوق الموسيقى، ومن الهندسة الوراثية إلى الحرف اليدوية، ومن البريد الإلكتروني إلى البث الاعلامي، ومن المؤتمرات العلمية إلى مقاهي الدردشة وحلقات السمر، ومن صفقات بورصة نيويورك إلى مآسي الجماعات والأوبئة في أرجاء القارة السوداء⁽¹⁾.

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 92-93

انها إذا تغطي كل مساحة المعرفة الانسانية، وإقامة علاقة بين الانسان وعالمه وأشياءه، أي انها بتعبير الدكتور نبيل علي أصبحت {نافذة الانسان، يواجه من خلالها العالم على اتساعه بحيوته المتدفقة ودينامياته الهادرة، وإشكالياته المتجددة المتشابكة والمتراكمة، أن شبكة الشبكات هذه تعيد صياغة العلاقة بين الانسان وعالمه، بين الفرد ومجتمعه، بين ثقافة المجتمع وثقافات غيره، لقد أصبحت الإنترنت بكل المقاييس ساحة ثقافية، ساخنة، ووسيطا اعلاميا جديدا، ومجالا للرأي العام مغايرا تماما لما سبقه⁽¹⁾

ولو استخدمنا صيغة التشبيه لتقريب بعضا من مفاهيم ومعاني الإنترنت لقلنا انه حينما يدخل انسان إلى مكتبة فيها ملايين الكتب فإذا اراد قراءتها لاستغرقته عمر البشرية كلها قبل أن يكمل قراءتها فكيف يستطيع التعرف على ما فيها من معلومات تعنيه ويحتاجها في حياته ووظيفته ومعيشته؟

هنا هي مكتبة المعلومات اللانهائية قياساً إلى عمر الانسان، فهو لا يستطيع أن يستفيد من هذه المكتبة على غناها إلا بآلية الفهرسة المكتبية المعروفة ليعرف على الأقل مكان كل علم أو معرفة أو تخصص، ولكن حتى لو اختار التخصص ووجد مكانه فإنه سيجد آلاف الكتب فكيف يستطيع أن يتصفحها أو حتى على الأقل قراءة فهرسها ليحدد ما يريد منها؛ انه لا يستطيع ذلك لان هذه الطريقة عشوائية اضافة إلى مساحتها الكبيرة، من هنا كان لابد أن يجد آلية تعرفه بسرعة فائقة على ما يريد استعراضه من مضامين هذه الكتب دون أن يمد يده لتصفحها وتقليب صفحاتها.

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 94.

هذا التشبيه المقرب لعمل الإنترنت والحاسوب الذي يشتغل عليه ومن ثم الخادم الذكي الذي يبحث له عن مفاتيح المعلومات والمعرفة التي يريدّها من هذا الكمّ اللانهائي من الكتب. لقد فتحت الإنترنت المكتبة أمامك لتصفح ما تريد منها بسرعة خارقة قياساً إلى التصفح اليدوي والقراءة الميكانيكية،

ولو حاولنا أن نستعين بالأرقام لقياس كم المعرفة والمعلومات المتوفرة اليوم مقارنة بعمر الإنسان القارئ لوجدنا الصورة أوضح حيث تقول الأرقام مايلي {يقول علماء المعلوماتية عن انفجار المعارف وفيضانها- أن مجموع المعارف ابتداء من السنة الميلادية الصفر قد تضاعف أول مرة سنة 1750، ثم تضاعف سنة 1900، ثم تضاعف سنة 1950، ثم تضاعف سنة 1960، ليأخذ هذا التزايد بعد هذه السنة منحى أسياً غير مسبوق في تاريخ البشرية، ومعنى هذا أن العالم قد أنتج من المعلومات خلال الثلاثة عقود الأخيرة فقط ما لم ينتجه طيلة خمسة آلاف سنة، ومعناه أيضاً أن قارئاً قادراً على قراءة ألف كلمة في الدقيقة يقرأ لمدة ثماني ساعات يومياً، يحتاج إلى شهر ونصف لقراءة إنتاج يوم واحد، في الوقت الذي يجد نفسه قد تأخر خمس سنوات ونصف عن مواكبة إنتاج المعلومات⁽¹⁾

اذن كان على الإنترنت أن يقدم خدمته عبر الانتقال من الباحث البشري إلى الوكيل الآلي الذكي بعد أن أصبحت المعلومات أكبر من أن يحصيها أحد إنه الفيضان المعلوماتي الذي لا يمكن لأي قدرة بشرية طبيعية أن تستوعبها إلا أن الإنترنت يقدمها سهلة مبرجة تتناسب وعمر الإنسان ومدى قراءته {لقد فتحت

(1) في الثورة الاعلامية والمعلوماتية المعاصرة يحيى اليحياوي عن الانترنت.

الإنترنت بوابات الفيضان المعلوماتي على مصاريعها، لتصبح مشكلة الإفراط المعلوماتي من أخطر المشاكل التي نواجهها حالياً، وأصبح في حكم المؤكد استحالة التعويل على الوسائل البشرية وحدها لمسح الشبكة دورياً بحثاً عن المعلومات المطلوبة، وكان لابد من أتمتة هذه العملية وذلك باللجوء إلى ما يسمى بالروبوت المعرفي knowbot أو البرمجي softbot بصفته وكيلاً يحال إليه القيام بهذه المهام الروتينية الشاقة،

إن الروبوت المعرفي هو- شغال- الإنترنت المطيع الدؤوب الدائم التجوال بين أرجاء الشبكة لتنفيذ المهام الموكلة إليه والوكيل الآلي ليس الروبوت الغشيم بل له نصيب من الذكاء الاصطناعي يمنحه القدرة على التحليل والاستنتاج والتوقع، وله أيضاً استقلالية في اتخاذ القرارات وفقاً للسلطات المخولة إليه، وإقامة الحوار مع زملاء عشيرته ليعملوا كفريق عمل متكامل أقرب ما يكون إلى عمل مملكة النمل⁽¹⁾.

لقد عانى الباحثون كثيراً من عدم القدرة على فهم وفقه معنى الإنترنت وهو يعمل على إيصال كم المعلومات الهائلة في سرعة ضوء خارقة في برمجة ذكية، حتى أن أحد الباحثين وضع عنواناً فرعياً لبحثه سماه تعريفات الإنترنت العالمية اللغات السريعة قال فيه { لا تحصى تعريفات الإنترنت وشروحاتها الكثيرة فهي تشكل مادة العصر وتطبعه لا تعود لأحد بل للعالم كله، توحد الجماعات وتفتح آفاق المعرفة وتنمي بساطة الحشرية... وتفتح- النوافذ- مساحات اتصال واسعة كانت غير مباحة من قبل تجعل المرء لا يعرف أين يحط الرحال وقد ينسى

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 101-102.

من اين جاء قبلا...إنها الشبكة المتحررة من كل العوائق والقوانين والشروط اللغوية، إنها مجانية وتدافع في المطلق عن حريات التعبير حتى الاتصال يتم بأسماء مستعارة إذا شئنا، وتصبح الإنترنت بهذا المعنى الواجهة التجارية العالمية للاتصال بالخارج، وضعت حدا نهائيا لتاريخ المرسل في الإعلام وحتى لا يفرض فريق ثقافته وإعلامه في وقت معين،

هكذا ينتهي تاريخ الازدواجية بين الانتاج والاستهلاك، ويتمكن أي فرد من تأسيس بنك معلومات خاص به يطرحه وفقا لمزاجه وأوقاته ومراميه، والانترنت هو السوق العالمية والثقافية الواسعة، ومكتبة العالم الخيالية وهو حاجة معاصرة وأهم تطور ثقافي منذ سيطرة الانسان على النار...لكنها سيطرة مستجدة تقتل لغاتنا المألوفة الجميلة وفي الوقت نفسه تجذبنا نحو لغات ومفاهيم إتصالية.

كان من المستحيل ايجاد ابرة في قفة من التبن وسقطت الصورة مع الإنترنت حيث يمكننا أن نجد ما نريد تحت نقرة الفأرة تأخذنا إلى ملايين المفاتيح الجاهزة، كلمات تفتح نوافذ لا تنتهي من المعرفة،

فالانترنت هي نهاية الجغرافيا والخلاص من محددات السجون التي طبعت الكرة والحدود، وهي غزو العقول وتكييف المنطق وتوجيه الجمال وصنع الاذواق وقولبة السلوك، وترسيخ قيم عالمية جديدة، وهي التي تنقلنا من القبيلة الضيقة إلى القبيلة البشرية الكبرى، وتمنحنا الثقافة السريعة، وتجعل بمتناولنا المعارض السريعة والفن والرسم والموسيقى، وهي الملاذ الوحيد الواسع لديمقراطية المعرفة في الأمكنة والأزمنة كلها ومن دون قيود، ويبدو أنها التجسد الفعلي للقرية الإعلامية الإلكترونية التي ردها الناس.. وانتظروا حلولها مثل الأحلام.

لقد باتت الإنترنت من الوسائل الناجحة لتحقيق نزعات القوى الدولية نحو العالمية أو الكونية، وأظهرت بصورة جلية اقتصاد عصر المعلومات التي لا تنقص خلافا للموارد المادية بل تزيد مع تزايد استهلاكها⁽¹⁾

لقد بدأ العصر يوصف بأنه عصر الإنترنت للأثر الكبير الذي تركته هذه الشبكة على واقع الانسان اليوم وقد اعتبرها البعض أعظم ثورة بعد الثورة الصناعية حيث يقول أحد الباحثين {يشهد العالم منذ ما يزيد على ربع قرن ثورة علمية وتكنولوجية فاقت في أهميتها وتأثيراتها ونتائجها ثورة القرن الثامن عشر الصناعية في أوربا، هذه الثورة كان الإعلام الإلكتروني والاتصال والمعلوماتية من أبرز مظاهرها، فقد أكدت العديد من الدراسات أن شبكة المعلومات العالمية injernetion net wark هي أهم وأعظم ما أفرزته التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال tic والتي أسهمت في إحداث تأثير بالغ الأهمية في ظرف زمني قصير جدا لا في بيئة وسائل الإعلام والاتصال فحسب بل أيضاً وبشكل جذري في جميع أنماط التعامل وأساليب التفكير والحياة، كما يؤكد ذلك محمد العمر.. الإنترنت أوجدت أنماطا لا للتواصل والعمل والتجارة فحسب، إنما نمط جديد للحياة يفرض تحدياته على الأنماط التقليدية التي ألفها الناس من قبل في كل شيء وأهم ذلك إمكانية الوصول إلى بحر لاتعرف شواطئه من المعلومات⁽²⁾.

ويطلق الدكتور اجقو علي على الإنترنت بأنها ثورة ثقافية وليس مجرد

(1) الاعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية ص386-387.

(2) الصحافة الالكترونية العربية الواقع والآفاق ص2.

ثورة تقنية حيث يرى أن من بين الاستخدامات التي برزت بشكل كبير منذ بداية ما يمكن تسميته عولمة الإنترنت ما قامت به وسائل الإعلام المختلفة والتي استطاعت الاستفادة بدرجات متفاوتة من إمكانيات الوسيلة التكنولوجية، ويقارن بين وسائل الإعلام الأخرى كالراديو والتلفاز يبرز تطور ونمو هذه الشبكة حيث يرى أن المذيع احتاج إلى 83 سنة حتى أصبح لديه مليون مشترك، بينما احتاج التلفاز إلى 51 سنة، في حين أن شبكة الإنترنت لم تحتج سوى بضع سنوات أن لم نقل أربع لتخطي الحواجز.

أن العالم الثقافي والفكري والحضاري عموماً الذي صنعتته شبكة الإنترنت اليوم يتجاوز المفردات البسيطة التي ينيء عنها نقل المعلومات عبره إلى حيث بدأ المجتمع كلياً يتغير، فأصبح مجتمعاً انترنتياً إتصاله يقوم على الشبكة بدون حضور مادي أو لقاء حسي بل نبضات كهربائية تنتقل بين الجانبين، بل أن فهم التراث نفسه تغير عبر هذه المعطيات الجديدة، إنه عالم جديد ومغاير كلياً للعالم قبل الانترنت.

يقول أحد الباحثين في هذا المعنى {اضحت المعلومات من أهم مقومات البنى التحتية لصناعة ثقافة الخطاب الصحفي بعد أن عصفت تقنيات المعلومات ونسيج الإنترنت بمجل مفردات المنظومة المفاهيمية في عصرنا الراهن، فبجانب توفيرها لموارد الخطاب الصحفي بتجلياته الثقافية والسياسية والاجتماعية، فإن التقنيات الرقمية الجديدة وآليات الذكاء الاصطناعي قد أحدثت تغييراً حاسماً في طبيعة فهمنا للتراث والفكر بعد أن تحول النص الأحادي إلى نص متشعب، وأصبح الخطاب عرضة لسلسلة من عمليات المعالجة الحوسبة التي ينقر فيها داخل البناء اللغوي والدلالي للنص للوصول إلى النموذج الذي أسهم في توليد الأفكار وأنشأ الصرح المفاهيمي للفكر، وقد تعمقت الوشائج التي تربط الموارد

المعلوماتية بالأدوات التقنية بعد أن أصبحت الأفكار والثقافات عبارة عن نبضات رقمية محفوظة في وسائل خزن مغناطيسية ويتم تداولها بشكل حزم رقمية تسري عبر شبكات رقمية تلفّ كرتنا الأرضية، فلم يعد للخطاب وجود دون أرضية رقمية تسري فيها النبضات الرقمية التي تترجمها إلى نص مقروء أو خطاب مرئي أو مسموع⁽¹⁾.

ويحدد الكاتب مساهمة الفضاء المعلوماتي للإنترنت بالفضاء الثقافي من خلال مجموعة العناصر التي يتألف منها والتي تشمل كما يقول:

- فضاء مفتوح للتجارة الإلكترونية بوصفه موطن تسوق الكتروني لمختلف أنواع السلع والخدمات المطروحة للاستهلاك.

- وسط مجتمعي تتم من خلاله أنشطة النقاشات والتواصل مع الآخر عبر حلقات الدردشة ومجاميع الأخبار والبريد الإلكتروني.

- بيئة ثقافية ومعرفية culture media يتم من خلاله تبادل المعلومات والمعارف بشتى صورها وأنواعها عبر الخطاب العلمي والثقافي في مواقعه الكثيرة.

- بيئة سياسية مستحدثة تمارس من خلالها عمليات متباينة لترجمة الخطاب السياسي إلى فعل معلوماتي يملك تأثيراً ملموساً على الجهة المناوئة.

- بيئة تنظيمية مستحدثة لإدارة وتنظيم الأنشطة التقليدية عبر وسط معلوماتي يذلل الصعاب التي تشخص أمام الفعل التنظيمي على أرض الواقع ويتجلى ذلك واضحاً في تقنيات إدارة حركة الصناعة والتجارة والخدمات عبر الفضاء المعلوماتي وبعيدا عن الآليات القديمة التي تعاني من بطء ملحوظ.

(1) صحافة الإنترنت في الوطن العربي ص 1.

- بيئة هو ملوثة قد شحنت بجميع أنشطة الفسق والفجور التي توظف الخصائص الفريدة لحضارة الصورة وثقافتها لاشباع واستدراج الشهوات الإنسانية وتضليلها واجتذاب الشباب وتوسيع دائرة العهر بحيث أصبح في متناول الجميع وبعيدا عن اعين رقابة المجتمع والتقاليد⁽¹⁾

ترى هل أن توفر المعلومات بسهولة لكل الناس هي مسألة سلبية أم ايجابية إذا كان الإنترنت هو الوسط الناقل لها؟

لقد بشر بعض الباحثين بأن الإنترنت سيحقق ديمقراطية في المجتمع الحديث بما لم يتوفر سابقا له وسيحقق عدالة اجتماعية من خلال هذه المعرفة المتاحة للجميع فيقول {الانترنت بإتاحتها المعلومات والمعرفة- أهم موارد التنمية- للجميع على حد سواء، ستوفر مناخا أفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمنح فرصا متكافئة للتعليم والتعلم مما يضيق الهوة الفاصلة بين العالم النامي والعالم المتقدم، ويقلل الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة،

وعلى النقيض من ذلك هناك من يؤكد أن الإنترنت يزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي بين من يملك ومن لا يملك، وسيؤدي إلى ظهور نخبة جديدة تجمع بين القوة المادية لرأس المال والقوة الرمزية المتمثلة في المعارف والمعلومات أن المعلومات عبر الإنترنت في رأي هؤلاء لن تظل حرة طليقة مشاعة للجميع، وذلك بعد أن ادركت القوى الرأسمالية التقليدية المغزى الاقتصادي للموارد الرمزية، وهم مصممون على أن يحيلوا المعلومات والثقافة إلى سلع تباع وتشترى وفقا لقانون العرض والطلب.

(1) صحافة الانترنت في الوطن العربي ص3.

إنّ هناك من يزعم أن هذه التكنولوجيا المستحدثة ستحقق درجة غير مسبوقة من الشفافية- أحد الشروط الأساسية لممارسة الديمقراطية- فهي تمثل وسيلة عملية لاطلاق حرية الانسان في أن يحصل في أي وقت وفي أي مكان على كل ما يحتاجه من معلومات، وأن يبعث في أي وقت وإلى أي مكان ما يترأى له من أفكار وآراء،

على النقيض من ذلك هناك من يؤكد أنها تنطوي على تهديد حقيقي لخصوصية إنسان اليوم، وقد باتت بياناتها الشخصية متاحة لاجهزة الرقابة والسيطرة عرضة لاستغلالها في كشف المستور وما تختلج به الصدور وتشفى به العقول،

إن الحرية المطلقة الموعودة ما هي إلا خداع، وقد بدأت الطبقة ذلك العدو اللدود للديمقراطية تتسلل إلى شبكة الإنترنت التي تحتوي حاليا على عدد من النوادي المعلوماتية خاص بالاعضاء فقط تقتصر عضويتها على نخبة متميزة من حملة بطاقات العضوية أو من يعرف كلمة السر- الشفرة- التي تتيح له النفاذ إلى بوابة المعلومات الراقية، فلا مكان هنا للحرافيش أو المتسكعين في دروب هذا الماموث المعلوماتي⁽¹⁾.

أن هذا التأثير الكبير والخطير شبكة الإنترنت على المجتمع خلق علوما جديدة متصلة بدور الإعلام والانترنت كوسيلة إعلامية في التأثير على الافراد والجماعات، من هذه العلوم ما يسمى علم اجتماع الاعلام، فالانترنت كوسيلة اتصال وإعلام لم يقتصر على تطور قوة البث وقوة الاستقبال فقط، وإنما أدى

(1) الديمقراطية الرقمية ص 4-5.

إلى ترك آثار واسعة على البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن هنا تحول إلى قضية هيمنة يقول أحد الباحثين في هذا العلم {أن التقنيات الاتصالية الجديدة هي بمثابة الزلزال الذي هز ومن ثم خلخل المرتكزات الأساسية للبنية الإعلامية القديمة بصورة شاملة، بدءاً من التقنيات المستخدمة ونمط العمليات الإعلامية والاساليب المستخدمة وانتهاء بوظائف الإعلام ذاته} ⁽¹⁾ - ويؤكد على {أن التغير الذي طرأ على حجم عملية الاتصال والدور المناط بها يتصل مباشرة بعملية تدويل الانتاج والبث والتصدير وكلها ذات علاقة باستخدام انماط جديدة لممارسة الهيمنة السياسية، لهذا إن وظائف الإعلام ووسائله تبدو مختلفة عما سبق، وترتكز بصورة اساسية على تهيئة الأجواء والقنوات وبلورة مشاعر مستهلكي المادة الإعلامية بأنهم يتمون إلى بيئة سياسية دولية أو البيئات المعرضة لمثل هذه الحملات في مقاومة التسلط والدفاع عن حقوق الانسان المقهور اجتماعيا في تبني ثقافته وسياسيا في ضمان حريته ووطنيا في ضمان استقلاليته).

ان ثورة الاتصال التي أحدثتها الإنترنت غدت اليوم من أهم الوسائل التي ⁽²⁾ تستعملها القوى السياسية المستنيرة لتحرير الشعوب من الاستبداد والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث وفرت الإنترنت امكانيات كبيرة على كافة المستويات وخاصة السياسية والاعلامية ويمكن اجمال بعضها بما يلي: ⁽³⁾

(1) علم اجتماع الاعلام ص 125.

(2) علم اجتماع الاعلام ص 125.

(3) علم اجتماع الاعلام ص 125.

1- تسهيل الحصول على المعلومات وهي لا تزال طرية من مصادرها المباشرة، فبمجرد نقرة على شاشة الكمبيوتر ينتقل القارئ من موقع إلى موقع أينما أراد على وجه الارض، ويقرأ أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم دون مصادرة أو قيود.

2- تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكّم من الحكام المستبدّين أو رجال المال المحتكرين للملكية وسائل الإعلام، وتوفير المعلومات الصحيحة هو أول خطوات التغيير، وقد كان احتكار اهل السلطة والثروة للمعلومات في الماضي من اهم الوسائل التي يحتمون بها.

3- التمكن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده المرسل دون تدخل موجّه من أباطرة الإعلام الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها واخراجها بالطريقة التي تخدمهم على حساب المرسل الاصيل ورسالته بل يقدمون الرسالة بصورة تخدم نقيض ما أراد مرسلها.

4- رخص ثمن الاتصالات بل ومجانيتها في أغلب الأحوال مما يجعلها متاحة للجميع ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات القمعية أو الشركات الاحتكارية ومن فوائد رخص ثمن الاتصالات إشراك عامة الناس في المعلومات، وتلك هي الخطوة الاولى لاتخاذ الموقف السياسي الرشيد.

5- ورغم أنّ الحكام الدكتاتوريين يميلون إلى التضييق على تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل الإنترنت خوفا من انفلات الأمور من قبضاتهم، فقد بدأ الإعلام الإلكتروني يقضي على إعلام الورق- الصحف- وبدأ يضائق اعلام الصورة- التلفزيون- وهو مرشح للسيادة في المستقبل بسبب الميزات العديدة التي يمتاز بها على الإعلام التقليدي.

اما ميزات الإعلام الانترنيتي على الإعلام التقليدي فيمكن اجمال بعضها فيما يلي:

1- إن الإعلام الإلكتروني يعطي القارئ فرصة اطلاع أكبر من الناحية الكمية، ففي جلسة واحدة يستطيع القارئ أن يطلع على عشرات المصادر الإعلامية من جميع أرجاء العالم ودون تكلفة مادية تذكر، وهو أمر غير ممكن عملياً من حيث الوقت ومن حيث الكلفة في التعامل مع الإعلام التقليدي.

2- إنه يعطي القارئ حرية الانتقاء والمقارنة من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المختلفة الرؤى والخلفيات واستخلاص النتيجة التي يراها أقرب إلى الحقيقة دون أن يظل أسيراً لرؤية مخصوصة ولا تخفى قيمة ذلك في تحرير إرادة المتلقي في تعاطيه مع الوسيلة الاعلامية.

3- إنه يمكن من القراءة المتخصصة، فلم يعد من اللازم أستنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثاً عن موضوع معين أو انتظار برنامج مخصوص في احدى القنوات التلفزيونية، بل أصبح الإنترنت بوسائل البحث في مادته يمكنك من الاطلاع على الموضوع الذي يريد في الوقت الذي تريد.

4- إنه يوصل الرسالة الإعلامية إلى مدى عالمي ويتجاوز القيود التقليدية التي تقيد التلفزيون والصحافة المطبوعة فهذه تحدّها حدود المكان فلا يتجاوز بعضها مساحة معينة من البسيطة كما تحدّها حدود المكان فلا يستطيع الجميع الوصول إليها لأنها غير مجانية بخلاف الإنترنت فلا تحدّه حدود المكان وهو مجاني أو شبه مجاني في العادة.

إن المتتبع لثورة الاتصال والاعلام في عصر المعلومات، يدرك أنّ الإعلام أصبح محوريا لا بسبب التقنيات التي استخدمها فقط، وانما بسبب طبيعة الرسالة

الإعلامية عبر هذه التقنيات، يقول الدكتور نبيل علي تحت عنوان محورية الإعلام والاتصال {لقد ظن البعض خطأ أن إعلام عصر المعلومات ما هو إلا مجرد طغيان الوسيط الإلكتروني على باقي وسائط الاتصال الأخرى، لكنه في حقيقة الأمر أخطر من ذلك بكثير، فالأهم هو طبيعة الرسائل التي تتدفق خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها.

لقد نجمت عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الإعلام جعلت منه محورا أساسياً في منظومة المجتمع، فهو اليوم محور اقتصاد الكبار وشرط أساسي لتنمية الصغار، لقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة حتى جاز للبعض أن يطلق عليها ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة⁽¹⁾.

لقد سيطرت الإنترنت على كل وسائل الإعلام وتضمّنتها، وقد كان العامل التقني من العوامل الأساسية لثورة الإعلام والاتصال بجانب العامل الاقتصادي وعولته والعامل السياسي المتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام، يقول نبيل علي بأن وراء ثورة الإعلام والاتصال عوامل تقنية واقتصادية وسياسية، وأن العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر، عتاده وبرمجياته، وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالاقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية، لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفات اتصالية عدة إلى أن أفرزت شبكة الإنترنت التي تشكل حالياً - كما يقول علي - لكي تصبح وسيطا إعلاميا يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 344.

المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك الجماهيرية وشبه الجماهيرية والشخصية، لقد انعكس اثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع قنوات الإعلام، صحافة وإذاعة وتلفاز، وانعكس ذلك - وهو الاخطر - على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج الرسالة الإعلامية وموزّعها ومتلقيها، لقد انكمش العالم مكانا وزمانا وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب وكادت تكنولوجيا الواقع الخائلي أن تُسقط الحاجز بين الواقعي والوهمي، وبين الحاضر والغائب، وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي، والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات.

ولاشك أن محورية الإعلام والاتصال هو الذي قاد إلى أن تأخذ شبكة الإنترنت سُلطة خاصة تتجاوز سلطات الاتصال والإعلام الأخرى، فإذا كان الإعلام سلطة رابعة فإن الإنترنت اليوم تتجاوز قدراته مجموع قدرات وسلطات المسموع والمنظور.

لقد كانت سلطة الصحافة - السلطة الرابعة - باعتبارها وسيلة إعلامية من أوضح السلطات عبر الممارسات الإنسانية التي عايشتها، لقد وصلت سلطة الصحافة كما عبرَ عنها نابليون بونابرت الذي كانت تخيفه الصحافة بقوله - أن مقالة صحافية تساوي جيشا من 300 ألف رجل، وهؤلاء لا يراقبون الداخل ولا يخيفون الخارج أفضل من دزيتين من حُثالات الصحفيين -.

كذلك كان للراديو سلطة وللتلفزيون سلطة الصورة وصولا إلى سلطة الحاسوب، لقد جمعت الإنترنت هذه السلطات كلها فيما أعطاها قدرة وسيطرة تامة وهو ما تحدث عنه أحد الكتاب تحت عنوان سلطات الإنترنت بعد أن استعرض السلطات الإعلامية السابقة {قد تكون الإنترنت أو شبكة الشبكات هي التي تساعد اليوم في ردم الهوة بين الانسان والتقنيات، إذ خطئ

بواسطتها خطى سريعة تفوق بكثير الاستطالات القديمة التي جعلت رجله وسمعه ونظره ولسانه وصوته تتمثل في العجلة والهاتف والشاشة، وما اختراع الحاسوب إلا استجابة لتقديس قدرة الانسان الذي جعله على صورته محاولاً أن يجمع هذه الاستطالات إلى مخ صناعي وذاكرة صناعية وشبكة اعصاب صناعية زودها باطراف كهربائية وميكانيكية وعيون وآذان إلكترونية وعلمها الحركة والكتابة والقراءة ومنحها لغته ووضع في برامجها عصارة فكره وتجاربه، واستأنس برفقتها في مصنعه ومتجره ومكتبه وقاعة درسه وغرف معيشته، وبهذا أصبحت ذاكرة الانسان مستودعاً أو وعاء وحواسه هوائيات، ولغته إشارات، ونبضاته وفكره مواد قابلة للتعليب من خلال أساليب الذكاء الاصطناعي، وأنّ استشراء المجاز في اسقاط الحواجز بين الانسان والآلة على الرغم من الاقرار بصعوبة ارتقائها إلى مستواه، يدخل شبكة الشبكات إلى المستوى الذي تبدو فيه ممثلة لأقصى تجليات الاتصال الاصطناعي الذي هو في رأينا عدم الاتصال، تساعد الإنترنت في تثبيت مركزية الإعلام فتندمج الألياف الضوئية والكابلات الأرضية والبحرية وأشعة المايكرويف ودوائر الأقمار الصناعية إلى درجة توصل معها إلى التخوف من حدوث أزمة مرور للأقمار الصناعية التي تتزاحم في ارتفاعها الثابت بالنسبة إلى الأرض وبصورة تهدد بتداخلات موجات إرسالها⁽¹⁾.

(1) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية ص 383.

إنّ مراجعةً بسيطةً لسلطة الإعلام التقليدي اليوم وفي ظل العولمة يُعطينا صورة عن سلطة الإنترنت التي أصبحت بديلاً لكل الوسائل الإعلامية وجامعاً ومُضمّناً لها، يقول أحد الكتاب عن سلطة الإعلام التقليدي أو ما يتبقى منها في ظلّ العولمة {إذا كان الإعلام يشكل اليوم مادةً أساسيةً في تطوير الحياة وتنمية المجتمعات بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة المعارف وتوسيعها ونقلها وحل المشكلات الجوهرية لسكان العالم، فإنه أصبح في عصر العولمة وفي ظل التقدم العلمي والتقني سلطةً قويةً للتأثير في الرأي العام، وأداة خطيرةً للدعاية والحرب النفسية بقصد الغزو والسيطرة وغسل العقول في عالم متغير يتميز بالقطبية الواحدة وسيطرة الاحتكارات الدولية على ميادين الحياة، وخاصة المجال الاقتصادي والإعلامي، إنّ الاتصال الدولي لم يعد يعني نقل المعلومات والأخبار، وإنما تعداه إلى خلق فهم جديد للعملية الإعلامية التي تتحكم بها طرائق ومعارف ومناهج العلوم الحديثة وهو ما يفسر استثمار الغرب لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق أهداف استراتيجية يراود منها الهيمنة السياسية والفكرية، وتفتيت الدول وشعوبها ضماناً لوجودها المستمر فكراً وسياسياً ونفسياً وثقافياً في هذه الدول، والأخطر في عالم اليوم هو أن ميدان الإعلام وتكنولوجيا الاتصال يشهد ثورةً كبيرةً في أدواته وأساليبه ومضامينه بحيث لم يعد هناك مفهوم واضح لما يسمى - السيادة الوطنية أو جغرافيا المكان، ولم يعد العالم - قرية صغيرة - كما عبر أحد علماء الاتصال في الغرب وإنما أصبح العالم - غرفة صغيرة - يعيش فيها مليارات البشر تحت سُلطة الكلمة والصورة، ويتحكم فيها الأقوى والأغنى والأفضل عدة، وقد تسبّب الوضع الدولي الراهن في

خلق- الفجوة الاعلامية- ما بين الشمال والجنوب، وحرّم الجنوب- العالم الثالث- الكثير من الإمتيازات التي تحقّقها التكنولوجيا المتطورة في مجال الإعلام والاتصال، وجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على الحفاظ على استقلالها السياسي وأمنها الثقافي بسبب التفوق التكنولوجي للغرب وهيمنة المؤسسات الإعلامية الدولية على سير المعلومات وتدفق الاخبار⁽¹⁾.

(1) الاتصال الدولي والعربي ص 11-12.

3- المعلومات والمعلوماتية قبل الإنترنت وبعده

لاشك أن المعرفة والمعلومات هي قوة كبيرة بيد السلطة وبيد معارضي السلطة على السواء، فإذا وظفت هذه المعلومات عبر إعلام الدولة أعطتها قدرة تأثير كبيرة على المحكومين، وإذا وظفها المحكومون في إعلامهم عبر الإنترنت وغيره فسيكون لها قوة معارضة كبيرة،

لقد تحدث الرئيس الأمريكي كلنتون في عدد مارس- أبريل لسنة 1996 لمجلة فرين أفيرز قائلاً: المعرفة هي أكثر من أي وقت مضى سلطة، فالدولة التي ستزعم ثورة الإعلام هي التي ستكون قوية بين الدول، على المدى المنظور هذه الدولة هي الولايات المتحدة، هذه السلطة اللامادية ستمكّننا من التحكم في العلاقات الدولية بالجذب لا بالقوة، بالتالي فلا مجال لتحمل تكاليف عسكرية جديدة.

وقد أكد الرئيس كارتر قبله أن أمريكا ليست دولة استعمارية ولا تريد أراضي أخرى، أنها تريد اقتراح نمط تفكير.

وقد أكد آل جور نائب الرئيس الأمريكي هذا المعنى حينما نادى بإقامة بنية أساسية معلوماتية عالمية ينعم بها سواء بسواء أغنياء العالم وفقراؤه ثم قال- دعونا نتجاوز الايدلوجيا، لتتحرك معا صوب هدف مشترك لبناء بنية اساسية معلوماتية عالمية لمصلحة جميع الدول من أجل خدمة اقتصادنا الحر وتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديمقراطية⁽¹⁾.

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص24.

لقد صدرت عدة دعوات من كثيرين يذهبون إلى أنّ شبكة الإنترنت وما تنقله من معلومات عبر الحدود ستكون كفيلة بإسقاط النظم الدكتاتورية(*) والاستبدادية، وأنّ تزايد استخدام الإنترنت كوسيط إعلامي جعلها في مقدمة القوى المسيطرة في عالم العولمة الجديد، ويظهر ذلك من خلال انها فرضت نفسها إعلاميا، فهي بجانب كونها شبكة الشبكات فهي بالقدر ذاته - وسيط الوسائط - الاتصالية بلا منازع، وتتجلى عظمة هذا الوسيط الاعلامي في قدرته على احتواء الوسائط الاخرى كمصادر للمحتوى بالنسبة له وفي هذا الصدد يقول نبيل علي {وبينما كانت عظمة التلفزيون في احتوائه الراديو، تقوم عظمة الإنترنت على احتوائها الصحافة والاذاعة والتلفزيون والبحث عن المعلومات، ولا يستقيم اليوم حديث في شان الإعلام والاتصال دون تناول القضايا العديدة التي تطرحها الإنترنت كوسيط إعلامي}(1).

إن مراجعة دور المعلومات في تغيير المجتمعات قبل ظهور الإنترنت يعطينا صورة اوضح عن دورها بعد ثورة المعلومات والمعلوماتية. فمن البديهي القول أن المعلومات تغير كثيرا في المجتمعات والدول إلى حد يمكن معه القول أنها تعيد صياغتها، فقد أدّت الوفرة الهائلة في المعلومات ونتاجها واستهلاكها وسهولة الاتصالات إلى تداخل المجتمعات وزيادة تأثيرها على بعضها البعض، وتجري الآن دراسات حول التصويت الإلكتروني ومسح الرأي العام عبر الانترنت، فإذا اضيف إلى ذلك عمليات الحوار والاتصال عبر الإنترنت وشبكات الاتصال فإن

(*) ولعل تورات الربيع أو الخريف العربي خير دليل اليوم وعلى ذلك.

(1) ن م ص 371.

الديمقراطية في العالم تدخل في مرحلة جديدة قائمة على الانتشار ومزيد من الرسوخ والتغلغل في حياة الناس وقراراتهم.

في عام 1981 عُيِّن في الحكومة البريطانية وزير لتقنية المعلومات وفي ذلك العام قال اللورد دنيون الرئيس السابق للمجلس الاستشاري للمعلومات العلمية - أن لثورة المعلومات نتائج في مجال العمل والحياة تقدم فرصاً أفضل وتهددنا بعواقب وخيمة إذا أخطأنا الاختيار-.

في تأثير المعلومات في المجتمع كتب مايكل هيل⁽¹⁾ كتاباً جاء فيه بأن المعلومات خليط من المواد الخام التي يمكن تحويلها إلى منتجات جديدة تماماً كما يحول الحديد والقطن الخام إلى منتجات جديدة، وسوف تجعل المعلومات البعض أكثر ثراءً، وتحسن الحياة بالنسبة لكثيرين كما أنها سوف تزيد من مشكلات الكثيرين وتجعل البعض أفقر حالاً،

وفي إشارة إلى النزاعات الصناعية كتب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان: لقد كانت واحدة من حالات سوء التقدير التي وقع فيها عدداً من المتعلمين تتلخص في أنهم تصوروا أن مجرد تخيل المشكلة والوصول إلى استنتاجات يحل المشكلة، إنّ المشكلات التي سوف يقودنا إليها محتوى نظم المعلومات تحتاج إلى البحث وتقديم النتائج كمعلومات يمكن أن نستعملها ويستعملها السياسيون والعاملون في حقل التعليم وكل أنواع المهنيين لابتداع الحلول المناسبة وتنفيذها.

(1) أثر المعلومات في المجتمع - مايكل هيل - نشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - عرض ابراهيم غرايبة على الانترنت في موقع الجزيرة نت.

يقول المؤلف: أن المعلومات فئة من المفاهيم تستوعبها عقولنا ونسجلها عن وعي ومن شأنها تعديل حالتنا المعرفية، وعندما نتلقى المعلومات فإنها قد تكون تكراراً أو تأكيداً لمعلومات لدينا بالفعل، كما يمكن أن تكون إضافة على ما نعرفه بالفعل عن أحد الموضوعات بالاضافة إلى انها يمكن أن تكون تصحيحاً أو تعديلاً لمعرفتنا القائمة بالفعل عن أحد الموضوعات أو فتحاً لمجال معرفة جديدة.

ويفرّق المؤلف بين المعرفة والمعلومة وأنها ليسا مترادفتين، إذ إن المعرفة في جوهرها أمر شخصي ومن عناصرها الأساسية الفهم والعلاقة بالقيم، وهي تتكون وتزداد بالفكر وباكتساب المعلومات وباعمال العقل لتقييم نوعية هذه المعلومات الجديدة واستخدامها وعواقبها على ضوء المعرفة الموجودة لدى المرء. ويتعرض المؤلف إلى أخلاقيات المعرفة فيؤكد أنه بالنسبة إلى المجتمع البشري تعتبر مراجعة المبادئ الأخلاقية مراراً وتكراراً أمراً مهماً، فالمعلومات واستخدامها موضوعات مهمة كمبحث مستقل من زاوية الأخلاقيات لجوانب أخرى من الحياة، إذ تترتب عليها حقوق ومسؤوليات كثيرة وقضايا اجتماعية واقتصادية تتمثل في حق السعي لتحصيل المعلومات وحق الدراسة والقيام بالبحث وحق المعرفة وحرية المعلومات وحرية الإعلام وحق تلقي المعلومات وحدود الرقابة وحق توصيل المعلومات للغير والواجبات والمسؤوليات وأخلاقيات المهنة وحق المساواة والفجوة بين ثراء المعلومات وضعفها، والحق في عدم البوح بالمعلومات، والحق في الخصوصية وحماية البيانات وحقوق الملكية وحقوق التأليف والطبع.

وبالنسبة للنشر الإلكتروني فقد أشار المؤلف إلى أنه قد أدى إلى ظهور عدد من المشكلات الإضافية التي يتم حلها بالتدرّج، فهناك نوعان من البيانات فإذا

حكم على قاعدة البيانات بأنها ابداع فكري سوف تتمتع بمقتضى قانون الاتحاد الأوروبي واتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية الخاصة بحقوق النشر بالحماية العادية كعمل ادبي، أما إذا كانت قاعدة البيانات مجرد تجميع لكنه انطوى ابتداعه على بذل مجهود كبير في الحصول على المحتويات وفحصها وترتيبها فانها تعطي حماية لمدة 15 عاما من تاريخ ابتداعها ضد اخذ مقتطفات منها.

اما عن علاقة المعلومات بالسياسة والحكم فيرى المؤلف أن هناك أربعة مجالات رئيسية مشتركة بين الحكومة والمعلومات وهي الأمن والتشريع والادارة وخدمة المواطنين والجمهور وتوعيتهم وتبادل المعلومات وبثها عبر الاقطار لأغراض الإعلام والتجارة أو في جهات وأغراض قانونية مشروعة، لكن الحكومات اليوم في عصر المعرفة تُطوّر إدارة المعلومات لتقديم وتطوير خدمات التعليم والصحة والضمان والتوظيف وانجاز المعاملات، وقد اوضحت الحكومة البريطانية عام 1994 أن دورها في تسهيل الاتصالات وتطويرها يقع في تأسيس الاطار التنظيمي وتشجيع المنافسة ودعم البحوث وتحديد التأثير على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والرقابة على المواصفات والخدمات وتجري الحكومات الغربية اليوم ربطا للمكتبات والمدارس والجامعات والمؤسسات في شبكات تسهل تبادل الخدمات والمعلومات وتقلل التكرار والازدواجية.

لقد كانت هذه المعطيات للمعلومات قبل استخدام ثورة تكنولوجيا الاتصال والانترنت، بما يعنيه من سعة كبيرة للمعلومات والمعلوماتية،

إنّ هناك من تحدّث عن السّمات المركزية التي لا بد من استحضارها لفهم

التحولات العميقة التي يعيشها قطاع الإعلام والمعلومات والاتصال منذ ثلاثة أو أربع عقود من الزمن حيث يقول فيها⁽¹⁾:

السمة الأولى: وتتمثل في غزو المعلومات بكل ضروب حياة الافراد والجماعات وبرز صناعة المعلومات باعتبارها المحرك القوي الجديد للاقتصاديات والمجتمعات، فجُلّ الاقتصاديات والمجتمعات المعاصرة حتى تلك التي كانت منظومتها الفكرية تعتبر المعلومات نشاطاً غير منتج قد غيّرت من نظرتها للامور، وإلا فما معنى تخصيص كل من فدرالية روسيا والصين لملايين الدولارات لتجديد وبناء قاعدة إعلامية واتصالية في أفق القرن الحادي والعشرين، قرن العلم والمعرفة واقتصاد الإعلام كما يقال، وهناك فضلاً عن هذا مجموعة معطيات احصائية تبين انفجار صناعة الإعلام والاتصال والمعلومات وغزوها لمجمل حياة الافراد والجماعات.

المعطى الاول: ومفاده أن سوق صناعة الإعلام والاتصال- الكترونيات جاهزة، معلومات، اتصالات، وسائل اعلام وترفيه، - ستبلغ نهاية هذا القرن- القرن العشرون- حوالي 15000 مليار فرنك فرنسي، أي ما يناهز 10٪ إلى 12٪ من الاقتصاد العالمي 2900 منها للاتصالات 1500 للسمعي- البصري، و2600 للمعلومات، وتفيد الاحصائيات إلى جانب هذا أن هناك حوالي مليار و260 مليون جهاز تلفاز في العالم، وهناك حوالي 700 مليون مشترك في الهاتف 80 منها بالهاتف الخليوي، وهناك 200 مليون حاسوب شخصي 30 منها مرتبطة بشبكة الانترنت، وسيكون نهاية هذا القرن حوالي 650 مليون إلى مليار

(1) في الثورة الاعلامية والمعلوماتية المعاصرة يحيى اليحياوي- عن الانترنت.

مستخدم بشبكة الإنترنت يتصفحون مئات الآلاف من مواقع الويب أو ما يسمى شبكة العنكبوت.

المعطى الثاني: وفحواه أنه إذا كان المواطن الأمريكي مثلاً قد خصص سنة 1980 حوالي 20٪ من ميزانيته للمأكل و10٪ للإعلام والاتصال- تلفزة، هاتف،....الخ، فإن هذه النسبة قد نزلت بعد 15 سنة من 20٪ إلى 16٪، وارتفعت إلى 13٪ عوض الـ10٪.

المعطى الثالث: المبين لتسارع هذه التحولات يرتبط أساساً بانفجار المعارف، إذ يقدر العلماء أن مجموع المعارف ابتداء من السنة الميلادية الصفر قد تضاعف أول مرة سنة 1750 ثم سنة 1900 ثم سنة 1960 ليأخذ هذا التزايد بعد هذه السنة منحاً أسياً غير مسبوق في تاريخ البشرية... ومعنى هذا أن العالم قد أنتج من المعلومات خلال ثلاثة عقود أخيرة ما لم ينتجه طيلة 5000 سنة الماضية، ومعناه أيضاً أن قارئاً قادراً على قراءة 1000 كلمة في الدقيقة لمدة ثماني ساعات يومياً يحتاج إلى شهر ونصف لقراءة إنتاج يوم واحد في الوقت الذي يجد نفسه قد تأخر خمس سنوات ونصف عن مواكبة إنتاج المعلومات.

السمة الثانية: وتكمن في تزايد المعلومات في تكوين السلع والخدمات لدرجة أصبحت معها المعلومات تكلفة الإنتاج الأولى مقارنة باليد العاملة مثلاً أو المواد الأولية.

مثالان اثنان يدلان على ذلك؛ المثال الأول: كل عشر سنوات تنخفض تكاليف الحواسيب بنسبة 50٪ مع احتفاظها بنفس القوة- قانون جويس- وكل ثمانية عشر شهراً تتضاعف قوة هذه الحواسيب بالسعر القار، بمعنى أن ما كان

يكلف خمسة ملايين دولار في المعلومات، لم يعد يكلف اليوم أكثر من 5000 أو 500 أو 50 وهكذا، ومعناه أيضاً أن البرمجيات أصبحت مهمة مقارنة بالاجهزة والخدمات واللوجستيات، والبرامج أهم من المواد الأولية، ومعناه كذلك انه في اليابان مثلاً من أجل إنتاج نفس الكمية من السلع انخفضت مساهمة المواد الأولية بنسبة 60٪ ما بين عامي 1973 و1984 ومعناه فضلاً عن ذلك أن ما كنا نحتاجه من مواد أولية لإنتاج سلعة معينة قد انخفض بنسبة 60٪ خلال عشر سنوات لإنتاج نفس السلعة.

المثال الثاني: قرص محوري-س د روم- بإمكانه احتواء حوالي 250000 صفحة نص أو في ميدان الإتصالات زوج من كوابل الألياف البصرية رقيق رقة الشعيرة بإمكانه أن يمرر عدد مكالمات هاتفية يوازي ما تمكنه أطنان الكوابل النحاسية، على أن هذه الألياف تنتج في المختبرات بواسطة الرمال، ولا غرض للشركات المنتجة لها في البحث عن اسواق النحاس مثلاً أو غيرها، ومعنى هذا أن هناك توجهها باتجاه لامادية الاقتصاديات وزيادة الاعتماد على المادة الرمادية في إنتاج السلع والخدمات.

السمة الثالثة: وتتمثل أساساً في ازدياد قيمة وحجم البحث والتطوير ضمن هذه الصناعات والخدمات المعلوماتية، فعلى الرغم من شكاوى التقشف المتزايدة بالدول الصناعية الكبرى فإن المنافسة لم تعد تتكسر بالاسواق، - وأن كان ذلك صحيحاً في مظهراتها- قدر ما أصبحت تتم في المختبرات ومراكز التطوير والتجديد، فعلى الرغم من أن مشروعاً- من أصل عشرة مشاريع هي التي تخرج من مختبرات البحث والتطوير بقطاع الاتصالات فإن هذا الأخير لا يتوانى في تخصيص من 4٪ إلى 5٪ من مبيعاته لميزانيات البحث

والتطوير والتجديد، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد سياسات التحالفات الاستراتيجية والضم بين كبار قطاع الإعلام والاتصال والمعلومات بوجه خاص.

السمة الرابعة: وتكمن في الطابع الشبكي الذي يميز القطاعات الثلاثة التي تكون قطاع الإعلام والاتصال - السمعى - البصري - المعلومات - والقيمة المضافة التي تعطيها الشبكة لهذه القطاعات، إذ في عقلانية تصميم وطريقة تسيير وأنماط توظيف هذه الشبكات تكمن مصادر القيمة المضافة لا في وجود هذه الشبكات في انغلاقها أو استقلاليتها، القيمة المضافة تأتي من الترابطات التي تميز الشبكات، فعبر تداخل المعلومات بالاتصالات توفر هذه الأخيرة خدمات جديدة، وعبر اعتماد البرامج المتعددة الاقطاب يصبح بالامكان الزيادة في اقتصاديات السلم وهكذا.

السمة الخامسة: يمكن ملامستها عبر زيادة نسبة اليد العاملة النشيطة بقطاعي الإعلام والاتصال ضمن السكان النشيطين الاجماليين - تقدر الدراسات أن نسبة المشتغلين بقطاع الاعمال والاتصال سنة 2000 ستجاوز الـ 65٪ مقابل 50٪ إلى 55٪ حالياً سنة 1998 - مقابل 2٪ فقط للزراعة والصناعات الاستخراجية و 22٪ للصناعات التحويلية و 10٪ لخدمات أخرى، هذه السمة تدل بعمق لا عن طبيعة الاقتصاديات الحالية فحسب بل أيضاً عن طبيعة اقتصاديات القرن - الحادي والعشرين -، وايضا عن طبيعة التكوين والاستثمار فضلا عن ابرازها ملامح البطالة القادمة.

السمة السادسة: وتتمثل في مدى تأثير هذه التحولات الإعلامية والمعلوماتية والاتصالية على أنماط التنظيمات والتسييرات والتوظيفات المكرسة طيلة

عهود ما قبل عصر المعلومات، فهناك الانتقال من الانماط الهرمية السائدة في التنظيم إلى سيادة اللامركزية وسيادة تعدد مراكز اتخاذ القرار مع زيادة قيمة العمل الوحداتي التشاركي، ثم هناك الانتقال من نظم الرقابة والضبط المركزية إلى انماط رقابة ذاتية تكون المسؤولية فيها من نصيب الجماعة مع سيادة قيمة النجاح لدى الجميع، وهناك اعتماد قيم المرونة والحركية عوض الاعتماد على النظم الجامدة والهياكل الثابتة والمستقرة، وهناك أخيراً اعتماد المعلومات كمصدر استراتيجي في العملية الانتاجية عوض اعتبارها بيانات وصفية جامدة وبيانات تاريخية محددة الاهداف محصورة في الزمن.

هذه هي السمات الكبرى التي نلاحظها مميزة لعصر التحولات الإعلامية الجارية خارجها حتى وإن كانت في تسارع يصعب الإمساك بميكانيزماتها وأبعادها.

4- الانترنت وشيء من السياسة

ليست السياسة غريبة على الإنترنت ومعلوماتها، فقد كانت فكرتها الاولى تستند إلى توظيف عسكري أساساً، وهو قوة العنف السياسي، فمما يقال عن نشأة فكرة وجود شبكة الإنترنت انه⁽¹⁾ في عام 1960 قدّمت الحكومة الأمريكية إلى شركة راندو كوربوريشن طلباً يتعلق ببناء وإنشاء نظام اتصال متطور من شأنه أن يقوم بضمان ربط القواعد العسكرية عبر العالم فيما بينها وقت السلم، وايضا في حالة هجوم نووي تشنه قوة معادية، في هذا النظام تقوم مجموعة الكمبيوترات بالاتصال ببعضها بواسطة لغة مشتركة تسمى TCP-IP.

ثم بدأ علماء من جامعة كاليفورنيا في اكتوبر عام 1969 تجربة علمية هدفها ربط جهاز كمبيوتر في مدينة لوس انجلس بكمبيوتر آخر في مدينة منلوبارك بخط هاتفي بحيث يستطيع الجهازان العمل معا في شكل نظام اتصال مغلق، وبدءاً من عام 1972 تم التفكير في تمويل مشروع جديد من اجل ربط مصالح وزارة الدفاع مع المتعاملين معه وحوالي عشرين جامعة تعمل على ابحاث ممولة من نفس الوزارة وأطلق على هذا المشروع اسم أربا.

ولم يعد استخدام شبكة اربانيت مقتصراً على مصالح البنتاغون بل استخدمت من قبل الجامعات الأمريكية بكثافة إلى حد انها بدأت تعاني من ازدحام يفوق طاقتها، وصار من الضروري إنشاء شبكة جديدة، لهذا ظهرت شبكة جديدة في عام 1983 سميت باسم ميل نت لتخدم المواقع العسكرية فقط، وأصبحت بذلك شبكة اربانت تتولى امر الاتصالات غير العسكرية مع بقائها

(1) الصحافة الالكترونية العربية- الواقع والآفاق د اجقو علي.

موصولة مع ميل نت من خلال برنامج اسمه بروتوكول انترنت الذي أصبح فيما بعد المعيار الاساسي في شبكات الانترنت.

وبعد ظهور نظام التشغيل المسمى يونيكس الذي اشتمل على البرمجيات اللازمة للاتصال مع الشبكة وانتشار استخدامه في اجهزة المستخدمين أصبحت الشبكة مرة اخرى تعاني من الحمل الزائد، مما أدى إلى تحويل شبكة اربانت في عام 1984 إلى مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية التي قامت بدورها وبالتحديد في عام 1968 بعمل شبكة اخرى اسمتها أنسف نت وقد عملت هذه الشبكة لغاية عام 1990 الذي شهد فصل شبكة اربانت عن الخدمة مع بقاء شبكة أنسف نت جزءا مركزيا من شبكة الانترنت.

اذن فأساس فكرة الإنترنت كشبكة كانت لأهداف عسكرية ثم تحولت إلى ابحاث علمية لخدمة الاهداف العسكرية ثم هي شبكة معلومات دولية لكل شيء عنوانا للعولمة في هذا العصر، عولمة الإعلام والاقتصاد والسياسة فكيف نفهم شيء من وظائفها السياسية؟

----- في تساؤلات تاصيلية يطرح الدكتور نبيل علي في مقدمة كتابه عن الثقافة العربية وعصر المعلومات بعض هذه العلاقة بين السياسة والانترنت فهو يتساءل {ما كل هذا الضجيج حول الإنترنت وطريق المعلومات الفائقة السرعة INFORMATION SUPER HIWAY، وكيف أصبحت هذه الامور ذات الطابع الفني قاسما مشتركا في سياسات الحكومات وبرامج الاحزاب السياسية من الحزب الديمقراطي الأمريكي إلى حزب العمال

البريطاني، من حكومة سنغافورة إلى حكومة ساحل العاج⁽¹⁾، ويضيف- هل يقصد آل جور نائب الرئيس الأمريكي وصاحب مصطلح طريق المعلومات الفائقة السرعة أن يكون هذا الطريق الجديد بمنزلة النظر العصري لسلفه طريق السيارات السريع؟ وكما كان السلف هو شريان نقل- بضاعة- الصناعات الأمريكية التقليدية محليا فسيكون اللاحق هو شريان نقل- بضاعة- صناعة الثقافة الأمريكية عالميا... وهل لنا- استطرادا لما سبق- أن نعي حرص آل جور على أن ينقل طموحه المحلي خارج حدود بلاده حيث نادى أخيرا بإقامة بنية أساسية معلوماتية عالمية ينعم بها سواء بسواء اغنياء عالمنا وفقراؤه، ولنسترق السمع إلى تلك الصيحة السامية النبيلة التي تواترت مثيلاتها منذ ظهور الكمبيوتر، يقول آل جور {دعونا نتجاوز الايدلوجيا لتتحرك معا صوب هدف مشترك لبناء بنية أساسية معلوماتية عالمية لمصلحة جميع الدول من أجل خدمة اقتصادنا الحر، ولتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديمقراطية=، وكم كان فطنا جون ستراتون عندما لفت نظرنا الى- سندويتش- آل جور الوارد أعلاه حينما وضع أحلام التنمية البشرية من صحة وتعليم وحماية بيئة بين شطري هذا السندويتش ونعني بهما- الاقتصاد الحر والديمقراطية- مسفرا بذلك عن ايدلوجيا النموذج الرأسمالي الذي يسعى القطب الأمريكي لتعميمه من خلال مخطط للعولمة، ويالك من- شاطر- يا آل جور وياله من- شاطرومشطور-، ولا يكتمل المخطط العولمي إلا بدعم من المنظمات العالمية لاضفاء لمسة الشرعية على ممارسات العولمة الامريكية، وها هو الاتحاد العالمي للاتصالات- أي تي

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص23.

يو- يلبي النداء ويعلن عن استراتيجيته لإقامة هذه البنية التحتية المعلوماتية العالمية في التوجهات الخمسة التالية:

- تنمية من خلال الاستثمارات الخاصة.

- منافسة وفقا لقوانين السوق.

- قواعد وتنظيمات مرنة لتسهيل عمل مؤسسات الاتصالات وتنظيم المنافسة بينهم.

- لا تفرقة في حق النفاذ إلى شبكات الاتصال.

- التوجه العالمي لخدمة الاتصالات-.

وكما هو يسير الاتحاد العالمي للاتصالات على الدرب نفسه في تأكيده الصريح على قوانين السوق الحرة، وذلك في شأن بنية تحتية حيوية أصبحت من المقومات الأساسية لتنمية شعوب العالم، ويكفي هذا دليلا على أن المنظمات الدولية ستستخدم سلاحا في يد القوي لفرض سيطرته وتأمين مصالحه في إطار تلك الظاهرة المسماة بـ-العولمة- التي تجوب جميع الديار تحيطها وصيفتاها: الشركات المتعدية الجنسية على جانب والمنظمات الدولية على الجانب الآخر.

ويتكرر تساؤل الدكتور نبيل علي بشكل اوضح عن الإنترنت كآلية سياسية حيث يقول {هل لنا أن نصغي- بالتالي- إلى ما يردده كثيرون من أن شبكة الإنترنت وما تنقله من معلومات عبر الحدود ستكون كفيلا باسقاط النظم الدكتاتورية والاستبدادية هل أن حلم البشرية أن يتحقق؟ أم أن هذه النظم-

كعهدنا بها- ستكون سبّاقة إلى استخدام سلاح الإنترنت لغرض الانصياع والانضباط على جماهيرها المقهورة⁽¹⁾.

وهو يتوقع في المجال العربي وفي اطار العولمة عبر وسائل الاتصال والانترنت خاصة أن يحدث ما يلي:

- ستتقلص فرص العمل بفعل العولمة أمام أجيالنا سواء كانوا كبارا أو صغارا، وسيزداد نزيف عقولنا عن بعد عبر الإنترنت وهو ما يحدث حاليا بمعدلات متزايدة خاصة بالنسبة إلى مهندسي الكمبيوتر ونظم المعلومات.

- ستخترق اسرائيل سوقنا الثقافية مستغلة في ذلك أساليب التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت وما اكثرت أساليبها الملتوية.

- ستتمادى اسرائيل في تشويه صورة ثقافتنا العربية والاسلامية على الإنترنت مستغلة في ذلك تفوقها الحالي في تكنولوجيا المعلومات وشبكة تحالفاتها مع المراكز الاكاديمية والتنظيمات الثقافية والدينية عبر العالم⁽²⁾.

ان الوجه السياسي الواضح للانترنت جاء بعبارة واضحة وصفية في تقرير- صيانة المحتوى المعلوماتي- تجربة موقع الجزيرة نت حيث جاءت الصياغة الوصفية التالية تحت عنوان الوجه السياسي للانترنت أن وجود الإنترنت من عدمه ومدى القيود المفروضة على استخدامه أصبح أحد سمات التطور والتحرر الديمقراطي الذي يميز دولة ما عن أخرى، ولعل هذا الوجه السياسي لهذه الوسيلة المعلوماتية ذات الطبيعة غير المقيدة بصورة عامة والتي لم يقتصر

(1) ن م ص 24.

(2) ن م ص 38.

استخدامها على الدول الغربية المتقدمة فقط وإنما امتد ليشمل دول العالم الثالث أو ما يطلقون عليه الدول النامية بما فيها الدول العربية التي جاءت هذه الوسيلة لتمثل متنفساً آخر لشرائح عريضة من فئات مجتمعاتها بنت عليها مواقع عدة تعبر عن شخصياتها وتوجهاتها وآرائها في شتى المجالات، وقد لاحظنا كيف أن بعض الدول العربية التي توصف نظمها بالدكتاتورية تحرص بشدة على عدم توفير هذه الوسيلة لمواطنيها وأن وفرتها فأنها تقيدها وتفلترها بما يخدم مصالحها ويقمع معارضيهما ويحجب مواقعهم⁽¹⁾.

على أن هناك من الباحثين من يؤصل مسألة ارتباط السياسة كأيدلوجيا بوسائل الاتصال وحيثياتها، حيث يقول يحيى اليحيائي تحت عنوان - في ايدلوجيا الاتصال ما يلي (كلما كان هناك اتصال فثمة حتماً أيدلوجيا إذا لم تكن جلية واضحة فضمنية مبطنة بالقطع، فالاتصال - تقنيات، مضامين - لا يستتبت في بيئة جرداء أو في فضاء عقيم، بقدر ما هو إفراز لسياق ثقافي واجتماعي مبني بالضرورة في شكله كمكافئ الجوهر على تمثل محدد للذات وتصور معين للكون، وإذا كان من المسلم به في تاريخ تقنيات الاتصال تحديداً، أن الاداة تبقى في الغالب الأعم وإلى حد بعيد براء من الاستخدام الذي يترتب على استعمالها فانه من الثابت أيضاً وفق ما تقدمه سوسيو لوجيا الاتصال أنها تبقى لدى وضعها على المحك حمولة رمزية تبني ما نسميه في هذا النص - ايدلوجيا الاتصال.

والايدلوجيا التي نقصدها في هذا المقام ليست فقط لصيقة بالاتصال ملازمة له على مستوى المضامين، مضامين الرسالة التي تطبع علاقة الباحث

(1) صيانة المحتوى المعلوماتي اعداد محمد السيد محمود ص3.

بالمثلقي، بل هي كامنة أيضاً في البعد- الأدوات- الذي يطبع هذه العلاقة ويؤسس لمرتكزاتها الأساسية⁽¹⁾.

إنّ الاستاذ يحي يؤمن بأن الاتصال أيّدولوجيا محكومة بالأيّدولوجيا الليبرالية التي تسودها وتغمرها بمعطياتها ويؤكد هذه الحقيقة في اضافته لما تقدم قوله {ليس ثمة شكّ على ما نرى في أنّنا حقاً بإزاء طغيان للاتصال، تقنيات وبرامج، أدوات ومضامين بنى تحتية ومعارف، واننا قطعاً في هذا الطغيان بإزاء أيّدولوجيا تنغيّاً- تبغي- توحيد الافراد والجماعات ونفي التباين ضمنهم جملة وتفصيلاً، وأننا عن كل هذا وذاك بإزاء توجه لليبرالية الجديدة نحو فرض نموذج موحدٍ في الثقافة والفكر يعتبر الإتصال حالاً واستقبلاً أدواتها ووسيلتها، إذ بقدر ما تدغم الأيّدولوجيا الليبرالية أيّدولوجيا الاتصال وتحولّها إلى عنصر من عناصر تكريسها، بقدر ما تدمج هذه العناصر بغرض تجديدها وتجديد ينابيع التأقلم في صلبها... وبالتالي فليس أيّدولوجيا الاتصال إلا رافداً من روافد الأيّدولوجيات السائدة وفي مقدمتها الأيّدولوجيا الليبرالية.

إذا لم يكن الامر كذلك فبم نفسّر إخضاع أدوات الإتصال والمضامين الممرّة عبرها لمؤسسات ترفع السوق والليبرالية إلى مرتبة القداسة كما هو حال منظمة التجارة العالمية مثلاً ناهيك بالعديد من المنظمات الناسجة على منواله⁽²⁾.

إنّ الاستاذ يحياوي يتفق في هذا مع الدكتور نبيل علي في توظيفات أدوات

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية يحي اليحياوي ص39.

(2) ن م ص42.

الاتصال لصالح الليبرالية والديمقراطية، وخاصة في التطبيق العملي لها، وهذا ما أكدّه اليحياوي في ممارسة تطبيقية حقيقية هي أحداث سبتمبر حيث كتب تحت عنوان- أي نظام اعلامي عالمي بعد 11 سبتمبر يقول (لو كان لنا أن نسلّم جدلاً بعزم الولايات المتحدة على إقامة نظام عالمي جديد أو إحياء منظومته المتراجعة منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، لسلّمنا دونما اجتهاد كبير بإمكانية قيام نظام إعلامي عالمي يكون له بمثابة الركيزة والوعاء له، والواقع أنه لو كانت النية قائمة لدى الولايات المتحدة- وهي قائمة بالتأكيد منذ ما تعرضت له هبتها وكبرياؤها من تجريح يوم الحادي عشر من سبتمبر- لو كانت النية قائمة لديها على إقامة نظام عالمي جديد، فإنه لن يمهد السبيل إلى ذلك إلا اعتماد نظام اعلامي يرسى لها البنية التحتية الضرورية ويؤثث لها الهيكل والشكل)⁽¹⁾، ويضيف بعد استطراد لما فعلته الولايات المتحدة ضد فكرة المجتمع العالمي فيقول- لن يبقى لمواصفات المجتمع الاعلامي العالمي هذا من كبير اثر بعد ما تعرضت له امريكا من احداث وما استتبع ذلك من ممارسات:

--- فالقنوات التلفزيونية- الفضائية منها والأرضية- لم تعرض- ولن تعرض بعد هذا التاريخ من أخبار وتحليلات إلا ما ارادتها الادارة الأمريكية وارتضته، وبالتالي فارتهان الحرية الإعلامية في جانب المؤسسة العسكرية والتضييق على الحق في الأخبار الحر والمستقل أصبحت القاعدة والسمة المركزية في السلوك الرسمي الأمريكي لا الاستثناء، ناهيك عن الرقابة الذاتية التي لا تعدو في نهاية المطاف كونها استسلاماً من طرف المؤسسة الإعلامية.

(1) ن م ص 55.

--- والبريد الالكتروني، المواقع على شبكة الإنترنت كما المكالمات الهاتفية والمواقع المموسطة اعلاميا، أصبحت هدف مؤسسات الاستخبارات والتحقيقات والأمن العسكري، تماما كما اخترقت حقوق الافراد والجماعات في التعبير الحر عن الصحافة المكتوبة والتفكير المستقل داخل المنظمات والمؤسسات الإعلامية.

نحن اذن- يقول اليحياوي- بإزاء تنكّر صارخ من جانب الادارة الأمريكية ومن جانب غيرها في باقي الدول الغربية لمبادئ لم تتجرأ الادارة ولا تلك الدول يوما على المساس بها أو الطعن في استقلاليتها-

وحينما يعالج يحياوي مسألة الارهاب التي رهنت الإعلام كله لديها بما فيه الانترنت، ينطلق من مقدّمة العلاقة بين السياسة والاعلام يقول فيها (لم يكن رجال السياسة يوماً راضين إلا فيما ندر عن الإعلام ولا عن ممارسيه فهم محتاطون منه أيما احتياط حينما يكون قوياً وذا سلطة وجاه، وهم يستيحونه ايما أستباحة عندما يصبح مكمّن ضعف وهوان، وهم بين الأمرين يداهنون درءاً لجبروته أو محتاطون تجاهه خشية قيامه من هوانه.. بعد ذلك يبحث موقع الانترنت في سياسة الارهاب المستخدمة ضد الإعلام عموماً حيث يقول عنها- لا خيار للمنظومة الإعلامية في ذلك فهي بصحافتها المكتوبة والمسموعة والمرئية، وبشبكاتها لتبادل المعلومات أي الانترنت مجبرة لا مخيرة على الامتثال لرهانات تتجاوزها وتتجاوز الفاعلين فيها- المتطلعين إلى الاستقلالية بالاساس- وإلا فلا مناص من سقوطها في محظورات أخفها جنائي النتائج والتبعات... لم تتخلف أعتى أدوات تكنولوجيا المعلومات- اعني شبكة الانترنت- عن تغطية الحادث بالكلمة والصورة والصوت حتى ليخال للمرء وهو يبحر في تقديماتها أنها لا تزال تحتفظ بهامش الحرية والتحرر الذي طبعها منذ ولوجها الميدان العام أوائل

ثمانينات القرن الماضي.. ليس من المؤكد أن الشبكة قد استطاعت النأي بنقاوتها عن صراعات السياسة والايديولوجيا، ولا عن ممارسات الحرب السيمائية التي أعلنتها الادارة الأمريكية والتقطتها مواقع الشبكة بعدما -موسّطت- لها بامتياز كبريات الصحف والمجلات والقنوات الاذاعية والتلفزيونية، فهي شأنها في ذلك شأن باقي وسائل الاعلام، قد سقطت بدورها في تغليب البعد الاتصالي - بما هو نقطة التقاء فضائي التقنية والكلمة، على البعد الاعلامي باعتباره أداة إخبار وتبليغ محايدة مكرّسة بامتياز ما يسميه ايغاسيو رامونجي بـ طغيان الاتصال.

وشبكة الإنترنت كسواها من وسائل الإعلام الأخرى، أضحت رهينة بيد الاستخبارات ومصالح الأمن ومكاتب التحقيقات تُشوش على مواقعها، تغلق شركاتها دون استئذان قضائي تفتح صناديق بريدها دونما إذن أو تبرير شرعي وتطارد الصفحات المصنفة مشبوهة دونما تحديد لطبيعة الاشتباه هذه.. وهكذا أن شبكة الإنترنت كما سواها من وسائل الإعلام - أصبحت من هنا وإلى حد بعيد فضاء لتنسيق السياسات الاستخبارية والامنية ما دامت مادتها أي المعلومات هي نفسها التي يحتكم إليها مديرو الاستعلامات حتى وإن كانت المادة اياها مجرد إشاعات متداولة أو تبدو في شكلها غير ذات اهمية.

ثم أن شبكة الإنترنت أصبحت وكرّاً لأحجام ضخمة من المعطيات والمعطيات المضادة من المستحيل هيكلتها أو ترتيبها أو تبيان جانب الحقيقة فيها من الخطأ وهي بذلك إنما تكرّس المبدأ القائل أن تكرار المعطى إلى ما لانهاية سيجعل منه حقيقة حتى وإن كان مجرد إشاعة أطلقها صحفيون لم يعد بإمكانهم

المراهنة على تحقيق سبق أو بلوغ الريادة في الأداء إذ الكل معتم عليه الكل ضد الكل مع الكل في الخفاء أكثر من العلن⁽¹⁾.

لاشك أن هذا الاتفاق على أن الإنترنت شبكة يمكن استخدامها- وهي تستعمل حقا في ترويج أي سياسة تتبناها جهة معينة وتضع لها مواقع على الشبكة، ومن هنا فإن مساهمة الإنترنت في النضال السياسي يمكن أن يكون مساوياً لمحاولات التحكم بهذه الشبكة من قبل المحتكرين الكبار والشركات المتعدية الجنسية إضافة إلى الحكومات، على أن ما تتيحه هذه الشبكة للنضال السياسي والشعبي يمكن إدراجه فيما يلي:

1- تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية والرد السريع على التحديات في سرعة قياسية، فلم يعد الأمر يحتاج إلى سيارات تحمل ابواقا وتجول في المدن لدعوة الناس إلى مسيرة، أو اتفاق مبالغ طائلة لترويج حدث سياسي في وسائل الإعلام التجارية، بل أصبح الأمر مجرد تحرير رسالة تعبئة واستنفار وارسالها إلى العناوين الإلكترونية لآلاف الناس في لحظة واحدة أو نشرها على مواقع معينة في الشبكة الإلكترونية ليطلع عليها الآلاف فيستجيبون للنداء^(*).

2- تشويش الحكومات القمعية وخلخلة استراتيجيتها من خلال الحشد المتوازي المتعدد الرؤوس والمنابع، بحيث لا تستطيع القوى القمعية أن تحدد

(1) ن م ص 83.

(*) لعل الأحداث الأخيرة في الوطن العربي والمظاهرات المبلغ بها عبر الفيسبوك خير دليل وتطبيق لهذا المعنى.

هدفها بدقة، أو تصوغ تكتيكا فعالا للقضاء عليه، بل لا تستطيع أن تحدد التشويش الفكري والاستراتيجي في أذهان القوى القمعية يشل حركتها ويقضي على فاعلية ردها، ويختلف الامر لو كان واضحا للسلطة أن وراء الاحتجاجات حزبا أو منظمة أو حركة مخصوصة، يسهل حشرها في زاوية ضيقة.

3- تغير مفهوم التظاهر والاحتجاج بعد وجود الانترنت، فلم يعد بالضرورة ذلك الحشد البشري المادي المثير للصحف، المؤدي إلى الشغب وربما إلى التخريب والقتل وإنما أصبحت امواج الرسائل الاحتجاجية أو التأييدية التي ترد عبر الإنترنت تعوض الاحتشاد المادي في مكان واحد اذ رأى اهل القضية أن يتفادوا المواجهة المباشرة مع القوى القمعية أو اجتناب الآثار السلبية والثلث الباهظ للاحتشاد المادي، وقد برهنت العرائض الإلكترونية التي يوقعها الآلاف أو ملايين الناس على أنها أداة سياسية فعالة تغني أحيانا عن المظاهرات الحاشدة.

4- حول الإنترنت تظاهرات الاحتجاج والتأييد من نشاط محلي إلى ظاهرة عالمية حيث تتوارد الرسائل من جميع انحاء العالم لتأييد موقف سياسي معين أو للاحتجاج على آخر، ففي عام 2000 وقع مائة ألف شخص من مختلف الاوطان والاديان خلال ايام معدودة مذكرة مرفوعة إلى مندوبية الامم المتحدة لحقوق الانسان عبر الإنترنت تطالب بمحاكمة أرييل شارون بجرائم الحرب التي ارتكبها في 1982 ابان الغزو الاسرائيلي لبيروت، وهذه الصيغة الجديدة للاحتجاج والتظاهر ثمرة من ثمرات الانترنت، وتعبير عن الامكانيات السياسية التي يوفرها، وقد دعاها بعض الباحثين الديمقراطية الإلكترونية والمجتمع المدني العالمي.

5- أن الخبرة والتسهيلات التي وفرتها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والاعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي كما كان الحال في الستينات والسبعينات من القرن العشرين حيث كانت قوى التغيير تحتاج إلى دعم دول معينة في مجال الاتصال والاعلام والتأمين- حمل جوازات سفر الدول المساندة، والحديث عبر وسائل اعلامها، واستخدام الحقائق الدبلوماسية التابعة لسفاراتها... الخ لكن الإنترنت جعلت التنظيمات السياسية في غنى عن كل ذلك فحرّرها من ثمن الدعم الخارجي الذي كثيرا ما يتضارب مع أهداف حركات التغيير ورسالتها.

6- لقد أفادت الإنترنت حركات التغيير الديمقراطي في العديد من دول العالم ومن أشهر الامثلة على ذلك ثورة الطلاب الصرب ضد مجرم الحرب سلوبودان ميلوفيتش الذي كان يقود بلادهم، فقد كان لطلاب جامعة بلغراد لعظم الدور في اشعال الثورة ضد ميلوسوفيتش، وكان الإنترنت أعظم وسيلة لهم في الاتصال والاعلام والتعبئة حتى لقد دعو ثورتهم ثورة الانترنت.

7- لعل من الممارسات العربية لاستخدام الإنترنت في الصراع العربي الاسرائيلي ما فعله الفلسطينيون تحت عبارة الجهاد الإلكتروني أو الانتفاضة عبر الإنترنت حيث يشير الاستاذ جمال محمد غيطاس في كتابه الديمقراطية الرقمية إليها قائلا {في يناير 2001 كان قد مضى ما يقرب من 12 اسبوعا على اندلاع انتفاضة الاقصى، وفي هذا الشهر تزايدت وتيرة الأنشطة العربية والاسلامية عبر الإنترنت في التعبير عن القضية ومحاولة كسب الرأي العام العالمي إلى صفها وصف الفلسطينيين، وساعتها كان قلما نجد موقعا عربيا أو

اسلامياً لا يحمل صدر صفحته الرئيسية صورة الطفل محمد الدرة الذي استشهد برصاص الجنود الاسرائيليين وهو محتم بوالده، وفي المقابل نشرت المواقع الاسرائيلية صوراً لمعلمة يهودية في الخليل بالضفة الغربية قُتلت في عملية فلسطينية مما يشعل هذا المواجهات، واعتمد الفلسطينيون - إلى جانب قدراتهم الذاتية - على مساعدة المواقع العربية والاسلامية التي تشكل مركز الثقل في المواجهة، وتطور الأمر شيئاً فشيئاً وانتقلت صور الشهيد محمد الدرة إلى موقع شبكة ام اس أن بي الإخبارية الأمريكية واحتلت المركز الاول في التصويت الذي أجرته الشبكة حول أكثر الصور تأثيراً وتعبيراً عن بشاعة الحرب والممارسات الاسرائيلية، وهنا تدخلت العديد من المواقع العربية الداعية للدخول على موقع شبكة ام اس أن بي سي والمشاركة في التصويت الذي تجريه الشبكة. ولفت الانتباه أيضاً أن الفلسطينيين والعرب والمسلمين حاولوا تطوير احتجاجهم الرقمي على ما يجري في فلسطين بوسائل أكثر فعالية، فطوروا فيروساً أطلق عليه فيروس - ظلم - والذي صنف على أنه أول فيروس ذي طابع سياسي يظهر على نطاق واسع على الشبكة ويجسد إحدى وسائل الاحتجاج الرقمي الديمقراطي السلمي غير الضار على الانترنت، وذلك لأن مصممي الفيروس تميزوا بقدر كبير من الحكمة والحصافة، وانتبهوا إلى ضرورة ممارسة هذا النوع من الاحتجاج الديمقراطي بطريقة لا تتصادم مع الطبيعة الخاصة للانترنت، فصمموا الفيروس بحيث لا يهاجم وحدات التخزين أو يمحو المعلومات من على الحاسبات التي يصيبها أو يؤثر سلباً على نظم التشغيل كما تفعل الفيروسات الأخرى، ولكنه يكتفي فقط بتوجيه الحاسب الذي يصل إليه إلى مواقع على علاقة بالقضية الفلسطينية ثم يعرض رسالة تقول - لا تقلقوا

هذا الفيروس غير مؤذ لن يضر نظامكم أن هدفه هو مساعدة الشعب الفلسطيني على العيش بسلام في اراضيه،

وحيثما تابعت الشركات المتخصصة في أمن المعلومات أداء هذا الفيروس وجدت انه يدخل نفسه بشكل آلي إلى خمسة وعشرين عنوانا حكوميا للبريد الإلكتروني فور فتحه، ويفتح خمسة نوافذ على شاشة الكمبيوتر تتصل بمواقع موالية للفلسطينيين وترسل نفسها إلى أول خمسين اتصالا في قائمة مستخدم هذا البريد الإلكتروني⁽¹⁾.

أن معطيات الديمقراطية الرقمية لا تقف عند حدود ممارسة التصويت الديمقراطي عبر الإنترنت ولا عند إجراء المسوح الميدانية عبر الإنترنت بل تجاوزتها إلى إعلان الاحتجاج والعصيان المدني الإلكتروني، الذي يقول عنه هنري ثورو المنظم له - كل الناس يتمسكون بحق الثورة، وهو حق رفض الولاء لحكومة ما بل ومقاومتها عندما يصبح استبدادها وطغيانها وعدم كفايتها أمورا غير محتملة، وقد جاء دور العصيان المدني الإلكتروني كبديل عصري أو على الأقل مؤازر للاحتجاج البدني، كما انه يعد حلا مثاليا للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع-^(*).

(1) الديمقراطية الرقمية ص 114.

(*) لقد أصبح قطع الانترنت وسيلة من وسائل الدول الاكتاتورية للوقوف في وجه النضال الإلكتروني كما حصل في إيران وفي سوريا وغيرها من الدول عبر السنوات القليلة الماضية.

أن العصيان المدني الإلكتروني يحاكي ما يحدث في الشارع دون أحداث خسائر مادية، مقارنة بما يحدث على أرض الواقع، فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات لمنع تدفق المسؤولين، يعترض ناشطوا العصيان المدني الإلكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها وهو ما يحدث ضغطاً مالياً لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشارع أن يحدثه، حيث أن تدفق المعلومات ورؤوس الأموال من أهم عناصر الحياة في المجتمعات الرأسمالية.

عن آلية العصيان المدني الإلكتروني لا يحتاج أكثر من جلوس عدد كبير من الناشطين سياسياً وراء شاشات الحواسيب والاتصال بالإنترنت للتظاهر أو لتكوين رأي عام ما، ولكن بصور ووسائل قد تكون أحياناً أكثر فلاحاً من المواجهة الحقيقية مع السلطات مثل:

-- القيام بارسال آلاف الرسائل الاحتجاجية والمنددة...الخ إلى شتى الجهات المعنية بصورة ضاغطة مزعجة عن طريق البريد الإلكتروني، غير أنه يستخدم هنا لغرض سياسي لا لترويج سلعة أو الدعاية لها.

-- الدخول إلى غرف الدردشة في الإنترنت للقيام بحوارات وتكوين رأي مناصر أو مناهض لقضية من القضايا، فيما يعرف باسم المحادثات السياسية، كذلك تكوين جماعات ضغط سياسية داخل مجموعات المناقشة في الإنترنت.

-- القيام بتعطيل موقع ما عن طريق دخول عدد كبير من المستخدمين على ذلك الموقع في وقت واحد، مما يهيئ ورود عدد هائل من الطلبات التي يجب أن يلبىها الحاسب الخادم الذي ينطلق من خلاله هذا الموقع، وإغراق الخادم تحت هذا الطوفان من الطلبات حيث يقوم الناشطون بالدعوة لذلك العمل المنظم قبلها بفترة كافية حتى يتسنى لأكبر عدد من المشاركين الدخول

في توقيت واحد دقيق بفتح عدد غير محدد من نوافذ التصفح وكتابة عنوان الموقع فيه، والضغط عليه في ساعة صفر معروفة سلفا فيما يعرف بهجوم إيقاف الخدمة. وكل ذلك يؤدي إلى حرمان المستخدم العادي غير المنخرط في ذلك النشاط من الوصول إلى الموقع أو الخدمة التي يقدمها الموقع وهو عقاب للموقع من ورائه.

-- الوصول للهدف نفسه السابق بإحدى الوسائل السهلة غير المكلفة من حيث الوقت، ولا تحتاج لأي خبرة ومنها أمر يستخدم لاختبار وجود موقع ما، غير انه قد يستخدم من خلال مستخدم عادي ليكتب سطرا واحدا عبارة عن عنوان الموقع يتقدمه أمر ping ليقوم الجهاز بذلك الاختبار بشكل متكرر.

-- ارسال الرسائل الإلكترونية وتداولها بالاضافة إلى عمل المواقع لنشر الافكار والرؤى الخاصة في شكل مظاهرة لخلق رأي عام ضد قضية ما، أو في سبيل تعضيد قضية اخرى بالاضافة إلى ابراز عيوب الاولى ومخاطرها في مقابلة واضحة لمزايا وفوائد الثانية.

(وهناك طرق اخرى للعصيان المدني الإلكتروني الذي لا زال في طور الطفولة سواء من ناحية النظرية أو التطبيق، فما حدث حتى الآن وما يجملة الغيب من احداث يمكن أن تقوم بها مليشيات العصيان المدني الإلكتروني جميعها يدل على أن هناك تغييرا قد يكون جذريا في اساليب مناهضة القوانين والمنظمات والحكومات والمعاهدات وان المتمردين على الدكتاتورية التي تحكم بالحديد والنار واحزاب الخضر وجماعات السلام الاخضر والمهتمين بشؤون البيئة وانصار الديمقراطية وحقوق الانسان والمطالبين بحقوق العمال والمنددين بالعمالة

إلى آخر هذه القائمة المعروفة، قد وجدوا ضالتهم التي ينشدونها في هذا النوع من العصيان المدني الإلكتروني⁽¹⁾.

وهكذا نجد أن الإنترنت يمكن استخدامها للسياسة المؤيدة أو المعارضة، وأن توظيفاتها السياسية لا تقف عند حد، وأن الذين يحاولون استخدامها كأداة عولمة لنماذج رأسمالية محددة يجب أن يحسبوا حساب هذه المعارضة بالادوات الإلكترونية التي تروج للعولمة.

فالإنترنت أداة سياسية وإعلامية واقتصادية، يمكن توظيفها لعولمة العالم كله ولكنها مفتوحة للجميع وديمقراطية الرقمية لمن يستطيع أن يستخدمها ويوظفها، فالاحتكار هنا محدود فليس ثمة احتكار مطلق ولا زالت المنظمات تستخدمها للإرهاب وضد الإرهاب على السواء.

(1) الديمقراطية الرقمية ص 110-111.

5- الانترنت والاقتصاد المعلوماتي

حينما نعود إلى الاسئلة التي طرحها الدكتور نبيل علي في مدخل كتابه الثقافة العربية وعصر المعلومات، نجد أنّ تساؤله عن معنى ما طرحه آل جور حينما قال- دعونا نتجاوز الايدلوجيا، لنتحرك معا صوب هدف مشترك لبناء بنية أساسية معلوماتية عالمية لمصلحة جميع الدول من أجل خدمة اقتصادنا الحر، ولتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديمقراطية- هذا التساؤل يعني تبني الاقتصاد الحر في المعنى الاقتصادي للمعلوماتية، كما يعني تبني الديمقراطية في المعنى السياسي الليبرالي لها، أي أن ايدلوجيا النموذج الرأسمالي هو الذي يسعى إليه إلا جور في مطالبته لبناء قاعدة معلوماتية عالمية في عصر العولمة الجديد هذا الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية إلى جانب المنظمات الدولية.

هنا نأتي إلى التساؤل الاقتصادي الكبير للدكتور علي {ماذا يفعل فقراء هذا العالم وكلفة انشاء هذه البنية التحتية تقدر بتريليونات الدولارات؟}.

ويكرر الدكتور علي تساؤلاته بشكل آخر ولكن هذه المرة عن العولمة الاقتصادية فيقول {ما كل هذا الجدل حول ظاهرة العولمة؟ مايزيد على 1500 مؤتمر وندوة؟ تلك الظاهرة وليدة ثورة المعلومات والتصالات، هل هي دين الراسمالية الجديد؟ نوع متطور من الحتمية الاقتصادية ملء فراغ الحتميات بعد أن خلا بزوال النازية والفاشية والشيوعية؟} ثم يزيد في التساؤل الآخر عن معنى الاندماجات في صناعة الإعلام والسينما حيث يقول {ما كل هذه الاندماجات بين عمالقة صناعة الإعلام وصناعة السينما ودور النشر وشركات برمجة الكمبيوتر والانترنت؟ مثال رقم 1 شركة ام سي أن لاتصالات الألياف

الضوئية مع مؤسسات روبرت مردوخ الاعلامية، مثال رقم 2 شركة وارنر للاتصالات مع التايمز دار النشر الصحفية ثم مع سي أن أن قطب الإعلام التلفزيوني، وأخيرا مؤسسة ايه أو ال كبرى الشركات الأمريكية لتقديم خدمات الانترنت}.

وما الذي دعا شركة سوني اليابانية إلى شراء شركة سي بي اس للتسجيلات الموسيقية واستديوهات كولومبيا للإنتاج السينمائي؟ وما هذه الأرقام الفلكية التي تتنامى إلى أسماعنا عن عوائد صناعة ألعاب الفيديو- حوالي 70 بليون دولار سنويا- وعما ينفق فيها حاليا من استثمارات ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنويا، تساهم بها شركات أمريكية عملاقة أقامت سمعتها على تقديم الخدمات الجادة لمؤسسات الأعمال والأموال، شركة أي تي اند تي على سبيل المثال، هل وقار الكبار وقد ذهب يبحث عن مصروف الصغار ويزيد من نصيبه من مصروفات المنازل؟ أم انه التقارب بين اللعب والعمل الذي يشهده مجتمع المعلومات؟⁽¹⁾.

لاشك أن الجواب على هذه التساؤلات التي جاءت في مضمون كتاب الدكتور علي هي المدخل والمضمون الحقيقي للبعد الاقتصادي للمعلوماتية بما فيها الإنترنت التي تقودها جميعا فماذا اجاب الدكتور علي عن هذه التساؤلات؟ حينما بحث الدكتور علي عن علاقة منظومة تكنولوجيا المعلومات بالمنظومة الاقتصادية قال {تبرز أهمية المعلومات اقتصاديا في ضوء تعدد الأدوار الاقتصادية لها، فالمعلومات سلعة اقتصادية، وخدمة اقتصادية، وذلك علاوة على

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 24-26-28.

كون المعلومات موردا حيويا مساندا لجميع الأنشطة الاقتصادية الاخرى، لقد أدت تكنولوجيا المعلومات وفيضها الزائد إلى زيادة الانتاج مما حدا ببعض إلى أن يتساءل: هل أصبحت الرأسمالية الحديثة مُنتجة أكثر من اللازم؟ وكما يقول محمود عبد الفضيل فان التوسع الهائل في امكانات الانتاج سيصبحه تقلص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل دائم مما يؤدي إلى قصور في الطلب ثم الركود والكساد الاقتصادي... هذه بصفة عامة، أما اهم ملامح العلاقة المعلوماتية- الاقتصادية في رأي الكاتب فهي:

الاندماجات الاقتصادية الضخمة التي تتم حاليا في قطاعي المعلومات والإعلام وما ينجم عن ذلك من خلل في توزيع فرص العمل والانتاج والابداع إلى حد الاحتكار

-- الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية وتسعير خدمات الإنترنت خاصة فيما يتعلق بشق المحتوى، المادة الخام لصناعة المعلومات.

-- التغيرات الجذرية المتوقعة في اقتصاد النشر الطباعي والسينما الترفيهية وكعهدنا بها لا تتوقف تكنولوجيا المعلومات عن كشف آفاق معرفية جديدة، وها هي تخرج الينا بمفهوم اقتصادي جديد، ونقصد به اقتصاد التنبيه والتركيز attetionl economy والذي يهدف إلى ترشيد استخدام الانسان لحواسه البصرية والسمعية، وقدرته على التركيز واستخدامه موارد ذاكرته القصيرة والمتوسطة المدى.

لقد ظهرت أهمية هذا التوجه ازاء- حمل المعلومات الزائد-.. لقد زادت سرعة المعلومات ومعدل تدفقها في حين ظلت حواسنا وقدراتنا الذهنية ثابتة كما

هي وهو ما يتطلب استخداماً أفضل لهذه الموارد حتى لا ينسحق الإنسان أمام إعصار المعلومات الجارف⁽¹⁾.

لقد انعكست التوجهات الاقتصادية للمعلوماتية على الإنترنت حيث انتقل من شبكة أشبه بالمتدى العلمي والثقافي إلى سوق التجارة الالكترونية، بعدما كانت لدى مؤسسيها الاوائل قد وقفت موقفاً حازماً ضد أي نشاط تجاري أو تسليل إعلاني أو إعلامي، إذ أن القوى الاقتصادية التقليدية وجدت فيها قدرة فائقة على ربط مصادر الإنتاج بمنابع الطلب وكونها وسيلة فعالة لنقل بضائع صناعة الثقافة عبر طرق معلوماتية فائقة السرعة، وهكذا كما يعبر الدكتور علي- وطئت مؤسسات المال والتجارة والإعلام بأقدامها الثقيلة هذا-الحرم الأكاديمي- محيلة إياه إلى متجر الكتروني وبوق إعلاني ومنافذ للتوزيع وساحة بحوث التسويق-.

وهكذا تحولت الإنترنت إلى وسيلة الكترونية للتجارة وبدأت مليارات الدولارات تتدفق عبر هذا الوسيط مقابل البضائع ذات الطابع الثقافي أساساً، وهكذا تكون أكبر وسيلة لثورة المعلومات وتقنياتها تتحول إلى تجارة سواء للمعلومات أو للتقنيات الخاصة بها، وهكذا جاءت الأرقام الفلكية التي تتداولها هذه التجارة من الدولارات بسرعة لم يحلم بها تاجر ولا صناعي ولا إعلامي، ومن هنا كان عصر عولمة الاقتصاد الذي جر وراءه عولمة الثقافة وحوّلها إلى سلعة دولية مستخدماً تقنيات المعلوماتية ذاتها وشبكة الإنترنت المأموثة.

إن من الحقائق التي فرزها هذا التوجه الاقتصادي للمعلوماتية في عصر

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 88.

العولمة هو ما حدده يحيى اليحياوي في قوله {ان العلم بدأ ينتقل تدريجيا ومنذ مدة من اقتصاد سوق تقليدي وملموس إلى اقتصاد شبكات ذي تيارات مستمرة ومتسارعة يبرر جزئيا استعمالنا لمصطلحات الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد اللامادي أو الاقتصاد الافتراضي أو الاقتصاد الجديد... الخ وبالتالي لم يعد البحث العلمي مرتبطاً بإبداع وتصميم السلعة أو الخدمة بقدر ما أصبح مهتما بما ينتج عنها من ترابطات وتداخلات وتكاملات، في ميدان تكنولوجيا الإعلام ووسائط الاتصال مثلاً لم يعد البحث قطاعياً أي منحصرًا داخل قطاع واحد، اتصالات أو إعلام سمعي - بصري أو معلومات... الخ بل أصبح يهتم بمدى ما يتم داخل القطاعات الأخرى بهدف الاستفادة منها أو النسيج على منواله⁽¹⁾.

أن النظرة المباشرة إلى الجانب الاقتصادي للمعلوماتية لا يمكن أن يقود إلى الفهم الصحيح إلا من خلال العولمة وعصرها الجديد والارقام التي يعكسها اقتصاد المعلوماتية في ظلها، فمن أبرز مفاهيم العولمة الاقتصادية هي انها تقوم على {اندماج اسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق وماليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية الحدود⁽²⁾، أما آلية العولمة تقنيا، فإنها تستخدم ثورة تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ومنها الإنترنت وتظهر صورة هذه الآلية التقنية من خلال - تضاعف استخدام هذه التقنية عالميا حتى

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص 24.

(2) الإتصال الدولي والعربي ص 85.

جاوز الوقت الذي استهلك في الاتصالات 60 مليار دقيقة عام 1995 وتضاعف سوقها حتى قارب نصف مليار دولار سنويا ويزداد 10٪ سنويا وكذلك من خلال تقليل تكلفة الاتصالات إلى أن تصبح شبه مجانية في غضون السنوات العشرة القادمة وعن طريق الإنترنت الآن بإمكان أي شخص من منطقة الخليج الإتصال بأوروبا وأمريكا بتكلفة لا تزيد عن 4 سنتات للدقيقة الواحدة

-- في مجال الإنترنت وهي الشبكة التي حطمت القيود والحواجز وحققت وحدة معلوماتية سيكون لها المستقبل وتأثيرها من خلال سعتها ومحتوياتها وحرية استخدامها ومن ذلك مستخدمو الإنترنت أكثر من 500 مليون مستخدم، كما أن مواقع الإنترنت التجارية والحكومية والخاصة قد تزيد على 500 مليون موقع وهي تزداد يوميا بشكل سريع.

-- طرحت بدائل جديدة للتجارة تسمى الآن التجارة الإلكترونية ونشأت الأسواق الإلكترونية وتحققت وحدة السوق العالمي وضخت المليارات من الدولارات مثل مدينة الإنترنت في دبي.

-- زادت صفحات الإنترنت في نهاية عام 2000 على مليار ونصف صفحة والمستخدمون العرب اقل من 1٪ من مجموع المستخدمين⁽¹⁾.

(1) ن م ص 88.

الفصل الثاني

**تمظهر عولمة المعلوماتية عبر الانترنت
في الإعلام والسياسة والاقتصاد**

الفصل الثاني

تمظهر عولمة المعلوماتية عبر الانترنت

في الإعلام والسياسة والاقتصاد

1- مدخل نظري:

حينما نحاول أن نعرف مسألة أو موضوعا شاملاً، تقف اللغة قاصرة عن الأحاطة بالمعرف به، وإذا كان شمول المسألة أو الموضوع يحتمل تنوعات واختلافات، فإن التعريف يكون أصعب وهذا ما نجده في محاولة الباحثين تعريف مصطلح العولمة، فالعولمة بالنسبة للاقتصاديين هي تجارة الكترونية وبالنسبة للسياسيين هي ديمقراطية الكترونية، كما انها بالنسبة للاعلاميين هي صحافة الكترونية، ولكن التعريف لكل منهم لم يعطنا مفهوما واضحا للعولمة وتمظهراتها فإضافة كلمة الكترونية لا تزيد الكلمة وضوحا، لأنها كلمة تقنية ملصقة بمعنى اقتصاد أو سياسة أو إعلام، ولما كان لا بد لنا أن نتقدم بتعريف محدد للعولمة المعلوماتية والآليات والوسائط التقنية المعبرة عنها في هذا العصر. فإننا سنستعرض بعضها هنا

يقول الدكتور احمد فؤاد باشا عبر مقال له على الإنترنت (لاشك أن صياغة تعريف جامع مانع - كما يقول المنطقة - لمصطلح العولمة ليس بالامر اليسير نظرا لتعدد مفاهيمه التي تتأثر كثيرا بتعدد الاتجاهات إزاءه رفضا أو قبولا بدرجات متفاوتة، والأفضل فيما نرى أن يتم تعريف العولمة بتحديد أهم خصائصها وصفاتها ومظاهرها التي تدل عليها، ويمكن من جانبنا أن نجسد هذه الخصائص والصفات بصورة اجمالية في أمرين مهمين جدا:

الأمر الأول: نستشف من تحاشي أنصار العولمة وبعض فلاسفتها إدخال الدين ضمن مجالات نشاطهم، فهم يحصرونها بصورة رئيسية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، وفي بعض الأحيان يدرجون مجال العلم والتقنية، وهم بهذا الاختزال يجعلون منها- علمانية- جديدة، تستبعد الأديان من دائرة التأثير

الأمر الثاني: هو ذلك التحيز الذي يصل إلى درجة التعصب للنموذج الغربي وتعميمه وفرض سيطرته وهيمنته، مع السعي إلى اختراق خصوصيات الغير وطمس القسمات التي تتشكل منها شخصيات الأمم والشعوب الأخرى، وخاصة المستضعفة منها وهو- أي النموذج الغربي المدعم بالتفوق المادي والثقافي- يسخر من أجل هذا كل إنجازاته العلمية والتقنية وقدراته الاقتصادية وإمكاناته الإعلامية بل وقوته العسكرية إذا اقتضى الأمر ليفرض تصوراتَه الخاصة عن السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان وغير ذلك من المفاهيم التي لها عند كل أمة بل عند كل توجه فكري وسياسي تصور خاص.

وهذان الأمران اللذان يجسدان أهم خصائص العولمة الغربية ومظاهرها التي تدل عليها قد صاحبها خلال السنوات الأخيرة ظهور اتجاهات نقدية جعلت كثيرا من الشعوب بل الحكومات في الغرب نفسه تخشى هذا الخطر القادم وترفض الاستجابة لدعواته والانخراط تحت لوائه⁽¹⁾.

وفي بحث نشره عبر الإنترنت أيضاً الدكتور محمد حسن رسمي عميد كلية

(1) التقدم في ظل العولمة د. أحمد فؤاد باشا عن الانترنت.

الحاسبات والمعلومات في جامعة القاهرة تحت عنوان كيف نتفاعل مع العولمة يقول معرّفاً العولمة بأنها (طوفان كاسح لمن يقف في طريقها رافض أن يتفهم فكرها وفلسفتها وآلياتها إذا كان يملك سداً منيعاً يهزم ويلاتها ويسخر لنفسه، ونظام العولمة في حد ذاته يدعم الأقوياء ويطحن الفقراء ويضحك الأصحاب ويُبكي الضُعفاء بل يَكُنّ صانعها من التحكم والسيطرة وامتلاك مقررات ومستقبل المتفرجين المذهولين الصامتين المنتظرين لمعجزات السماء-... ويضيف قوله- لو أدرك فاقْدُ معنى ومغزى العولمة ما تحمله العولمة لمات هرباً وفزعاً من ويلاتها، إنها فيضان النيل في وقت غدره لمن هو غير مستعدّ له، وخيره لمن بنى السدودَ واستعدّ لملاقاته بالعقل والعلم والاخلاص والاصرار على تحقيق الذات)⁽¹⁾.

أما الدكتور البياتي فيرى أن هناك غموضاً لمفهوم العولمة حيث يقول {وباختصار فإن العولمة عملية متعددة الأبعاد، وهذه الأبعاد- السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.. الخ متداخلة وليست منفصلة بعضها عن البعض، ونعتقد أنّ البعد الاجتماعي يحوز الاهتمام الأكبر الآن ليس في حد ذاته ولكن كنواتج للتغيير في العملية الاقتصادية أيضاً، كما أن مفهوم العولمة بقي غامضاً للأسباب التالية:

1- حداثة اطلاق المصطلح

2- تعدّد الاقترابات في عملية هذا المصطلح ما بين اقترابات ماركسية ترى أن العولمة- الهجمة الاخيرة للرأسمالية- إلى اقترابات حضارية ترى أن العولمة

(1) كيف نتفاعل مع العولمة د.محمد حسن رسمي عن الانترنت.

مسعى لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية، وهناك اقترابات وطنية ترى في العولمة توجهاً نحو تقويض سيادة دول العالم الثالث وتهميشها.

3- تعدد العمليات التي ينطوي عليها من عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، وتعتبر وسائل الإعلام أحد المراكز الأساسية للعولمة باعتبارها تشمل مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

- وفي دراسة اعدھا مركز الائتلاف للبحوث والدراسات بعنوان- العولمة تجلياتها الثقافية والنفسية ومؤشرات التعامل معها عربيا- نشر على الإنترنت تقول الدراسة بأن (أول من تبني مفهوم العولمة في أمريكا هو بريجنسكي الذي كان مستشاراً للرئيس الأمريكي في 1977-1980 حيث أراد من العولمة أن تطرح النموذج الأمريكي للحدثة والقيم الأمريكية للحرية وحقوق الانسان، أي أن طرح العولمة- كما تقول الدراسة- كان لخلق توجهات- لتجانس سياسي وإقامة الديمقراطية، وتجانس اجتماعي وحرية التنقل وتأمين حقوق الانسان، وتجانس ثقافي أي المعلومة لمن يريدھا، وهي تجانسات سترتكز في بعض جوانبھا على فن الاقناع - نفسيا- بالوسائل والأدوات المتاحة، وبينھا وبين استخدام القوة- الردع النفسي- عند الضرورة بهدف فرض قناعات بديلة لعموم المجتمعات البشرية التي باتت قريبة من بعضها بحكم وسائل الاتصال عالية الجودة⁽²⁾)

(1)الاتصال الدولي والعربي ص89.

(2) العولمة تجلياتها الثقافية والنفسية عن الانترنت.

ويورد هذا البحث استشهاداً من كتاب (ديناميكية العولمة) للمؤلف جيمس روزنار هو أقرب التعريفات الديناميكية لها حيث يقول هذا الاستشهاد عن تأثير العولمة (وتأسيساً على ذلك كان للمجال الثقافي ذو الصلة بالجوانب النفسية للعولمة أسبقية تزامنت مع بعض مجالاتها الاقتصادية وتداخلت مع أخرى أو تقدمت عليها، السياسية والاجتماعية- سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الأقوى ثقافياً وبوسائل إيصال للمستهلكين ميسورة- القنوات الفضائية والالكترونيات والحواسيب والانترنت وغيرها- بقصد نقل الأفكار والمبادئ ونشر المعلومات لمستوى الشيوع بين جميع الناس ومن ثم صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها لزيادة معدلات التشابه أو التجانس بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات في محصلة تبرز في اطارها وعلى مستوى النفس امكانية تشكيل وعي وادراك ومفاهيم قناعات عالمية الطابع)⁽¹⁾

إن هدف التجانس والتماثل والتنميط هو هدف كامن في أيولوجيا الاتصال أساساً، وهو يعرض نفسه في كل وسائل الإعلام لمعطى بديهي يقول عنه الاستاذ يحيى اليحياوي متحدثاً عن أيولوجيا الاتصال فيقول {المعطى الثاني فيكمن فيما نتصور في الطابع التوحيدي الذي تدفع به أيولوجيا الإتصال وتجعل الأفراد والمجتمعات بموجبه- كتلة موحدة منصهرة أو يراد بها أن تنصهر في فكر واحد وثقافة واحدة ونموذج للتمثل واحد، لا تتغي أيولوجيا الاتصال وفق هذا التصور خلق- إنسان واحد- بمواصفات واحدة فحسب، بل تنجح في حالة تعذر ذلك إلى استنبات مبادئ وقيم من ذلك النموذج الليبرالي أساساً منذ مدة،

(1) ن م.

بغرض خلق ثقافة للتوافق والتراضي تضمن لهذا الفكر الانسياب بعدما تكون قد ضمنت له الارضية والفضاء⁽¹⁾.

وقد أكد هذه الحقيقة- التجانس والتشابه والتنميط- الدكتور البياتي معتبرا أياها من سلبات العولمة الإعلامية فأشار إلى ذلك بقوله (العولمة الإعلامية تسعى من خلال تكنولوجيا الثورة الاتصالية إلى نشر مبدأ - التماثل- وتحميه ليصبح بذلك أمراً واقعاً وتحويل المجتمع إلى كتل متشابهة، تنميط الحياة اليومية بحكم فراغ ما يسمى بالخيال الجماعي وخوائه وظهور نمط واحد من الواقع المعيشي يتصف بالتماثل السكوني....تنميط المشاعر الإنسانية والتحكم في تشكيلها وفق منطق معين من الأولوية والأهمية، فالتحكم الاعلامي في المشاعر البشرية وتحديد أهميتها وبرجة أولويتها هو تحكم في الخيال الجماعي وبالتالي تحكم في ثقافات الشعوب)⁽²⁾ وأخيراً فلا بد أن ننظر إلى العولمة من منظور معلوماتي صرف، حيث نجد العولمة معلوماتياً أو المعلومات العولمية عبر الإنترنت خاصة انما تدور بآليات وتقنيات الثورة التقنية للمعلومات لتوصل مضامين ومفردات من يسيطر على هذه التقنيات والآليات، وهي الدول الليبرالية وطروحاتها على المستوى الاقتصادي والسياسي، وهذا ما أكدته الدكتور نبيل علي الذي يطرح هذه المضامين بشكل دقيق حيث يقول {يفضل الكاتب بدافع من توجهه المعلوماتي أن يرى العولمة من منظور أكثر تأصيلاً وأكثر صلة بالثقافة والمعلومات معاً إلا وهو منظور ثنائية الوجود الزمن والمكان، في البداية كانت- عولمة الزمن- باتباع توقيت جرينتش الشهير بعد أن

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص 40.

(2) الاتصال الدولي والعربي ص 96.

كان لكلّ مدينة قبلة توقيتها الخاص بها، وجاءت تكنولوجيا المواصلات والاتصالات ممثلة في النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية لتدخل المكان في دائرة العولمة والآن ماذا بقي ليدخل مضمار العولمة؟ لم يبق إلا الأحداث التي تجري في اطار هذا الزمن وفي نطاق ذاك المكان وهو ما تسعى اليه عولمة هذه الايام، في أن تشمل كل أنشطة الانسان وممارساته الاجتماعية، اقتصادية كانت أو سياسية، تجارية كانت أم ثقافية، عامة كانت أم خاصة، فهي تشمل ضمن ما تشمل حالياً عولمة المعاملات المالية والتجارية والازياء وموضات قص الشعر ورياضة الجري ووجبات الطعام بل عولمة الأجساد أيضاً، حيث تسعى صناعة الرشاقة وأدوية التخسيس إلى أن تجعل من مقاييس جسد المرأة الكاليفورنية نمطا مُعوّلاً تحلم به الفتيات والنساء، وحتى عالم الشر لم يحرم هو الآخر نصيبه من العولمة من جرائم المافيا والاختلاس وغسيل الاموال واغتصاب النساء وفساد الحكومات والمؤسسات، وهناك كثيرون ممن يعتقدون بشدة أن الجنس البشري لديه القدرة على بناء مستقبل لا على أوهام ايدلوجية سقيمة بل على مجموعة من القيم العامة المشتركة بين البشر جميعاً⁽¹⁾

ويستشهد الدكتور نبيل علي بقول رئيس وزراء هولندا السابق الذي اعتبره افضل تلخيص للعولمة من منظور ثقافي معلوماتي حيث يقول (لم أجد تلخيصاً للعولمة من المنظور الثقافي المعلوماتي أفضل من ذلك الذي خرج به روند لوبرز رئيس وزراء هولندا السابق حيث اوجز فأوفى بعرضه ظاهرة العولمة في صورة مصفوفة رباعية- مصفوفة 2x2- كما اطلق عليها، ويقصد بذلك أن

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 39-40.

ظاهرة العولمة قد أحدثها محركان أوليان أديا بدورهما إلى متحركين أو ناتجين أو تأثيرين، يمكن تلخيص المحركين الأولين في:

أ- المحرك الأول: الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساساً

ب- المحرك الثاني: سيطرة الليبرالية الجديدة، ويقصد بها انتصار ايدلوجية اقتصاد السوق الحر والنمط الاستهلاكي وإعلام الترفيه والخصخصة وما إلى ذلك، وتقدم الديمقراطية في هذا الاطار كتوأم لاقتصاد السوق الحر سندويتش آل جور هل لازلنا نذكره؟ واللذان يكونان معا استراتيجية النموذج الغربي للرأسمالية في صياغته الأمريكية وهو النموذج الذي حظي بدفقة قوية أثر الانهيار المدوي للمعسكر الاشتراكي، ويؤكد مؤيدو العولمة أنها ستعود بالخير على الجميع سواء من حيث النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي أو إشاعة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان⁽¹⁾.

(1) ن م ص 41.

2- العولمة الإعلامية عبر الانترنت

لا شك أنّ إعلام العولمة أو عولمة الإعلام هي أوضح ما تعبر عنها الإنترنت في معلوماتها، ويقصد بعولمة الإعلام كما يعبر أحد الباحثين (الانفتاح المذهل على المعلومات وكسر الاحتكار الرسمي لها، إما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الانترنت، ويمكن القول أنّ عولمة الإعلام هي عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام على تجاوز الحدود بين الدول والتأثير على المتلقين الذين يتمون إلى ثقافات متباينة، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب للأطراف المهيمنة على صناعة الإعلام والاتصال من ناحية ثانية، وينطوي مفهوم عولمة الإعلام على مجموعة من الأبعاد والمرتكزات الأساسية التي يوجزها عدد من الباحثين وهي:

- 1- إنّ عولمة الإعلام هي عملية متسارعة التغيّر وبالتالي لم تشكل ملامحها النهائية بعد، فهي تمر بمرحلة انتقالية وذلك لسببين رئيسين:
الاول: أن عولمة الإعلام تعتبر أحد أبعاد عملية أوسع هي عولمة الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، ونظراً لعدم استقرار أو تبلور عملية العولمة فإن هناك مجموعة من الرهانات والتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحدد مسار تطور- بل ومستقبل- عملية عولمة الاعلام، ومجمل هذه الرهانات يقوم على تماثل جوهر عملية العولمة في مجالات الإعلام والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة باعتبارها إسقاطاً للحدود السياسية وتوحيداً ودمجاً للأسواق وبالتالي وجود ارتباط وثيق وتأثيرات متبادلة بين هذه المجالات الأربعة والإعلام بما

يعني أن النجاح في عولمة الإعلام يدعم من فرص نجاح العولمة والثقافة السياسية والعكس صحيح.

الثاني: إنَّ عولمة الإعلام تعتمد في بعد مهم منها على نتائج الثورة لعقود قادمة وستدفعها إلى الإمام- التطبيقات- الجديدة أي الادوات في مجال الاتصالات والتي بدأت لتوها وسوف تستغرق تطوراتها مدة طويلة.

2- الترابط والتكامل بين مجالات الإعلام وتكنولوجيا الإتصال ومجتمع المعلومات بحيث أصبح من الصعب تعريف الإعلام أو الإتصال بمعزل عن تكنولوجيا الإتصال والمعلوماتية، فالثورة في تكنولوجيا الإتصال أوجدت وسائل جديدة في الاتصال مثل البث التلفزيوني الفضائي والتكنولوجيا الرقمية التي وفرت إمكانيات هائلة لاستقبال الصوت والصورة بدقة وبنقاء غير مسبوقين، وكذلك وسائل الإعلام المرئية والتفاعلية والفيديو تحت الطلب والصحافة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال المحمولة علاوة على التطبيقات المختلفة للوسائط المتعددة، وقد ارتبطت هذه الوسائل والتطبيقات بالمعلوماتية المتعددة وبداية الدخول في مجتمع المعلوماتية الذي لم تتبلور معالمه بعد.

3- النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصال والمعلومات، وقد أفضى هذا النمو إلى مزيد من التداخل بين عولمة الإعلام وعولمة الاقتصاد، فعولمة الإعلام ليست مجرد تعظيم في قدرات الإعلام على الدعوة إلى عولمة الاقتصاد أو الثقافة أو ما يعرف أحيانا بنشر أيديولوجيا العولمة، أي انه ليس مجرد أداة أيديولوجية بل عولمة الإعلام أصبحت جزءاً أصيلاً من عولمة الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير لقطاع الاتصالات والاعلام والمعلومات في اقتصاديات الدول الكبرى والاسواق العالمية، فالإعلام أصبح

صناعة وقطاعاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي ويمثل هذا القطاع 40٪ من الإنتاج الصناعي العالمي ويضم أكثر من 60٪ من اليد العاملة في العالم الصناعي.

4- توسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور، فقد وفرت تكنولوجيا الإتصال والمعلوماتية وبصورة غير مسبقة مئات القنوات التلفزيونية ومئات المحطات الإذاعية وعشرات الصحف والمجلات المحلية والدولية فضلاً عما توفره من وسائل الإتصال الأحدث والمرتبطة بالمعلوماتية.

ويركّز خطاب العولمة على أن آليات السوق ومدى إقبال الجمهور بغض النظر عن جنسيته أو ثقافته، هي التي ستقود تطور وسائل الاتصال والاعلام، كما يؤكد أنّ المنافسة ستكون دائماً في مصلحة الجمهور الذي سيضمن الحصول على خدمات إعلامية جيدة تلبي احتياجاته وبأسعار رخيصة، والمتأمل في اطروحات هذا الخطاب يكتشف بسهولة أنّه يتعامل مع الإعلام ومنتجات الثقافة على أساس كونها سلعة يجري تداولها في سوق موحدة لا توجد فيها خصوصيات سياسية أو ثقافية، فالأفضلية للسلعة أو الخدمة الأجود والأرخص.

5- تقليص دور الحكومات والمنظمات الدولية في تنظيم بيئة الإعلام والاتصالات المحلية والدولية لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية، وذلك من خلال الدعوة إلى تغيير التشريعات والنظم التي تعيق التدفق الحر للمعلومات والصور والرموز بين الدول أو تمنح الحكومات ادواراً ووظائف إعلامية كالتخطيط والرقابة والمنع والمصادرة، وفي هذا السياق تطرح عولمة الإعلام مهام خصخصة وسائل الإعلام والإتصال وانتهاء دور

الدولة في مجالات الإعلام خاصة في دعم وسائل الاتصال المحلية أو الانتاج الاعلامي⁽¹⁾.

إنّ عولمة الاقتصاد تتداخل مع عولمة الإعلام حتى انهما تتبادلان المواقع ولهذا فقد حصل في ظل العولمة تحالف بين الاقتصاد والاعلام لم يكن مسبقا من قبل يقول الدكتور نبيل علي (في ظل هذا التحالف الجديد بين القوى الاقتصادية والقوى الرمزية تاهت الحدود الفاصلة بين عولمة الاقتصاد وعولمة الاعلام، وصارتا تتبادلان موقعي التأثير والتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة، سافرة وغير سافرة، وفي حين ترى عولمة الاقتصاد في عولمة الإعلام أمضى أسلحتها تسعى عولمة الثقافة من جانبها إلى أن تتخذ من عولمة الإعلام ساحة لحوار الثقافات وتعددتها وتنوعها، وليس من قبيل المغالاة القول أن مصير المجتمع الإنساني بأسره يتوقف على من ستكون له الغلبة في النهاية على جبهة العولمة الاقتصاد أم الثقافة)⁽²⁾.

على أن من مظاهر العولمة هو خضوع الإعلام والاتصال إلى الاحتكار، فمن المعروف أن هناك أربع أو خمس وكالات أنباء عالمية والمعروفة بالكبار تحتكر 80% من فيض المعلومات، وهناك أربع مجموعات رئيسية تتحكم في 90% من الصحف البريطانية، وهناك احتكار عدد قليل من شركات الإعلام المتعدية الجنسية للارسال الجماهيري المرئي والسمعي والانتاج السينمائي والتلفزيوني، وقد تبعه في نهجه الاحتكاري تلفزيون الكابل، وهناك 10% من شركات

(1) الإتصال الدولي والعربي ص 90-91.

(2) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 349.

الإعلان الأمريكية تسيطر على 80٪ من إجمالي الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة والذي يصل إلى 250 مليار دولار سنوياً.

فإذا ما اتجهنا إلى الإنترنت التي طالما تباغت بحرية تبادل المعلومات ومجانية الحصول عليها ها هي الأخرى تطولها يد الاحتكار البغيض حيث تشير الإحصائيات إلى أن مائة موقع فقط على الإنترنت تسيطر على 80٪ من إجمالي زوار مواقعها تاركة الخمس فقط للتنافس عليه ملايين المواقع الأخرى، ولا جدال في أن أخطر أنواع الاحتكار هو ذلك الخاص باحتكار المحتوى - مضمون الرسالة الإعلامية - من الموسيقى والأغاني والأخبار والأفلام، فالمحتوى أهم مقومات صناعة الثقافة ومن يسيطر عليه يصبح هو القابض على زمام اللعبة الإعلامية بلا منازع.

لقد أدركت القوى الرأسمالية المغزى الاقتصادي للمعلومات بعد ظهور الإنترنت وسرعة انتشارها بصورة لم تعرفها من قبل في موجة من الاندماج وتركيز رأس المال هدفها من وراء ثنائية الاحتكار والاندماج هذه إحكام السيطرة الكاملة عالمياً على صناعة المعلومات بعناصرها الثلاثة - محتوى المعلومات - معالجة المعلومات - توزيع المعلومات - في هذا الجو العولمي إعلامياً واقتصادياً فرضت شبكة الإنترنت نفسها إعلامياً، فهي بجانب كونها شبكة الشبكات فهي بالقدر ذاته وسيط الوسائط الاتصالية بلا منازع، وتتجلى عظمة الوسيط الإلكتروني في قدرته على احتواء الوسائط الأخرى لمصادر للمحتوى بالنسبة له، وبينما كانت عظمة التلفزيون في احتوائه للراديو تقوم عظمة الإنترنت على احتوائها الصحافة والإذاعة والتلفزيون والبحث عن المعلومات، ولا يستقيم اليوم حديث في شأن الإعلام والاتصال دون تناول القضايا التي تطرحها الإنترنت كوسيط إعلامي، ولعل خير مثال يمكن أن نأخذه على دور

الإنترنت في الإعلام المعولم اليوم هو الصحافة الإلكترونية فما هي هذه الوسيلة الإلكترونية التي تستخدم الإنترنت كوسيلة لمخاطبة الجمهور؟ وما هي إيجابياتها ودورها في إطار الإعلام المعولم؟ ومن ثم ما هو المدى الذي يمكن أن تصل إليه مستقبلا في صراعها أو اختلافها مع الصحف الورقية المطبوعة؟ وفي تمظهر إعلام العولمة عبر الإنترنت بشكل الصحافة الإلكترونية صورة واضحة عن تداول المعلومات في عصر العولمة عبر الوسيط الاعلامي الأكبر إلا وهي الانترنت.

سنحاول أن نستعرض آخر مفردات ومعاني هذه الصحافة عبر ما قدمته ندوة عربية وعالمية في مؤتمر صحافة الإنترنت التي عقدت في جامعة الشارقة- كلية الاتصال- عام 2005 عبر أوراق خبراء وباحثين عربا وأجانب.

الصحافة الإلكترونية

إذا أردنا أن نتعرض لمعنى الصحافة الإلكترونية فلا بد أن نفهم عموم معنى النشر الإلكتروني، حيث رأينا من يعرف النشر الإلكتروني بأنه (استخدام الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الانتاج والادارة والتوزيع للبيانات وتسخيرها للمستفيدين، وهو ما يماثل تماما النشر بالوسائل والاساليب التقليدية، ويتم توزيعها بالوسائط الإلكترونية كالانترنت).

بفضل هذه التقنية الحديثة في النشر استفادت الصحف والمطبوعات الدورية من التقدم التكنولوجي الذي وفرته الإنترنت لتحسين مضمونها، وزيادة عدد قرائها على مستوى العالم من خلال تغيير طرق التوزيع بواسطة الشبكة وبمشاركة جهاز الحاسوب، وهذه الطريقة تتميز بالسرعة العالية والانتشار السريع.

دخلت كثير من الصحف إلى هذه الشبكة فظهرت في بداية الأمر في البلدان الصناعية وكانت البدايات الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلتها الدول الأوروبية وانتشرت تدريجياً في باقي العالم بما فيه العالم العربي⁽¹⁾.

أما ماهية الصحافة الإلكترونية فقد تعددت التعاريف إذ نجد أن الصحافة الإلكترونية تجمع بين مفهوم الصحافة ونظام الملفات المتسلسلة والمتتالية في منشور الكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية، سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو موضوعات ذات طابع خاص ويتم قراءتها من خلال الكمبيوتر،

أن الصحف الإلكترونية هي تلك الصحف المكتوبة والتي يعاد نسخها على الإنترنت وتتميز عن النسخة المكتوبة باستعمال كبير للالوان والصوت والصورة، وأحدثت الصحيفة الإلكترونية ثورة في طريقة مطالعتها، وهذا باستعمالها- الخبر الرقمي-، وكل هذا بهدف جعل الأخبار في متناول القراء عبر كمبيوتر مجهز بموديم وذلك عن طريق اعداد نشرة يعاد صياغتها في كل مرة يتم تسجيل تطورات للاحداث،

وهناك من يعرفها بانها الصحافة التي تستعين بالحاسوب في عملية الانتاج والنشر الإلكتروني وهناك من يعرفها من حيث النوع:

--- الصحف على الخط التي يعاد نشرها في الانترنت، أي هي مجرد نسخ للصحف المكتوبة وهي تابعة لها اقتصادياً ومهنياً من حيث الشكل والمضمون

(1) الصحافة الالكترونية في الجزائر جمال عجمي - بلقاسم بن روان ص6.

-- الصحف الإلكترونية المستقلة وهي غير تابعة للصحف المكتوبة وليس لها مقابل ورقي⁽¹⁾.

مسيرة وتطور الصحافة الإلكترونية:

يبدو أن هناك اختلافاً في البدايات الأولى للتعامل الإلكتروني مع النشر حيث أن البعض يرجع هذه البدايات إلى عام 1976 عند ظهوره كثمرة تعاون بين مؤسستي بي بي سي واندبندت برود كاستينغ، فالنظام الخاص بالمؤسسة الأولى ظهر تحت اسم سيفاكس وعرف نظام المؤسسة الثانية باسم اوراكل، وفي عام 1979 ظهرت في بريطانيا خدمة ثانية تفاعلية عرفت بخدمة فيديو تكست مع نظام بريستل قدمتها مؤسسة ب ت ا بريتش تلفون اوثيريتي، وبناء على النجاح الذي احرزته المؤسسات المذكورة في توفير خدمة النصوص التفاعلية للمستخدمين، بدأ عدد من المؤسسات الصحفية الأمريكية في منتصف عام 1980 العمل على توفير النصوص الصحفية بشكل إلكتروني إلى المستخدمين عبر الاتصال الفوري المباشر ومن بين هذه الشركات.

-- ناي ت ريدورز فيوترون.

-- خدمة تايمز وميرور.

-- شركة ترينتكس التي تعتبر ثمرة المشاركة بين أي بي ام و سي بي اس، محاولات هذه الشركات لم تلق النجاح المطلوب فحسب بل تكبدت خسائر مالية قدرت في ذلك الوقت بحوالي 200 مليون دولار ونتيجة لذلك توقفت المشاريع الخاصة بهذه الشركات الصحفية بعد عام واحد، ويرجع

(1) ن م ص 8.

المتخصصون البداية غير الموقفة للصحافة الإلكترونية إلى أسباب عدة أهمها:
-- عدم توافر تقنيات متطورة بما فيه الكفاية تسمح بوصول غير مكلف
وسهل إلى المحتوى الإلكتروني.

-- الاهتمام بهذا النوع من الخدمات الإعلامية لم يلق رواجاً من
المستفيدين والمعلنين على حد سواء.

غير أن الوضع قد تغير كلياً مع بداية التسعينات من القرن الماضي والتي
حملت معها تطورات هائلة لا على مستوى تقنيات النشر الإلكتروني والتخزين
والمعالجة والاسترجاع فحسب، وإنما على نظرة وموقف مختلف المستخدمين
فرضته الحاجة الملحة إلى الخدمات الإلكترونية وإذا ارتبط نجاح خدمة تيليتكس
باعتتمادها على جهاز التلفزيون فإن نجاح الصحافة الإلكترونية في انطلاقها
الثانية مرتبط مباشرة بتوفر أجهزة الكمبيوتر وتطور البرامج التي تسهل الوصول
إليها والتعامل معها، لقد بدأت أولى التجارب لاطلاق صحيفة الكترونية في
الولايات المتحدة ممثلة في منبر شيكاغو بداية عام 1992 لكن اليومية الإلكترونية
التي تمثل بحق مدرسة كانت ميركوري نيوز التي ظهرت عام 1993⁽¹⁾.

لقد بدأ تطور صحافة الإنترنت عبر تجارب التليكست والفديوتكس في
هيئة الاذاعة البريطانية والتجارب التفاعلية الأخرى في مجال نقل النصوص
شبكياً، ومن تطور قواعد البيانات الصحفية الشبكية ومن استخدام الكمبيوتر في
عمليات ما قبل الطباعة في بداية السبعينات من القرن الماضي ثم تجارب تقديم

(1) الصحافة الإلكترونية العربية- الواقع والآفاق ص 11.

خدمات الصحافة بالهاتف التي ميزت عمل شبكة كمبيو سيرف وغيرها بدءا من عام 1980 التي بدأ بعدها ظهور الصحافة الالكترونية.

ويرى البعض انه في بداية التسعينات بدأت المؤسسات الصحفية تترك خدمات الفيديو تكتس إلى الخدمات الكمبيوترية الشبكية بالطلب الهاتفي من خلال أميركا أون لاین وبرودغي وكمبيوسيرف وفي عام 1990 ظهر في سيرن بسويسرا أول النماذج التجريبية للويب التي انطلقت في العام اللاحق وحتى إلى هذا التاريخ 1991 لم تكن هناك اية صحيفة على الإنترنت ثم بدأت بعض المؤسسات الإعلامية التي اخذت علما بالشبكة الجديدة في ايجاد مواقع لها في خدمات الإنترنت المختلفة التي ليس نت بينها شبكة الويب.

ومن أبرز الجهات الصحفية التي أنشأت موقعا على الشبكة الأمريكية هي شيكاغو أون لاین في مايو 1992 كأول صحيفة الكترونية صدرت بواسطة شيكاغو تريبيون وفي العام اللاحق 1997 استضافت شبكات كمبيوسيرف وأمريكا أون لاین عددا جديدا من الصحف⁽¹⁾.

وفي أبريل من عام 1996 أعلن اتحاد الصحافة الأمريكي أنه أصبح هناك 175 صحيفة يومية في أمريكا الشمالية موجودة على الشبكة والعدد في أنحاء العالم بلغ 775 أصدارة صحافية، وقد بلغ عدد الصحف الإلكترونية حوالي 3250 موقعا بحسب احصاء إحدى المجلات، وفي عام 1999 أصبح هناك 2800 موقعا وقد وصل عدد الصحف الإلكترونية إلى خمسة آلاف صحيفة في احصاء 2004.

(1) التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية على الانترنت ص3.

أن هذا التاريخ التوثيقي قد لا يعني كثيراً لأنه مسألة تاريخية ولكن الذي يعني هو المراحل التي مرت بها هذه الممارسة على مستوى العمل الصحفي ذاته، حيث أن هناك من يمتنع هذه المراحل بثلاث، ويلخص أحد الباحثين تطور هذه الصحافة في المؤتمر الثالث لصحافة الإنترنت عام 2001 بجامعة تكساس باوستان هذه الموجات بقوله

-- في الموجة الاولى 1982-1992 سادت في البداية عدة تجارب للنشر الإلكتروني الشبكي من نوع الفيديو تكس ثم آلت الامور في النهاية إلى شبكات ضخمة مثل كمبيوتر

-- الموجة الثانية من 1993- حيث اخذت المؤسسات الإعلامية علماً بالانترنت فبدأت بالتواجد فيها

-- الموجة الثالثة التي بدأت بعدها هي مرحلة البث المكثف التي تشي بالقوة في التطبيقات الإعلامية كما تنبئ بالربحية أكثر من المرحلتين السابقتين.

ان المحتوى الاخباري لصحافة الإنترنت مر أيضاً بثلاثة مراحل في المرحلة الاولى: كانت صحيفة الإنترنت تعيد نشر معظم أو كل أو جزء من محتوى الصحيفة الأم وهذا النوع من الصحافة ما زال سائداً.

في المرحلة الثانية: يقوم الصحفيون باعادة إنتاج بعض النصوص لتواءم مع مميزات النشر في الشبكة وذلك بتغذية النص بالروابط والاشارات المرجعية وما إلى ذلك وهذا يمثل درجة متقدمة عن النوع الاول.

في المرحلة الثالثة: يقوم الصحفيون بإنتاج محتوى خاص بصحيفة الإنترنت يستوعبون فيه مميزات النشر الشبكي ويطبقوه فيه الاشكال الجديدة للتعبير عن الخبر وتشهد هذه المرحلة التي نعيشها حالياً تطوراً مهماً

يتعلق بإيجاد الوسائل التي تسهل أكثر عملية للحصول على الأخبار وتحسين طرق توزيع الصحف وتحصيل الاشتراكات.

انواع الصحافة الالكترونية

يذكر الباحثون أن اصناف وانواع الصحافة الإلكترونية العربية على شبكة الإنترنت على ثلاثة أنواع⁽¹⁾

الاولى: هي المواقع التابعة لمؤسسات صحفية تقليدية كالصحف وبعض الفضائيات، وتعد امتدادا لها وهذه تعد نسخا الكترونية من الصحف المطبوعة تحتوي على معظم ما ينشر على صفحات تلك الصحف، ويندر أن تحدث هذه المواقع خلال اليوم، ولا يعمل بها صحفيون وإنما مبرمجون ينقلون ما في الصحف المطبوعة إلى الموقع الإلكتروني، وهناك مواقع تفاعلية لفضائيات مثل قناة الجزيرة و ب ب س العربية وهذه تحوي اخبارا وتحليلات ونصوص مقتطعة مما يذاع عبر الاثير وقد تحتوي على اخبار خاصة بالموقع الإلكتروني وقد يعمل محررون ومترجمون صحفيون في هذا الموقع لتحديثها

الثانية: المواقع الإخبارية كالبوابات الإعلامية أمثال اريبيا اون لاين وبلانيت اريبيا ونسيج وغيرها، وهي مواقع الكترونية متخصصة تنشر اخبارا وتحليلات وتحقيقات اعدت خصيصا للنشر على شبكة الإنترنت وتحدث المواد على مدار الساعة ويعمل في هذه البوابات محررون ومراسلون مهنيون يمكن تسميتهم بصحفيي الانترنت.

(1) الصحافة الالكترونية د عبد الأمير الفيصل ص2.

الثالثة: الصحف الإلكترونية البحتة التي ليس لها صحيفة مطبوعة، وتدار عادة بمجهود فردي وتغطي مجالات الأخبار كافة من سياسة واقتصاد ورياضة وسينما وموسيقى، وتحاول أن تستفيد من تقنيات تصميم الصفحة لمزيد من التنوع وهي صحف يومية يتم تحديث موادها الإخبارية آتيا وصفحاتها يوميا.

لقد تحررت الصحافة الإلكترونية من العائق الذي كانت تعاني منه وسائل الإعلام التقليدية وهي ضيق المساحة التحريرية بالنسبة للصحف اليومية والمجلات الورقية وضيق الوقت بالنسبة لنشرات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، هذا التحرر رشحها لتحتوي عددا غير محدد من المواد الإعلامية، والقارئ الذي يعاني في السابق من الندرة الناجمة عن قيام السلطة سواء كانت الحكومة أو سلطات رأس المال أو سلطة الاعلاميين بممارسة المنع والحذف أصبح القارئ يعاني من تخبئة غير مسبوقة، هذه التخبئة طرحت على القارئ اشكاليتين

الاولى: التراتبية التي تفيد ترتيب اهمية واولوية المادة الصحفية بالنسبة له

الثانية: عدم وجود مرشح ومفلتر للمواضيع فتراكم الاحداث والافكار والآراء والمواضيع التي يتجاوز فيها الجديد مع القديم بوصلة داخل الصفحة أو خارجها في الصحافة الإلكترونية ويتداخل فيها الغث والسمين تجعل القارئ تائها في غابة من المواد تفتقد إلى مرشد أو دليل، وهكذا نجد أن البحث عن الأنواع الصحفية المعروفة التي سيطرت على التعبير الاعلامي لعدة قرون في وسيلة اتصال جديدة قد يؤدي إلى طريق مسدود وذلك بالنظر إلى العاملين التاليين:⁽¹⁾

(1) الصحافة الالكترونية احادية الشكل وتعدد المضلمين أم أنواع صفية جديدة وص9.

1- أن كل وسيلة إعلامية جديدة تخلق فضاء إعلاميا جديداً خاصاً بها، لذا تستعين بالأنواع الصحفية التي كانت تعمل بها وسيلة الإعلام التي سبقتها وتحاول أن تطورها وتكيفها مع خصوصيتها وفضاءها الإعلامي الجديد وتستحدث أنواعاً جديدة أكثر استجابة لأدوارها ووظائفها النوعية والأكثر ملاءمة لخصوصيتها التقنية، هذا ما حدث مع الإذاعة ثم التلفزيون، ويحدث الآن مع الصحافة الإلكترونية التي انتعشت في شبكة الانترنت، فالخصوصية التقنية التي تتمتع بها الصحافة الإلكترونية سمحت لها ببلورة إحدى الأنواع الصحفية التي كانت تستعمل بشكل أقل من بقية الأنواع الصحفية.

إنه الملف الصحفي الذي يعني تناول قضية أو حدث معين من مختلف الجوانب لتسلط عليه الاضواء من كل الجهات ويشترك في إنجازها أكثر من صحافي باستغلال جميع الوثائق للدراسات والمصادر

2- ما زلنا ننظر إلى وظائف الصحافة نظرة - ثابتة - مستمدة من الماضي الذي كان فيه العرض يسيطر على اقتصاديات وسائل الاعلام، أن تكنولوجيا الإتصال الحديثة قد أعادت هيكلة هذه الوسائل على أساس هيمنة الطلب فالتحدي الذي كان مفروضاً على وسائل الإعلام بفعل ضغط السوق والمنافسة تمثل في عرض ما يناسب متطلبات الجمهور وحاجياته وذوقه، لقد زال هذا التحدي في ظل وسائل الاتصال الحديثة وأصبح بإمكان أي وسيلة تتمتع بعدة التفاعلية أن تتجه وفق ما يميله عليها الطلب، فسيادة الطلب معناه انفتاح افق لتطور وسائل الاتصال الفردية أكثر من الجماهيرية بمعنى أن القارئ على سبيل المثال أصبح يشكل صحيفته وفق ما يريد ويحتاج

أي لا يقرأ إلا الصفحات الرياضية من الصحف الإلكترونية أو الصفحات الثقافية على سبيل المثال،

هكذا تشظى جمهور وسائل الاتصال الجديدة وجنح نحو الفردانية، هذا التغير الواضح في القراءة طرح ضرورة التفكير في مسألة وظائف الصحافة التي تنهض على أساسها الأنواع الصحفية، فهل يعقل أن تظل الأنواع الصحفية الكلاسيكية التي سادت في وسائل الإعلام الكلاسيكية ذاتها في وسيلة إعلامية جديدة يتسم جمهورها بأنه طرف منتج فيها بشكل مباشر من خلال المشاركة في منتدياتها أو بشكل مباشر من خلال وجود جسور لتفاعل الجمهور مع الصحفيين والكتاب الذين يأخذون في الغالب برأيه وأفكاره؟ وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض البحوث الميدانية مثل تلك التي أجرتها مؤسسة MIDDLEBERG ROSS في 2001 والتي تؤكد بان 70٪ من الصحفيين في الدول المتقدمة يتحاورون مع القراء عبر شبكة الانترنت؟

إن الحديث الصحفي الذي يتحول بفضل TALK BACK الى حوار مع الجمهور ودردشة القراء مع الكاتب أو الشخصية يشكل السمة البارزة للصحافة الإلكترونية، إضافة إلى منابر النقاش التي تفتح للجمهور ولكل المشتركين في الإنترنت الراغبين في تبادل الافكار والمعلومات، ربما كانت وراء اعتقاد البعض بأن الصحافة الإلكترونية ليست وسيلة إعلامية بل فضاء رمزي يلتقي فيه الناس بشكل اعتباري لتبادل الآراء والافكار والمعارف، أن اللقاء الذي كان في السابق شبه مستحيل في ظل التباعد الجغرافي والتفاوت الزمني والتفاوت الاجتماعي والثقافي والعمرى قد حصل.

الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية

تنافس واصدام ام تكامل وتكيف؟

في مؤتمر لاتحاد الصحف الأمريكية ابلغ راسل نيومان الناشرين أن التقنية الحديثة تجعل من النهاية المحتملة للصحف التقليدية أمراً لا مفر منه، هكذا تنبأ استاذ الاتصالات في جامعة فليشر الأمريكية، وبدأت تنبؤات انهاء وجود الصحافة التقليدية فمن قائل انها ستنتهي عام 2018 وهو ما ذهب اليه نيومان، ومن قائل انها ستنتهي عام 2040 وهو ما ذهب اليه فيليس ميلر الذي كان يعتقد أن آخر مستخدم لجريدة مطبوعة سيكون في شهر ابريل من عام 2040.

وهناك من يرى انه في غضون خمسة عشر عاما المقبلة سيضطر عدد من الصحف إلى التخلي التدريجي عن الطباعات الورقية، وهناك البعض ممن يرى انه مع مايشهده الجمهور من شيخوخة متسارعة الوتيرة للصحافة الورقية فسيوقف البعض عن إصدار الطبعة الورقية من يوم الاثنين إلى يوم الخميس مع استمرار الصدور على الإنترنت والاحتفاظ بالطبعة الورقية خلال عطلة نهاية الاسبوع.

إن هذه الاستنتاجات والتوقعات جاءت نتيجة دراسات في المجتمعات الغربية، وإذا كانت أول صحيفة عربية تخلت عن طبعتها الورقية لحساب طبعتها الإلكترونية هي صحيفة الشعب المصرية إلا أن هذا لا يعني أن كل الكتاب العرب والصحفيين يؤيدون هذه التنبؤات وإنما تعدد آراؤهم فالبعض⁽¹⁾ يقول: أتوقع للصحافة الإلكترونية التطور والتقدم وللصحافة الورقية الانقراض خلال

(1) الصحافة الالكترونية العربية الواقع والآفاق ص16.

بضعة أعوام أو على الأقل سيتم الاستغناء عنها تماما، والبعض الآخر يقول: لا أعتقد أن الصحافة الإلكترونية سوف تنافس الصحافة الورقية فالكلمة المكتوبة ثقافة مختلفة لها سحرها الخاص وعشاقها الذين لا يستطيعون التخلي عنها.. ويضيف صاحب هذا الرأي، حين بدأت الاذاعة انتابنا الخوف على الصحف وحين بدأ البث التلفزيوني انتابنا الخوف على الصحف والاذاعة، وحين ظهر الفيديو والكمبيوتر والفضائيات كان خوفنا ينصب على أن تلك التقنيات سوف تزح الكلمه المكتوبة وتنزلها عن عرشها ولكن هذا لم يحدث وبقي لكل وسيلة إعلامية دورها على مر السنين ولكن يمكننا أن نجزم بان الصحافة الإلكترونية عملت وتعمل على إثراء الصحافة الورقية، وأن عالم الإنترنت سوف يمكن الصحفي من تقديم الخبر والمعلومة والصورة والاحصاء بالشكل الذي يدعم مادته الصحفية وبتعبير آخر أن العلاقة بين الوسيطتين علاقة تكاملية ومن الصعب أن تغطي احدهما على الاخرى.

وهناك رأي اكثر عمقا في تحليله يذهب إلى استحالة نهاية الصحافة المكتوبة وخاصة في عالمنا العربي مستندا إلى أن الإعلام الإلكتروني هو وسيلة نشر كما أن الطباعة على الورق وسيلة نشر ولا يوجد صراع بين الوسائل بمعنى أن تلغي واحدة الأخرى ولكن توجد منافسة في أحيان ويوجد تكامل في أحيان أخرى، وفي تقدير صاحب هذا الرأي انه لن تحل الصحافة الإلكترونية بدلا من الصحافة المطبوعة لأن المواطن العربي يثق أكثر في الخبر المنشور في صحيفة ورقية حتى لو كانت محدودة التوزيع.

وفي بحث ميداني على عينة من الأساتذة العرب في جامعة الشارقة يبحث أحد الباحثين هذه المسألة تحت عنوان العلاقة بين الصحافتين فيقول (بدأ تأثير

الثورة المعلوماتية التكنولوجية يظهر على صناعة الطباعة والنشر وأن بداية العقد الأول للقرن الحادي والعشرين يشهد اتساعاً متزايداً للصحيفة الإلكترونية مقابل الصحيفة التقليدية التي سادت لخمس قرون إنَّ الصحيفة الإلكترونية تحمل قوة جذب وإبهار جديدة تساعد على انتشارها على حساب تلك التقليدية الحالية لأنها تستخدم الوسائط الإعلامية المتعددة، فهي تتيح لمستخدمي الشاشة ممارسة أكثر من حاسة خصوصاً البصر والسمع بل واللمس أيضاً فالقارئ يستطيع أن يختار ما يريد ويقرأ ما يجب الاطلاع عليه ويرى الصور بألوانها الجذابة ويستمتع في الوقت نفسه إلى الأصوات التسجيلية ويشاهد الأفلام المنقولة عبر الفيديو كل ذلك في عملية سريعة واحدة لم تستطع أن توفرها له من قبل وسائل الإعلام المختلفة الصحافة المكتوبة والاذاعة المسموعة والتلفزيون المرئي يقول جون راسل أحد كبار الإذاعيين البريطانيين في الـBBC أن الخطر الأكبر يهدد الصحيفة اليومية والاسبوعية يأتي مباشرة من التكامل الحاصل تكنولوجياً بين التلفزة المتطورة وتكنولوجيا الكمبيوتر هذا التكامل قد يقدر في زمن ليس ببعيد على اختراق الخاصيتين الأساسيتين اللتين تهددان الصحيفة اليوم:

1- التوسع في كشف الأخبار دون الارتباط بعامل الوقت المحدد نسبياً في نشرات الأخبار أو البرامج الخبرية

2- استمرار حضور الصحيفة في تناول القارئ مما يسمح له بالتصفح والمراجعة والاستغراق في التأمل من دون الارتباط بسلطة اللحظة والوقت⁽¹⁾

(1) التعرض للصحافة الإلكترونية والمطبوعة ص 10.

ويعقد الكاتب فصلا عن اتجاهات العلاقة بين الصحيفتين الإلكترونية والمطبوعة حيث يرى أن في ذلك ثلاثة اتجاهات:

- 1- اتجاه يذهب إلى أن الصحافة الإلكترونية بما لها من امكانيات كثيرة والصحف المطبوعة بما فيها من سلبيات يجعل السيادة للصحافة الإلكترونية
- 2- واتجاه ثاني يذهب إلى العكس ويطرح فكرة التعايش بين النوعين لأسباب عديدة ويقدم الأدلة على افضلية الصحافة المطبوعة احيانا على الصحافة الإلكترونية

3- واتجاه ثالث هو اتجاه حيادي لا يرى أن أي من الصحافتين ستقضي على الأخرى وستندمج الصحافتان مع تكيف خاص للصحافة المطبوعة التي يرى انها ستتجه إلى التخصص والمحلية ويبرر هذا الرأي الاندماجي بين الصحافتين بأسباب اقتصادية حيث يقول:

- 1- أن دور النشر الصحفي في العالم بأسره تتجه إلى تنويع نشاطاتها الإعلامية وذلك بدخول الراديو والتلفاز والمطبوعات المتخصصة واعداد المؤتمرات واستغلال الانترنت

2- أن العمل المشترك بين صناعتي النشر التقليدي والإلكتروني هو المحتوى المتميز فمن غيره لا تنجح مطبوعة ولا ينتشر تلفاز ولا يستمر موقع على الانترنت

- 3- اضافة إلى المحتويات فان دخول شركات النشر التقليدية عالم النشر الإلكتروني يعتمد على نجاح وانتشار الاسم التجاري عند المستفيد فظهر أسلوب الترويج المتقاطع حيث يقوم المطبوع الإلكتروني بالترويج للموقع الإلكتروني الشقيق والعكس بالعكس.

لقد توصل الباحثون في هذا المجال إلى خلاصة تقول {على الرغم من الجدلية القائمة التي يشغل بها الاعلاميون وغيرهم في بقاع العالم المختلفة ومن بينها العالم العربي حول تحديات أحد افرازات هذه الثورة أي شبكة الإنترنت واحتمالات تضيقها الخناق على الصحافة الورقية أو التقليدية لصالح الصحافة الالكترونية، فإن التجارب الناجحة والتميزة في الغرب تؤكد حقيقة أن الصحافة الورقية مهددة لا محالة إن لم تعبر جسر التحولات الإلكترونية في عصر المعلومات إلى الضفة الإلكترونية على الإنترنت بسلام، كما أن الصحافة الإلكترونية لا يمكنها التطور والانتشار بدون انحسار مساحة الأمية في مفهومها الواسع.

إنّ سير الصحافة التقليدية في اتجاه الاستثمار في المحتوى الإلكتروني سيترتب عليه ولم لا ايجاد افكار استثمارية جديدة يحمي فيه الوجود الإلكتروني للنسخ الورقية لأمرين يتأكدان يوما بعد يوم أولهما ما يكتنف النسخ الإلكترونية من فوائد لا تستطيع أن تأتي بها النسخ الورقية، أما الآخر فهو انقلاب الناس إلى نمط حياة الكترونية جديدة تتحول فيها طرائق معيشتهم التقليدية ومن بينها حصولهم على الخبر والمعلومة، والانترنت بالنسبة للصحف الورقية على وجه الخصوص هي في الواقع سلاح ذو حدين: فإما أن تكون خطراً محدقاً بها بحيث تفقد موقعها التقليدي في السوق، وإما أن تكون فرصة عظيمة تتمكن من خلالها احتلال مواقع وأسواق جديدة بسرعة لم تكن ممكنة أبداً ضمن معطيات البيئة التقليدية، وعليه فالعلاقة بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني ليست أبداً علاقة قائمة على قاعدة انهاء احدهما حتى يستمر الآخر، وإنما هي في رأيي علاقة تنافسية في جزئياتها وتكاملية في عمومياتها، لنجاح علاقة التنافس

والتكامل هو شرط ضروري لبروز هيئة إعلامية عربية تأخذ بأسباب الحاضر دون أن تتنكر للمستقبل⁽¹⁾.

إن القاء نظرة على انخفاض نسبة القراء للصحافة التقليدية ولجوء الصحف إلى الاستفادة والاستعانة بتقنيات الإنترنت لرفع معدل القراء والقراءة لصحفهم يعطينا دليلاً آخر على الأهمية الاستثنائية للصحافة الإلكترونية ولدور الإنترنت في تداول المعلومات في عصر العولمة، حيث تقول الإحصائيات⁽²⁾ بأن التغيرات التي شهدتها علاقة الجمهور بالوسائل الاتصالية قد أدت إلى تناقص أعداد القراء للصحف في مختلف أنحاء العالم وبالذات في الدول المتقدمة التي تتوفر فيها خيارات اتصالية متعددة، فعلى سبيل المثال ظل الرقم الإجمالي لتوزيع الصحف الأمريكية اليومية مستقراً عند حوالي 59 مليون نسخة خلال العوام 1960- وحتى أوائل 1995 برغم ارتفاع عدد سكان الولايات المتحدة من 180 مليون إلى 260 مليون خلال المدة نفسها مع انخفاض هذا الرقم ليلبلغ 56 مليون نسخة يومياً نهاية عام 2002، وعلى الصعيد الفردي للصحف الأمريكية تشير أرقام الهيئة المهنية الأمريكية لمراقبة النشر إلى أن جريدة نيويورك تايمز لوحدها فقدت 42٪ من قراء عددها اليومي و58٪ من قراء عددها الأسبوعي خلال عام 1969-1997. وفي الاتجاه ذاته يشير مركز الصحافة الأوروبية إلى أن معدل القراء في أوروبا يتناقص ولذلك فقد خسرت الصحافة الأوروبية خلال عام 1997 وحده 12 مليون قارئاً.

(1) الصحافة الإلكترونية داجقو علي ص 23.

(2) ن م.

لقد تحولت هذه التحديات إلى سعي الصحافة بوجوب الاهتمام بالانماط الاتصالية الجديدة للتقنية الحديثة التي تمثلها الصحافة الإلكترونية وحفزت هذه الصحف للاستفادة من الاتصال الإلكتروني الذي أتاحته شبكة الإنترنت عبر إصدار صحف أو نسخ الكترونية من إصداراتها المطبوعة/ وقد اشارت إحدى الدراسات التي أجريت عام 2000 من أن 87٪ من الصحف الأمريكية المطبوعة تنشر نسخا الكترونية من إصداراتها المطبوعة، أن التلفزيون والصحافة الإلكترونية بشكل عام يكتسحان كل وسائل الإعلام الأخرى في نسب القراءة والاستماع المتداولة عالميا واقليميا أو في توسع شبكات الإعلام أو الانتشار الحقيقي أو في الإيرادات الاعلانية.

إن الصحافة التي تواجه تحدي انخفاض نسب القراءة للصحف في العالم تحاول أن تتصدى لهذه المعضلة من خلال البحث عن قراء جدد ومن ذلك تطوير التوزيع والترويج لحقائق جديدة ومنها عصرة تقنيات وصناعة الصحافة فصحيفة الاندبندت البريطانية تضع كل قدراتها واستراتيجيتها للتأثير في نسبة ال 10٪ أو 20٪ أو 30٪ التي لا تقرأ الجريدة، وجريدة ليبراسيون الفرنسية غيرت من نفسها على الإنترنت شكلا ومضمونا وسياسة عامة لتكون اقرب إلى الجمهور الواسع الذي يستخدم الإنترنت فزادت من عدد الصفحات والابواب والزوايا والاهتمامات ولونت صورها اكثر لتكون مشوقة اكثر عند القراءة.

وصحيفة اللوموند باشرت فلسفة جديدة لمهمات الصحيفة وصيغ الانخراج الجديدة بعد تطوير موقعها على شبكات الإنترنت بما جعل عدد القراء يزداد على نسختها الإلكترونية يوما بعد يوم.

وفي رأي الخبراء أن الصحيفة مهما بلغت من التطور والمضمون الجذاب

والشكل اللافت وهيئة التحرير المبدعة والترويج الاعلاني الفاعل تبقى عاجزة عن الانتشار الواسع إذا لم يرافق ذلك استخدام أمثل لمزايا شبكة الإنترنت وما يمكن أن تقدمه من تقنيات تكون لها مزايا ايجابية سواء على زيادة عدد قراء الصحيفة على الإنترنت أو على عوامل اخراج الصحيفة وتحريرها والخدمة التفاعلية التي تقدمها للقراء.

أن المحررين والناشرين يجربون الاساليب الجديدة لاجتذاب القراء بما في ذلك القصص القصيرة والمزيد من الأخبار التي تقدم بطرق جديدة، ففي عام 1997 استطاعت أكثر من 600 صحيفة تقديم خدمات صوتية لمعلومات عن طريق الطقس والرياضة واتاحت الوصول إلى قواعد المعلومات الخاصة بها على شبكة الأنترنت.

إن الإعلام الجديد يقوم على التكامل والتداخل فهو يجمع كل مزايا وسائل الإعلام التقليدي ويزيد إليها ميزة التفاعل المباشر وازالة الفروق بين المرسل والمستقبل فتبادل المعلومات والأفكار سيتم في اتجاهين بصورة سريعة وفورية، وسيكون بمقدور أفراد الجمهور استقبال وأرسال الرسائل في أي وقت وسيتمكنون أيضاً من مخاطبة بعضهم البعض بعيداً عن مصدر الفكرة أو المعلومة، أي أن سلطة المصدر والوسيلة الإعلامية ستتقلص، وقد يوجه شخص أو وسيلة ما رسالة إعلامية لجمهور محدد إلا أن التفاعل حول هذه الرسالة قد يختلف تماماً عن أهداف صاحب الرسالة الاصلي، فالرسالة هنا تتحول إلى نص يتفاعل حوله كل أفراد الجمهور أو بالتحديد الافراد الذين لديهم رغبة وقدرة في التفاعل حول هذه الرسالة- النص- ولاشك أن هذا الوضع يخلق اشكالا

جديدة للتفاعل الاجتماعي واساليب الربط أو حتى التلاعب بالوقت والمساحة⁽¹⁾.

اخلاقيات الصحافة الالكترونية

حينما بحث العلماء مسألة نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث، كانوا يتحدثون عن امكانية نقل التكنولوجيا بدون قيم المجتمع الذي انتجها، لأن طبيعة مجتمعات العالم الثالث واعتقاداته تختلف عن مجتمعات الدول الغربية وقيمها.

واليوم يمكن أن تطرح المسألة الاخلاقية والقيمية من جديد على ضوء نقل تقنيات الثورة الإعلامية بما فيها الانترنت، فهل يمكن أن تطرح المسألة الاخلاقية والقيمية من جديد علما أن هذه التقنية ذاتها بدأت تعاني من فقدان سلم للقيم في دول نشأتها الاولى؟ ولما كانت هذه التقنيات ترتبط في الجانب والممارسة الإعلامية فإن مسألة الحرية وحدودها والمسؤولية الاجتماعية تجاهها تكون من اقوى المؤثرات عليها.

من هذه المقدمات وجدنا من يتحدث عن محاولة جعل ثورة الاتصالات ثورة في أخلاقيات الإعلام كلياً، وجعل من أهم الاهداف التي يمكن أن يحققها علم اخلاقيات الإعلام هو كيف يمكن تحويل ثورة المعلومات والاتصالات إلى ثورة اخلاقية، وكيف يمكن أن تلتزم الرسائل الاتصالية الجديدة مثل الصحافة الإلكترونية باخلاقيات الاعلام، ويتساءل الباحثون هل تحتاج ثورة الاتصال إلى

(1) التعرض للصحافة الالكترونية والمطبوعة ص 14-15.

ثورة ثقافية جديدة تساهم في تشكيل المضمون الذي تحصل عليه الجماهير عبر
ثورة الاتصال وتحولها إلى أداة لتحقيق الديمقراطية والتقدم والتنمية؟

إن من بديهيات ثورة الاتصال انها تؤدي إلى توسيع نطاق الحرية الإنسانية
لأن الأشكال الجديدة للاتصال التي وفرتها تكنولوجيا الاتصال سوف تجعل
قوانين الإعلام في كل دول العالم خارج اطار الزمن، فالسلطات سوف تعجز عن
تطبيق القوانين على الاشكال الاتصالية الجديدة ومن أهمها الأنترنت.

ومما لاشك فيه أن الصحفي - كما يقول الباحثون - يحتاج إلى الحرية
السلبية بمعنى الحرية من القيود الخارجية لكنه أيضاً يحتاج إلى الحرية بمعناها
الايجابي أي حرية الفعل حرية القيام بعمل ايجابي يساهم في ابداع امكانيات
جديدة للمجتمع، وعند ما يقبل الصحفي الحرية الايجابية فانه يصبح حراً
وأخلاقياً.

لقد طرحت البيئة الإلكترونية الجديدة تساؤلات جديدة على مستوى
أخلاقيات العمل الإعلامي يقول أحد الباحثين {مع تصاعد إعداد مستخدمي
الانترنت، وتزايد التواجد الإعلامي على ساحتها وتنامي الاعتماد عليها كوسيلة
اخبارية وإتصالية وإعلامية متميزة، وظهور العديد من المؤشرات من تراجع
مصدقية وسائل الإعلام التقليدية، بدأ الأمر وكأننا نعيش في بيئتين إعلاميتين
مختلفتين: إحداهما تتعايش وتتواجد فيها وسائل الإعلام التقليدية من صحافة
وأذاعة وتلفزيون وغيرها، وأخرى إلكترونية محضة لها سماتها المميزة وتقنياتها
الجديدة، وأساليب عملها الخاصة، ولكل من البيئتين التقليدية والإلكترونية
منظومته الخاصة فيما يتعلق بأخلاقيات الإعلام، وهو ما دعا العديد من الباحثين
للتساؤل عن واقع وخصائص التشابه والاختلاف بينهما، وهل تطرح البيئة
الإلكترونية منظومة أخلاقية مختلفة للإعلام عن البيئة التقليدية؟ وإلى أي مدى

يمكن الانتفاع من المبادئ والأسس الأخلاقية التي تم إرساءها في البيئة التقليدية ضمن سياق العمل الاعلامي في البيئة الالكترونية؟⁽¹⁾.

أن من أهم ما يثير موضوع أخلاقيات البيئة الإلكترونية هو كونها جاءت في خضم العولمة، وفي ظل العولمة ومفاهيمها تتقارب القيم وتهيمن لغات وثقافات معينة على غيرها حيث تتواجد وسائل الإعلام وكلها بغض النظر عن هويتها الجغرافية والثقافية والسياسية في بيئة عالمية واحدة أو متقاربة تحكم وتنظم العمل الاعلامي في هذه البيئة الجديدة، وعن امكانية التوفيق بين قيم اخلاقية إعلامية عالمية تستمد مقوماتها من طبيعة البيئة الإلكترونية التي تحتويها، وبين قيم اخلاقية إعلامية ذات طابع محلي تستمد مكوناتها وحيويتها من سياقها الثقافي والاجتماعي المحلي والتقليدي.

مما تقدم وجدنا أن الباحثين يرون أن التساؤل عن امكانية تطبيق اخلاقيات الإعلام التي تطورت خلال القرن العشرين على وسائل الاتصال الجديدة قاد إلى رؤيتين مختلفتين تماماً هما⁽²⁾:

الرؤية الاولى: تقوم على أن أخلاقيات الإعلام لا تنطبق على وسائل الإتصال الجديدة.. وأنه لا يمكن تطبيق أخلاقيات الصحافة المطبوعة على الصحف الالكترونية، ففي دراسة اجراها كل من- أرانت واندرسون قال 47٪ من محرري الصحف الإلكترونية أن سرعة الإنترنت قد قللت من امكانية تطبيق المعايير والاحكام المهنية الاخلاقية مثل الدقة على الصحف الالكترونية،

(1) السيد بخيت ص2.

(2) ثورة الاتصال واخلاقيات الاعلام د. سليمان صالح ص7-8.

حيث يصبح من الصعب التأكد من دقة الحقائق والمعلومات قبل بثها على الصحف الإلكترونية لكن سرعة الإنترنت ليست هي العامل الوحيد في عدم التزام الصحف الإلكترونية بالمعايير الأخلاقية، فقد قال 37٪ من محرري الصحف الإلكترونية أنّ قلة عدد الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف يؤدي إلى عدم قدرتهم على تطبيق هذه المعايير مثل التأكد من صحة المعلومات ودقتها، وقد تكرر هذا التفسير في دراسة أخرى عام 2000 حيث أنّ الصحف الإلكترونية يعمل فيها في العادة عدد قليل من الصحفيين يطلب منهم أن يقوموا بإحداث بعض التغييرات في القصص الإخبارية لجعلها أكثر سخونة بما يتناسب مع الإنترنت وإضافة المعلومات الجديدة السريعة على هذه القصص وفي هذه البيئة الصحفية يصبح من الصعب الالتزام بالمعايير المهنية أو أخلاقيات الإعلام.

الرؤية الثانية: تقوم على أنّ أخلاقيات الإعلام عامة، ولا تختلف من وسيلة إلى أخرى، ويتبنى هذه الرؤية الكثير من محرري الصحف الإلكترونية حيث طلب أرانت وأندرسون من محرري الصحف، المقارنة بين معايير الممارسة في الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية، وقال معظمهم أنّ أخلاقيات الصحافة واحدة في الصحف المطبوعة والإلكترونية، وأنّ المعايير لا تختلف لكن السرعة في الصحف الإلكترونية تؤدي إلى عدم الالتزام بالمعايير المهنية بالإضافة إلى قلة عدد الصحفيين في الصحف الإلكترونية حين قال 27٪ من محرري تلك الصحف أنهم يعتمدون على بعض الصحفيين الذين يعملون لبعض الوقت، ومع ذلك فإننا نرى أن المشكلة لا تكمن في صلاحية المعايير والأخلاقيات المهنية للتطبيق على وسائل الاتصال الجديدة مثل الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية على الإنترنت، بقدر ما تكمن في أن ثورة

الاتصال قد جعلت معظم المعايير والأخلاقيات الإعلامية التي تطورت خلال القرن العشرين غير صالحة، وأن تلك الثورة تشكل مناخاً إعلامياً واتصالياً جديداً يحتاج إلى معايير وأخلاقيات جديدة.

إن طبيعة الإنترنت والصحافة الإلكترونية عليه تقوم على أساس سرعة تناول الخبر، وهذا يجعل الحماسة تلعب دوراً في سباق السرعة هذه مما ينعكس على الدقة والتوازن والوضوح {تتسم صحافة الإنترنت بالحماسة وحدة المواجهة لكن أسلوبها واستمرار دورتها الإخبارية على مدار الساعة يطرحان تساؤلات حول كيفية تمكن صحافة الإنترنت من تقديم تقارير إخبارية تنسجم مع أعلى معايير الصحافة قاطبة، وتجهد مؤسسات الأخبار الرئيسة لتتمكن من تطبيق معايير إخبارية تقليدية قديمة العهد على الإنترنت، لكنها تكتشف أن ليس من السهل نقل فضائل الدقة والتوازن والوضوح إلى وسيلة تقوم على أساس الإيصال السريع للأخبار، وفي الوقت نفسه حدوثها، وعززت تقنيات الإنترنت عمل الصحفيين من خلال تزويدهم بأساليب فعالة لسبر المعلومات بعمق أكبر وتأتي القدرة على التدقيق في الوثائق وجمع المعلومات ومضمونها التاريخي وتحديد المصادر الموثوق بها من خلال تعدد الأدوات المتوفرة للصحفي، كما أنها أدخلت ثقافة مختلفة أساسها تقوم على التفاعل المتبادل وعلى عدد أقل من القواعد والقيود.

لقد كانت سرعة إيصال الخبر وفي الوقت المناسب مصدر قوة الصحافة التقليدية وقامت سمعة وكالات الأنباء على كونها أول من يبيث الأخبار الساخنة التي يجدها الناس منشورة في صحفهم المحلية، وخطف البث المباشر للتلفزيون هذه الميزة من الصحافة المطبوعة والآن أكدت الإنترنت محاسنها في سرعة إيصال الخبر في الوقت المناسب، وهكذا مكنت الإنترنت الصحف من

العودة في عملها إلى نشر الأخبار الفورية وتوسيع نطاق منشوراتها المعروفة باسمها من خلال تجديدات مبتكرة مثل اصدار نشرات إخبارية بعد الظهر مباشرة على صفحاتها عبر الانترنت.

وعند مفترق الطرق بين الصحافة التقليدية وصحافة الإنترنت تصطدم محاولات تطبيق المعايير التقليدية لتحرير الأخبار مع معطيات أخرى كالحرية وعدم التورع عن كشف المحظور وحمل لواء قضية معينة واتخاذ مواقف واضحة، وفي الولايات المتحدة يؤكد صحفيو الإنترنت أن اللهجة الجديدة للصحافة التقليدية لا تفيد على الإنترنت ويعدون وسيلتهم الجديدة معبرة عن الروح الحقيقية للدستور الأمريكي الذي ضمن حريات الكلام والنشر والتجمع، ويلاحظ صحفيو الإنترنت أن وسيلتهم الجديدة تعيد إلى الذاكرة زمنا كانت فيه أخبار الصحف تتسم بالحماسة والمواجهة المثالية⁽¹⁾.

أن القاء نظرة تاريخية على ممارسة اخلاقيات الإعلام في ضوء ثورة الاتصالات الجديدة وخاصة الكمبيوتر والانترنت يعطينا صورة اوضح على أهمية الأخلاقيات، فمما يذكره الباحثون في هذا المجال ما جاء في بحث الدكتور بجيت الذي قال {لقد مر الاهتمام بتطوير المبادئ الاخلاقية في البيئة الإلكترونية بعدة مراحل حيث سبق الاهتمام بوضع ضوابط أخلاقية لاستخدام الإنترنت الاهتمام بسن تشريعات تنظم هذا الاستخدام، فمنذ منتصف الثمانينات بدأ طلاب جامعة carregic mallon بوضع بعض العلامات للإشارة لبعض التعبيرات. كما قامت حوالي مائة شركة تستخدم الإنترنت منذ

(1) التعرض للصحافة الالكترونية والمطبوعة ص 9-10.

أواخر السبعينات بوضع القواعد للحفاظ على مساحة التخزين على خوادم الكمبيوتر وتوسعت آداب التعامل في التسعينات لتشمل مواقع الويب وطرق تصميمها وإخراجها إلكترونياً في وقت كانت فيه معظم المودمات تتصف بالبطء في تحميل الصفحات وفي عام 1988 بدأت تزيد سرعة المودمات، وبدأ أن محاولات فرض آداب التعامل التقليدية أصبح أمراً غير مقبول، كما دخل إلى عالم الإنترنت أناس كثيرون من غير ذوي المعرفة الكبيرة بالكمبيوتر مما جعل آداب التعامل على الإنترنت تبدو مثل آداب التعامل المتعارف عليها في الحياة العامة. وقد طور معهد أخلاقيات الكمبيوتر بواشنطن ما يعرف بالوصايا العشر لاستخدام الكمبيوتر، كما وضعت جامعة جنوبي كاليفورنيا ميثاق أخلاقي للتعامل مع الشبكة منها ضرورة العمل على منع الإرباك العمدي للمرور عبر الشبكة، ومنع تخطيط شبكة الجامعة والأنظمة المتصلة بها، وعدم استخدام المخادع والتجاري لمصادرها، وعدم سرقة البيانات والمعدات أو التعدي على حقوق الملكية الفكرية، ومنع الوصول غير المرخص لملفات الآخرين وعدم القيام بأي سلوك مزعج ومسيء في حجرات الدردشة العامة، ومنع إرسال رسائل بريدية تستهدف الاحتيال على الآخرين. وينص الميثاق الأخلاقي لأعضاء جمعية الكمبيوتر alm--- على ضرورة مساهمتهم في خدمة المجتمع والإنسانية، وتجنب إلحاق الأذى بالآخرين، والالتزام بالأمانة والصدق والموضوعية وعدم التمييز واحترام ملكية الآخرين واحترام الخصوصية والسرية. كما توصلت ثلاث منظمات هي الجبهة الاسترالية الإلكترونية ومؤسسة الجبهة الإلكترونية والمنظمة المهنية للكمبيوتر والمسؤولية الاجتماعية إلى وثيقة للحقوق والمسؤوليات الاجتماعية تتضمن الحقوق الإلكترونية مثل الحق في الاتصال والحق في الخصوصية وحق التقاضي وحق الوصول وحق التمثيل والأخلاقيات

الإلكترونية مثل التسامح والمصادقية ومراعاة مشاعر الآخرين والتنظيم، كما وضع مركز بحوث بالواتو تصوره لآداب التعامل على الإنترنت وكذلك فعل كل من رابطة الإنترنت في جنوب استراليا عام 1898 وميثاق منظمة ---acm وميثاق رابطة موفري خدمات الإنترنت ---spa- عام 1996 واعلان الشبكة الإلكترونية في اليابان عام 1996 وذلك بالاضافة إلى بعض البيانات التي أصدرتها عدة جامعات لتشكيل أساساً لتطوير ميثاق أخلاقية في مجال الإنترنت مثل الجامعة الدولية اليابانية 1996 وجامعة جرينفيلد، وحددت هيئة أنشطة للانترنت في يناير 1998 السلوكيات الاخلاقية على الإنترنت بأنها تلك التي تستهدف عن عمد، الوصول غير المرخص أو غير المسموح به لموارد الانترنت، وإرباك استخدام الانترنت، وتبديد موارد الشبكة وإضاعة وقت المستخدمين، والتأثير على نزاهة ودقة المعلومات المتوفرة على الاجهزة وفي فرنسا تمت صياغة ميثاق تقوم مبادئه على خلق كيان يتلقى شكاوي مستخدمي الإنترنت ويتولى أيضاً الوساطة لوقف بث المواد والاعلانات غير المشروعة. وفي إنجلترا نشرت جمعية مقدمي خدمات الإنترنت ----ispa ميثاق شرف يشتمل على مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين المتعاملين على الشبكة الدولية للمعلومات، وبمراجعة هذه الوثائق يتضح انها لا تتناسب مع أهمية المشكلة وما تحتاجه من معالجة شاملة، فضلاً عن أن بعضها يتناول جوانب أخلاقية ذات طابع تقني وفني أكثر من اعلامي -⁽¹⁾

لقد قاد هذا الاهتمام الاستثنائي بأخلاقيات تكنولوجيا المعلومات وساحة

(1)د. بجيت ص7.

الإنترنت إلى المطالبة بإدخال مفردة أخلاقيات الإعلام إلى الدراسة والتعليم ودعا الكثيرون مدارس الصحافة واقسامهما في الجامعات إلى أن تلعب دورا في ذلك، ففي دراسة اجريت عام 2000 على محرري الصحف الإلكترونية طالب 97٪ من محرري هذه الصحف بإدخال برنامج دراسي يتناول أخلاقيات الإعلام وكيفية تطبيقها بالنسبة للصحافة الإلكترونية وتغطية القضايا والمشكلات الخاصة التي تنتج خلال العمل في الصحف الالكترونية. مع ذلك فإن الدراسة كشفت أن 50٪ من مديري الأخبار في الصحف الإلكترونية لم يتلقوا تأهيلاً أكاديمياً في مجال الصحافة.

يقول رئيس تحرير الطبقة التفاعلية لجريدة وول ستريت جورنال: إننا نحتاج إلى أن نقدم المعلومات للجمهور بشكل يتسم بالأمانة والدقة والعدالة، فهذه الأخلاقيات لا يمكن الاستغناء عنها لتغيير التكنولوجيا، لذلك فإن الصحافة الإلكترونية تحتاج إلى صحفيين يعرفون الاخلاقيات الإعلامية ويستطيعون تطبيقها وهذا يحتاج إلى تعليم.

ولذلك فكما فرضت ثورة الاتصال ضرورة تطوير علم أخلاقيات الإعلام لكي يتمكن من مواجهة المشكلات التي فرضتها تلك الثورة فإنها أيضاً قد فرضت ضرورة تطوير أساليب تعليم تلك الأخلاقيات، والبحث عن أساليب جديدة لتعليم الصحفيين كيفية اتخاذ القرارات الاخلاقية في المشكلات التي تواجههم خاصة في مجال الصحافة الألكترونية-

2- العولمة السياسية عبر الإنترنت الديمقراطية الالكترونية

لاشك أن العلاقة بين الديمقراطية والانترنت لا تقف عند حدود تسهيل عملية التصويت والانتخاب الإلكتروني عبر الانترنت، وإنما يتجاوز هذه الآلية إلى جوهر الديمقراطية الجديدة التي تصنعها الثورة المعلوماتية عند التعبير عن هويتها في إطار العولمة، لأن وسائل العولمة ومنها العولمة الإعلامية والاقتصادية لم تترك المجال واسعا للاختيار بين الرفض والقبول كما كان سائدا في زمن الأيدلوجيات أو عصر ما قبل العولمة، لأن الآراء والتوجهات وأساليب الحياة يمكن إيصاها إلى الجميع في كل الظروف والأوقات ودونما أية تجديدات، وبمعنى آخر بالامكان إبقائها ماثلة في وعي المستهدفين بصورة شبه مستمرة، فالعلاقة بين العولمة والديمقراطية أصبحت مسألة مُسلم بها عند جميع الباحثين والعلماء،

يقول الباحثان ميكلويت وأدريان وودريج في حديثهما عن تحدي العولمة ووعدها الخفي، بأن العولمة تساعد على انتشار الديمقراطية في العالم وإن ثمة تلازما بين الاثنين سيما أن الظاهرتين اكتسبتا زخما متزامنا في العقد الأخير وبعد نهاية الحرب الباردة، لأن العولمة حطمت استبداد المكان أي أتاحت المجال للناس لمزيد من التنقل والتواصل وتجاوز الحدود التي حشرتهم لعشرات السنين وأجبرتهم على نمط واحد من المعيشة وطريقة واحدة للاستثمار وفي مكان واحد وحدث آفاق قراءاتهم ورؤيتهم للعالم اذ كانت العولمة لها تأثير كبير جدا ومباشر وإيجابي على الانفتاح السياسي وتعزيز التحول البطيء نحو الديمقراطية في الدول الدكتاتورية، والمقصود هنا بالعولمة الإعلامية هو الانفتاح المذهل على المعلومات وكسر الاحتكار الرسمي لها إما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الانترنت.

إن العالم اليوم يسعى إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله وأخذت رايات الديمقراطية تتسع لتشمل إفريقيا وجنوب شرق آسيا كل ذلك يعكس حقيقة أنّ التفاعل بين المعلوماتية والديمقراطية هو تفاعل حقيقي حيث أنّ وفرة المعلومات تسهل ممارسة الديمقراطية على كافة الأصعدة وتروج لها على مستوى الكرة الأرضية.

لقد أشار الدكتور نبيل علي إلى علاقة المعلوماتية بالديمقراطية حيث قال {من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية- السياسية هو ما يتعلق بالديمقراطية مفهوماً وممارسةً حيث يزعم الكثيرون أنّ الإنترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه، لقد وفرت الإنترنت ساحةً جديدةً للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية سواءً في عمليات اتخاذ القرارات أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج إيجابية أو سلبية وعلى مستوى السياسة العالمية فمن المتوقع أن تناصر القوى السياسية الكبرى مؤسساتها الاقتصادية بممارسة ضغوط هائلة على منافسيها على مستوى المحافل الدولية⁽¹⁾.

ويؤكد الباحث على القول بالتساؤل {هل لنا أن نتفاءل مع من يزعمون أنّ الإنترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة ومواطنيهم محققة بذلك نوعاً جديداً من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار دون حاجة إلى تمثيل نيابي يوكل إليه هذه المهمة؟ أم هل لنا أن نقلق أشد القلق مع من يرى في ديمقراطية الإنترنت هذه ضرباً من الفوضى سيؤدي إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرنا خاصة أن الإنترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لإحكام هذه السيطرة حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وأفعالهم

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 87.

لتكشف - بالتالي - عن اهوائهم السياسية والفكرية مما يجعلهم اكثر عرضة لهذه الرقابة الإلكترونية التي لا تغفلها عين⁽¹⁾.

إن خطورة المعلوماتية الإعلامية على الديمقراطية تظهر أكثر حينما نعلم أن السبب يعود إلى - ونتيجة - لتخلخل في الحدود التي تميز بين المعلوماتية وموجات الدعاية والإعلانات، فالعديد من قنوات الإعلام تمتلك قدرة كبيرة على الهيمنة تتجاوز الجو الحقيقي للمعلوماتية وتأخذ بنحو مباشر أو غير مباشر بالترويج لما يحقق مصالحها، وهكذا نرى أن الدعاية الخفية من خلال مهارات في التكتيك وصناعة الخبر والجانب المعلوماتي تسلب المرء فرصة الموقف الواعي فيقع دونما وعي تحت تأثير أفكار يتلقاها بوصفها أخباراً ومعلومات، وبالطبع فإن من يمتلك تقنيات متقدمة في الإعلام والتكنولوجيا سيهيمن على الرأي العام أكثر من الآخرين،

إن من يحمل فكرة أو يعتنق تصوراً ما، سيعمل ولا شك على ترويجها، قُصارى ما هنالك أن امتزاج المعلوماتية بأنشطة الدعاية واختلاطها جعلاً الإنسانية في مواجهة تعقيدات جادة ولا بد من فرز تلك الحدود والتمييز بين المعلوماتية والنشاط الدعائي.

وهكذا نرى أن ممارسة الديمقراطية ستتأثر سلباً في محاولات الترويج الدعائي على حساب صدق المعلوماتية.

إن تفاعل الاقتصاد الحر ورأس المال والديمقراطية في إطار التقنيات المعلوماتية في جو العولمة، يظهر لنا الصورة التالية {إننا اليوم أمام ثالوث المال والاقتصاد الحر والديمقراطية، ومعها كلها هذه التقنيات التي تدفع إلى عملية

(1) ن م.

التدويل والعولمة الحتمية، وتبدو قوة جذب العالم واثارة التطلعات وحرية المعرفة والاطلاع وملاحح الاستعدادات القوية لجميع المجتمعات الإنسانية بهدف المشاركة، محكومة بترقب النصر النهائي لآلة الفيديو أو مسجل الافلام التلفزيونية أو تقنية اتصالية اخرى... ويظهر تناقض بين الكلام المبشر بالحرية والديمقراطية وبين قسرية العولمة، وتفسير ذلك الإقرار بعدم حيادية المعرفة المعاصرة والنحياز الخطاب الفكري وصعوبة تخليص الفرد في خطبه وأقواله من حضور الأرقام واستبدادها، اضافة إلى مقولات الاستهلاك العام والضغط التي تمارسها عملية مختلف السلطات من خلال زخم خطبها التي تستهدفه أو ايدلوجيات- الترويج والدعاية التي تغلفه- بهذا لم تُعد الديمقراطية مؤمنة بضمان حرية التعبير شرطاً كافياً لها، لأنها قد تلتصق بنقيضها في ثوب واحد، وتبدو النتائج حول معاني السلطة الحقيقية ومصادرها حافلة بالأوهام والمتخيلات الكثيرة والصور التلميحية التي تخلقها كلها مقولات الإعلان تتبعه المعلومة المكثفة أو برشامات المعرفة السريعة، فيبدو الانسان متأرجحاً بين الآلية والانسانية باحثاً عن التوفيق فيما بينهما⁽¹⁾.

إنّ الإنترنت كوسيلة إعلامية شاملة والمعلومات التي تحملها في عصر العولمة، تؤثر تأثيراً مباشراً على ممارسة الديمقراطية في كل دول العالم وخاصة دول العالم الثالث الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة {فالتقدم الإعلامي الذي طرأ على وسائل الإتصال في الدول المتقدمة أدى إلى زيادة تحكم وسيطرة هذه الدول على الإعلام في الدول النامية، وتحول التدفق الحر للمعلومات بين دول

(1) الاعلام العربي وانهيار السلطة اللغوية ص398-399.

غير متساوية في القوة الاقتصادية والتكنولوجية ليس في مصلحة المجتمعات الأضعف، فالولايات المتحدة مثلاً تسيطر على الإنتاج السينمائي وتغرق العالم بالأفلام وبرامج التلفزيون وتسيطر على وكالات الاعلان ووكالات الأنباء مع بريطانيا وفرنسا، كما أن بعض الصحف والمجلات تؤثر على الصفوة في الدول النامية وعلى القيم الحضارية⁽¹⁾.

إن من بديهيات التأثير الاعلامي وحتى قبل العولمة الاعلامية، أن يقوم على نقل الأفكار وتوصيلها كي يتحقق من ورائها سلوك محدد أو استجابة معينة، ويكون العمل الاعلامي ناجحاً إذا تحقق السلوك أو تحققت الاستجابة على النحو المأمول أو المتوقع من وراء عملية نقل الافكار، ولا شك أن الإستجابة في قرار ممارسة الديمقراطية بالسلب أو الايجاب بالقبول أو بالمعارضة هو من بين هذه الاستجابات.

إنّ الإعلام والديمقراطية توأمان، فالديمقراطية تضمن للإعلام حريته، والإعلام يضمن الدفاع عن الديمقراطية التي يعتبر أداة من أدواتها {إن الإعلام جزء من الديمقراطية تماماً كما هي الديمقراطية جزء من الاعلام، ومن هنا فإذا كان لكل منهما فضاءه المستقل - ومن الضروري أن يكون الأمر كذلك - فكلاهما بصرف النظر عن هذا الطرح أو ذاك وسيلتان لهدف فلسفي واحد، حفظ كرامة الفرد والجماعة وصونها من مفاعيل الضيم والاستبداد⁽²⁾.

من هنا يمكن أن ندخل إلى مفهوم وحقيقة ما يسمى بالديمقراطية

(1) الاعلام والسياسة ص 113.

(2) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص 104.

الإلكترونية أو ديمقراطية الإنترنت أو التتوقراطية أو الديمقراطية الرقمية كآخر مصطلح من مصطلحاتها.

فما هي هذه الديمقراطية القائمة على وسيط إعلامي واتصالي أساسا؟ أي أنها قائمة على معطيات ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات في جو العولمة الواسع الآن؟

لقد عرض الباحث جمال محمد غيطاس اساس هذه المسألة عبر كتابه- الديمقراطية الرقمية- حيث قال فيه جامعا بين الشق السياسي- الديمقراطية- والشق التكنولوجي- أدوات الاتصال ومنها الإنترنت {نتهي مما سبق عرضه حول الشق السياسي متمثلا في الديمقراطية والشق التكنولوجي متمثلا في السيادة الرقمية إلى أن المشهد على ساحة الاحداث قد تبلور في طرفين كلاهما ليس أمامه سوى التلاحم والتلاقي مع الآخر: الطرف الأول: يتمثل في وجود اتجاهات عالمية عارمة وشاملة- وعنيفة في بعض الحيات- تلح في ضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الارض كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صناديق اقتراع حر ونزيه، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي، والتقويم الحقيقي للأداء وفعالية في المحاسبة وتصحيح الأخطاء... الخ ومع الزيادة الهائلة في أعداد المواطنين واتجاه المجتمعات الإنسانية نحو المزيد والمزيد من التعقيد والتركيب.. باتت كل آلية من الآليات الديمقراطية في حاجة إلى أدوات جديدة لتفعيلها عمليا وعلى نطاق واسع أمام الجماهير الغفيرة من المواطنين.

والطرف الثاني يتمثل في تكنولوجيا هائلة تمخض عنها أدوات بلا حصر تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاق واسع وبأسعار

رخيصة وبسهولة شديدة تتيح حتى للأمين استخدامها وبإمكانها أن تفتح قنوات للتواصل بين ملايين البشر بصورة غير مسبقة.

وبعدما بلغ الإلحاح والاحتياج للديمقراطية حدّ الشغف وبلغ التداول الرقمي للمعلومات حد السيطرة والسطوة والقوة والانتشار كان من الطبيعي أن يتلاقى الشقان معاً، فمدت التكنولوجيا بساطاً لتسير فوقه كل أدوات الممارسة الديمقراطية، وتنهل مما تتيحه بيئته الديناميكية الهادرة من مزايا التواصل والتدفق السهل للمعلومات والمشاركة في الأنشطة، والتفاعلات الجارية وكان من الطبيعي أن تنجذب الديمقراطية للنهل المستمر من منجزات التكنولوجيا الرقمية الهادرة وتصطبغ بصبغة رقمية تزداد عمقا ووضوحا مع الوقت⁽¹⁾.

وهكذا يصل المؤلف إلى تعريف الديمقراطية بقوله {أن الديمقراطية الرقمية هي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وذيوها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفعاليتها في تحقيق أهداف مجتمعتها⁽²⁾.

على أن المؤلف يؤكد حقيقة مهمة وهي أن الديمقراطية الرقمية ليست مفهوما جديدا للديمقراطية مثل الديمقراطية الليبرالية أو المسيحية أو الإسلامية وغيرها، وإنما هي وسائل ممارسة الديمقراطية وذلك بناء على أن التكنولوجيا لا

(1) الديمقراطية الرقمية ص 44-45.

(2) الديمقراطية الرقمية ص 45.

تصنع نموذجاً فكرياً ومؤمّساً جديداً يحل محل ما كان قائماً من مؤسسات وكيانات وافكار ونظريات، ولكنها تقدّم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والأفكار والنظريات القائمة تعمل بطريقة مختلفة وتمارس فعاليتها بشكل أكفأ وأدق وأرخص وأسرع وأوسع نطاقاً،

وهكذا يصل المؤلف في هذا التأصيل الفكري للديمقراطية الرقمية إلى التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات لم تقدّم ويجب إلا تقدم نظرية جديدة في الديمقراطية الرقمية، لأنها- رغم سطوتها وإبهارها وقدرتها على التغيير- يجب أن تظل دائماً أداة خادمة مطيعة للمجال الذي تدخله، وليست سيدة متحكمة به أو غاية تمسك بمقود حركته، ويتعين أن يقاس نجاحها بمدى ليونتها وتلاؤمها مع ما يوضع على عاتقها من مهام، وأي نظرة خلاف ذلك تسبب ضرراً مزدوجاً للتكنولوجيا والمجال الذي تعمل به معاً.

وفي مجال الإنترنت والديمقراطية أصدر الكاتبان السويديان الكساندر بيرد المحاضر الجامعي والخبير في مجال الاتصالات الصوتية بواسطة الإنترنت، وجان سودير الكاتب والمنتج والمذيع التلفزيوني كتاباً سموه- التتوقراطية- حيث يتحدث الكاتبان عما يسمى التتوقراطية

منطلقين من رفض نظرية أن الإنترنت سيعزز موقف الرأسمالية والديمقراطية عبر إشاعة المزيد من الحرية للتجارة والاقتصاد والأفراد عموماً في مختلف نواحي الحياة ومن رفض نظرية أن بالإمكان السيطرة على الإنترنت من قبل الدول وأنه سيتحول لأداة كبت وسيطرة طارحين بدل هاتين النظريتين نظريتهما الجديدة عن التتوقراطية في كتابهما- التتوقراطية: نخبة القوة الجديدة وحياة ما بعد الرأسمالية. وكلمة التتوقراطية هي نحت لغوي من قبل المؤلفين حيث يعني الجزء الأول من الكلمة نت أي الشبكة والثاني قراطية ليخرج

مصطلح جديد يعبر في رأيهما عن حقبة جديدة في تاريخ الإنسانية تأتي فوق حطام الرأسمالية والديمقراطية، ويربطان كلمة التتوكراتية بعبارة عصر المعلوماتية الذي يأخذونه منطلقاً لنظريتهم المستقبلية للعالم. وبمقدار ما يخص موضوعنا في علاقة الديمقراطية بالمعلوماتية وعولمتها عبر العولمة الاقتصادية للمعلومات نرى أنهما يركزان على القول من أن المعلوماتية ومن يسيطر عليها يمتلك قوة هائلة وأن الإقتصاد يعتمد على بيع المعلومات وأصبحت تكنولوجيا المعلومات هي التسلية والإعلام والسلعة الجديدة وباتت شيئاً فشيئاً تحل محل كثير من مؤسسات المجتمع الرأسمالي السياسية والتعليمية وبات الحديث عن حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال لا معنى له مع تزايد التجارة الإلكترونية الواقعة تحت سيطرة النخب المتحكمة بشبكات الاتصال والمعلومات. ويرى الكاتبان أن أهم مزايا اقتصاد المعلوماتية أنه لا يقوم على بيع المعلومات أو حتى تحويلها لمورد دخل مالي بل أن التتوكراتية - كما يقولان - ستمتاز بنوع من الاستثمار أو الاستهلاك غير الاستغلالي بمعنى أن التتوكرات قد يقررون الاستفادة من معلومة خاصة لمصلحتهم ومصلحة شبكتهم أو حتى مُتَعَتهم الشخصية حصرياً وتبادلها في إطار نخبة ضيقة من التتوكرات في شبكتهم الخاصة دون أن يبيعوها أو يستثمروها على نحو يدرّ ربحاً مالياً كما هي القاعدة في الرأسمالية، أما انعكاس هذا الاقتصاد التتوكراتي على النظام الديمقراطي فيتحدث المؤلفان عنه بالقول بأن هناك عدة عوامل تقود النظام الديمقراطي وسيطرة البرجوازية الاقتصادية إلى نهايتهما، فمن جهة يلعب انتشار شبكات الاتصال الراهنة لمصالح جماعات المصالح أو ما يسمى المجتمع المدني، وهذه الجماعات في الواقع تلعب دوراً يفقد الديمقراطية معناها الشائع بصفتها حكم الأغلبية، فبفضل القوة والتنظيم - كما يقول المؤلفان - الذي تستطيع جماعة

صغيرة منظمة أن تمتلكها عبر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة مما يمكنها أن تدفع بمصالحها إلى الأمام وتجبر السياسيين على تبني وجهات نظرهم وتقييمها للبرلمانات بغض النظر عن مواقف قطاعات اجتماعية أخرى مما يجعل الحكم حكم أقلية وجماعات مصالح لا حكم الأغلبية، ولعل من نتائج هذا الوضع أنه بينما تنتعش هذه الجماعات المنظمة يتراجع اهتمام الجماهير بالمشاركة في الانتخابات العامة، فتتناقص هذه المشاركة تدريجياً في علامة على فقدان الاهتمام بالنظام برمته. كما أن الإعلام الجماهيري الرأسمالي قد يسهم في إضعاف النظام الديمقراطي، فالسياسة والسياسيون يوشكون على التحول إلى نوع من التسلية، فأخبارهم الشخصية وفضائحتهم باتت مادة الإعلام المثيرة التي تشبع نهم القارئ لا تفاصيل القوانين والتشريعات وهذا أعطى جماعات المصالح - لا سيما إن تعاملت مع الإعلام على نحو معين - الفرصة لبلورة مشاريعها الخاصة التي تلي مصالحها وتمررها عبر السياسيين الذي أصبح يقيس تصرفاته بصداها الإعلامي المتوقع ويتوصل المؤلفان إلى القول أنه إذا كانت الديمقراطية تقوم في جوهرها على تباين الآراء والدخول في عملية حوار للوصول إلى رأي من تلك الآراء، فإن الإنترنت أصبح يسمح بإعادة التجمع بين أصحاب الرأي الواحد داخل الدولة وخارجها وتسيير أمورهم بأنفسهم دون الحاجة للالتقاء بأصحاب الرأي الآخر، وهذا يتبعه تساقط العديد من أساطير الدولة القومية من مثل احترام شرعية الدولة والقيادة والموت لأجلها ولأجل سيادتها، كما حلت شبكات إتصالية محل الروابط القائمة على النسب والعائلة والألقاب، بل إن الإعلام الجماهيري ذاته يتشظى الآن ويدل الشبكات التلفزيونية والراديو الخاص بكل شعب أصبحت تتراجع أمام شبكات بيع برامجها بالاشتراك وتقدم ما تريده شرائح معينة من المستهلكين كل حسب

اهتمامه ودون الالتزام بمحدود الدول مما يلغي تلك الأطر الإعلامية القومية وكل هذا يعني تراجع قدرات مؤسسات الدولة لصالح شبكات الاتصال والمسيطرين عليها، وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسية السابقة ترفع عادة أعلام دولها وتحتاج لرعايتها والتحالف معها حيث كانت رأس حربة دولها لاستعمار دول أخرى فإن الشبكات لا تحتاج ذلك وتجاوزت حاجتها للدولة وبات من مصلحتها الظهور بمظهر عالمي - غير وطني - غير محلي.

إن مجتمع التوقراطية هذا وفي هذا السياق ستكون المعلومة فيه هي عنصر القوة والحراك الاجتماعي داخل الهرم وستكون المعلومة الأهم تلك التي لا تباع بل يستفاد منها فهم سيستثمرون معلوماتهم مباشرة وما سيبيعونه المعرفة الناتجة عنها، أما المعلومة التي تباع ويشتريها الرأسماليون فهي غالباً ما تكون مستعملة تم الانتهاء من استثمارها. إن المعلوماتية - كما يقول المؤلفان - أو مجتمع التوقراطية ستكون زلزلاً تاريخياً لا يقل حدة عن قدوم الرأسمالية في أعقاب الإقطاع ويصلان إلى الاستنتاج بأن هناك حقبة عالمية جديدة ستقوم تكنولوجيا المعلومات فيها بتغيير طرق ومبادئ التفكير وسلوك البشر وسنكون أمام اقتصاد وسياسة واسرة وتعليم وحتى أفراد من أنواع مختلفة كلياً عما عرفه التاريخ، ومن جانب أيديولوجي فإذا كانت الفلسفة الشمولية قد غطت مساحة كبيرة من تاريخ الفكر الإنساني منذ سقراط وآدم سميث فإن فلسفة الحركية ستغطي المساحة عبر مجتمع التوقراطية هذا

أما تجليات ومظاهر الديمقراطية الرقمية كما يتحدث عنها جمال محمد غطاس فتظهر في جانب الإنترنت عبر عملية التصويت حيث يقول تحت عنوان - التصويت عبر الإنترنت - { يمكن أن يتاح التصويت في الانتخابات عبر الإنترنت من خلال إنشاء بوابة اتصال بين البنية المعلوماتية الأساسية للانتخابات من ناحية وشبكة الإنترنت من ناحية أخرى، وهذه البوابة تكون في العادة عبارة عن

موقع على الشبكة يتميز بالقوة والديناميكية والتصميم المعد خصيصا لتسهيل التصويت الالكتروني، ويرتبط عبر خطوط اتصال مؤمنة وذات كفاءة عالية بالحاسبات وقواعد البيانات ونظم المعلومات الموجودة في البنية المعلوماتية الخاصة بالانتخابات، وفي هذه الحالة يعمل الموقع كنافذة أو لجنة انتخابية افتراضية على الانترنت، يمكن للناخب أن يستخدمها كما لو كان موجودا في مقر اللجنة الانتخابية بالضبط، فيغذي الموقع برقم الهوية الخاص به ويطلع قوائم المرشحين ويدلي بصوته الذي ينتقل تلقائيا إلى قواعد البيانات، وفي هذه الحالة يحتاج الامر لمستويات عالية جدا من سياسات واجراءات التأمين للموقع وللمعلومات المتبادلة بينه وبين قواعد البيانات وبينه وبين الناخبين الذي يدخل عليه من أي مكان في العالم⁽¹⁾.

وفي اطار المسوح واستطلاعات الرأي في الجانب الديمقراطي والتي أصبح من الصعب على أي دولة أو مجتمع أو نظام سياسي أن يدعي الديمقراطية ثم لا يستخدم المسوح واستطلاعات الرأي بدرجة أو أخرى، حيث أصبحت هذه الممارسة جزءا لا يتجزأ من الممارسة والثقافة الديمقراطية، والمسح أو استطلاع الرأي في جوهره هو توجيه مجموعة من الأسئلة حول قضية معينة لعينة من الناس يتم تجميعها وحسابها كرقم من السكان ككل ثم استقراء وتحليل اجابات العينة والخروج منها بمؤشرات على اتجاهات وآراء المجموعة الأكبر حول ذات القضية، وهذه العينة إما أن تكون عشوائية أو وفق قواعد انتقائية معينة.

لقد انتشرت هذه المسوح بشكل غير مسبوق عن طريق الإنترنت حيث سقطت كل الحواجز التي قيدت انتشار آلية المسوح واستطلاعات الرأي، فمع

(1) الديمقراطية الرقمية ص 61.

الإنترنت لم تعد الجهات القائمة على إجراءاتها مقصورة تقريبا على مؤسسات متخصصة محدودة العدد بل أصبح في متناول كل هيئة أو جهة أو حتى شخص هاو أو مراهق أن يعد بنفسه ولنفسه استطلاع الرأي الذي يرغب فيه، ولم تعد الموضوعات التي يجري الاستطلاع حولها مقصورة على قضايا السلم والحرب وغيرها من القضايا الكبرى، بل شملت كل شيء من التشكيك في شرعية الرؤساء ونظم الحكم وانتهاء بأداء شفرات الحلاقة وقدرتها على تنعيم الوجه، أما التكلفة فكانت تقترب من الصفر.

لقد وفرت الإنترنت مرونة فائقة لم تحققها أي أداة أخرى من أدوات إجراء المسوح واستطلاعات الرأي، إذ يمكن بسهولة تغيير موضوع الاستطلاع والسئلة في لحظات لتناسب مع الأحداث الجارية على مدار الساعة وليس على مدار اليوم، بمعنى أن الموقع الواحد قد يجري استطلاعا للرأي في موضوعات مختلفة في يوم واحد، أو يجري أكثر من استطلاع للرأي حول قضايا مختلفة بشكل متزامن، وبإمكان أي موقع أن يربط ما بين إدائه الإخباري والسياسي - أن كان موقعا سياسيا - وبين طبيعة استطلاعات الرأي التي يتناولها في اللحظة الراهنة.

وهكذا نرى أن المسوح واستطلاعات الرأي على الإنترنت أصبحت الآن أداة شعبية رخيصة شائعة الانتشار وفي متناول الملايين من المواطنين يعبرون من خلالها عن اتجاهاتهم حيال أي قضايا سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية مطروحة على الساحة.

أما على مستوى الأنشطة السياسية الميدانية والجماعية الديمقراطية كما تتمظهر عبر الإنترنت فقد ذكره المؤلف بشكل مفصل حيث يقول بأن الجماعات السياسية المختلفة بدأت تلجأ للنظام العصبي الرقمي للاتصالات في إدارة أنشطتها وعملياتها المختلفة ومن هذه الممارسات التي يقدمها الإنترنت في هذا

المجال بتلخيص شديد⁽¹⁾: الدعاية والاعلان، والتنقيب عن المعلومات والرسوم البيانية والتمويل والتجنيد والحشد وتحقيق الترابط بين الجماعات السياسية عبر الإنترنت وتبادل المعلومات والأفكار والمقترحات والمعلومات الميدانية حول القضايا المختلفة التي تنوي التظاهر والاحتجاج عليها ثم التخطيط والتنسيق على المستوى المعلوماتي والعملياتي بشكل أكفأ وأدق وأرخص وأسرع وأوسع نطاقاً، ولعل من أبداع ما تقدمه الإنترنت للديمقراطية والمجتمع المدني هي ما سماه المؤلف المجتمعات الخائلية، وهي مواقع على الشبكة تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معا من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية أو التراسل الفوري والمحادثة والدردشة والحوارات المطولة ومجموعات الأخبار وغيرها من أساليب التواصل الجماعي عبر الشبكة ويكون القاسم المشترك بينهم قضية ذات اهتمام مشترك أو التخصص المهني أو التوافق في الهوايات والاهتمامات، وبمرور الوقت تنشأ بين المشاركين أو الاعضاء في الموقع علاقات وثيقة على مستوى الفكر وعلاقات العمل والقناعات والآراء فيتشكل ما يطلق عليه المجتمع الخائلي الخاص بقضية، لأنه يوجد فقط على الشبكة وليس في العالم الواقعي، وتشكل المجتمعات الخائلية عبر الإنترنت ظاهرة لافتة للنظر لكونها تستقطب اهتمام الملايين من الاعضاء النشطين في مختلف المجالات والتخصصات ما بين أطباء وفنانين وباحثين وطلاب وسياسيين وجماعات مدنية بعدما اثبتت جدواها في تكوين علاقات قوية بين أعضائها تتعدى مجرد تبادل المعلومات المفيدة إلى حل

(1) الديمقراطية الرقمية ص 105-106.

بعض المشكلات مثل المرض أو الأزمات المالية وأخيرا المشاركة السياسية واستخدام الحقوق الديمقراطية في ممارسة الكثير من الفعاليات والأنشطة الايجابية ويقول الخبراء أنّ فكرة الدردشة نفسها هي فكرة حرة ولكن بمجرد أن يكتشف المتحاورون بعض الصلات والروابط فيما بينهم فانهم يميلون إلى بناء مجتمعات خاصة بهم هذه المجتمعات هي بمثابة أماكن يتشاركون فيها رؤاهم وافكارهم ويتناقشون حولها.

وبناء على ما حققته المجتمعات الخائلية من نضج وفوائد يتوقع الكثير انه بعد أن يصبح وجود البشر على شبكة الإنترنت امرا روتينيا، فمن غير المستبعد أن تصبح فكرة كون الإنسان عضوا في أحد مجموعات الإنترنت أكثر شيوعا وقبولا في تفكيره في أن يكون عضوا في المجتمعات المدنية الحالية، وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والمنظمات المعنية بالشأن الديمقراطي ليمارس كل انشطته وفعالياته على الإنترنت بحرية أكبر وسهولة ويسر.

ومن أهم الاستنتاجات في هذا المجال التي ذكرها المؤلف أنه من الممكن أن تلعب التكنولوجيا الرقمية في تجديد الفكر الديمقراطي نفسه وليس فقط في تجديد أدوات الممارسة الديمقراطية، وهناك بالفعل العديد من الدلائل المبكرة على صحة هذه التوقعات من بينها الآراء التي تقول أن التكنولوجيا الرقمية أفرزت العديد من القيم الجديدة، كالتوجه للمواطنين بشكل رأسي وقطاعي مصغر بدلا عن التوجه الجماهيري العام، والتوجه نحو اللامركزية بدلا من المركزية، والتوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية والتوجه إلى إلغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسائط في العملية الديمقراطية، والتوجه نحو إلغاء الخطاب الجمعي والتركيز على الخطاب المفتت الذي يصل لمستوى مخاطبة كل مواطن على حدة.

3- العولمة الاقتصادية عبر الإنترنت التجارة الالكترونية

لا يمكننا إذا اردنا بحث موقع التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت إلا أن نعود إلى بداية دخول الإنترنت في ساحة التجارة بعد أن كانت أساسا للقضايا العلمية والعسكرية وكانت رابطا بين الجامعات ومراكز البحوث، بل إن مؤسسي الإنترنت الأوائل كانوا يقفون موقفا حازما ضد أي نشاط تجاري أو تسليل إعلاني أو إعلامي، مما صح وصفها آنذاك⁽¹⁾ بـ الطهارة المعلوماتية-، أي أنها تقدم المعلومات العلمية لا لغرض تجاري، إلا أن القوى الاقتصادية التقليدية أدركت المزايا العديدة التي يمكن أن تقدمها شبكة الإنترنت من حيث قدرتها الفائقة على ربط مصادر الانتاج بمنابع الطلب وكونها وسيلة فعالة لنقل بضائع صناعة الثقافة عبر طرق معلوماتها الفائقة السرعة، مما دفعها إلى استغلال هذه الشبكة وتدنيس طهارتها المعلوماتية ببضائع ومراسلات وتعاقدات وغيرها حتى تحولت الشبكة إلى متجر الكتروني وبوق اعلاني ومنافذ للتوزيع وساحة لبحوث التسويق.

على أن للعولمة الإعلامية والسياسية دورها في سحب الاقتصاد ذاته إلى العولمة الأساسية حيث ان⁽²⁾ النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصال والمعلومات افضى إلى مزيد من التداخل بين عولمة الإعلام وعولمة الاقتصاد أو الثقافة، بل إن عولمة الإعلام ذاتها أصبحت جزءاً من عولمة الاقتصاد وذلك بالنظر إلى الدور الكبير لقطاع الاتصالات والإعلام والمعلومات في إقتصاديات

(1) {ثقافة العربية وعصر المعلومات ص96.

(2) الاتصال الدولي والعربي ص91.

الدول الكبرى والاسواق العالمية، فالاعلام أصبح صناعة وقطاعاً مؤثراً في الإقتصاد العالمي حيث يمثل هذا القطاع 40٪ من الانتاج الصناعي العالمي ويضم أكثر من 60٪ من اليد العاملة في العلم الصناعي.

لقد كان لتقدم ظاهرة العولمة المترافق مع ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعصر المعلوماتية أن أدى إلى ⁽¹⁾ انفتاح الفضاءات الاقتصادية حيث جعل من شبكات الإعلام والاتصال القلب النابض للاقتصادات الوطنية ولا سيما المتقدمة منها.

ولو حاولنا أن نبدأ موضوع التجارة الإلكترونية لرأينا أن هناك تعدداً كبيراً في تعريفاتها حيث تعد ظاهرة التجارة الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت ظاهرة حديثة نسبياً ومن هنا تعددت تعاريفها لأن كل تعريف يصف ويحدد طبيعة هذه التجارة باعتبار مكوناتها، ومن هذه التعريفات الواردة على صفحات الإنترنت وتحت عنوان التجارة الإلكترونية القول {ربما يرجع تعدد هذه التعريفات إلى أن تطبيقات التجارة الإلكترونية تشتمل على عدة مكونات لا بد من توافرها لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية مثل استخدام الحواسيب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات، ومفهوم التجارة الإلكترونية بعامة يندرج تحت مفهوم اوسع يسمى بالاقتصاد الرقمي.

Digital economy - حيث يشمل القطاعات الإلكترونية والقطاعات المنتجة والمستخدمة لتقنية المعلومات وأجهزة الاتصالات وقطاعات خدمات الاتصالات،

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص24.

ومن تعريفات التجارة الإلكترونية المتداولة في أدبيات هذه الظاهرة أنها: ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة أدوات الاتصال وغيرها من العلاقة بالاتصالات، ويعرفها آخرون بأنها: اتمام أي عملية تجارية عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة مثل عملية البيع والشراء⁽¹⁾.

على أن هناك من يعرفها بالقول {تمثل التجارة الإلكترونية واحدا من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين: التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، فتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري، والتجارة الإلكترونية E-commerce هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالصناعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة، ويمتد المفهوم الشائع للتجارة الإلكترونية بشكل عام إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة:

الأول: خدمات ربط أو دخول الإنترنت وما تتضمنه خدمات الربط من خدمات ذات محتوى تقني ومثلها الواضح الخدمات المقدمة من مزودي خدمات الإنترنت internet services providers

والثاني: التسليم أو التوريد التقني للخدمات

الثالث: استعمال الإنترنت كواسطة أو وسيلة لتوزيع الخدمات والبضائع والخدمات المسلمة بطرق غير تقنية - تسليم مادي عادي،

(1) التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية - التحديات والواقع - الانترنت.

وضمن هذا المفهوم يظهر الخلط بين الاعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية واستغلال التقنية في أنشطة التجارة التقليدية،

وفي الواقع التطبيقي فإن التجارة الإلكترونية تتخذ أنماطاً عديدة، كعرض البضائع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو غيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية أو محال بيع على الانترنت، والقيام بأنشطة التوريد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الانترنت، وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الانترنت⁽¹⁾.

لقد صنفت التجارة الإلكترونية عالمياً في إطار مسعى منظمة التجارة العالمية إلى إيضاح طبيعتها وإطارها القانوني ضمن مفهوم الخدمات، وقد تقرر ذلك في التقرير الصادر عن مجلس منظمة التجارة الدولية الخاص بالتجارة في الخدمات بتاريخ 17/3/1999 والمقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حيث ذهب التقرير إلى أن توريد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات جاتس - باعتبار أن الاتفاقية تطبق على كافة الخدمات بغض النظر عن طريقة تقديمها، ولأن العوامل المؤثرة على التوريد الإلكتروني للخدمات هي نفسها التي تؤثر على تجارة الخدمات، ومن هنا تخضع عمليات توريد الخدمة بالطرق التقنية إلى كافة نصوص اتفاقية التجارة العامة في الخدمات - الجاتس - سواء في ميدان المتطلبات أو الإلتزامات بما فيها الإلتزام

(1) التجارة الإلكترونية عن الانترنت.

بالشفافية، التنظيم الداخلي، المنافسة، الدفع، والتحويلات النقدية، دخول الأسواق، المعاملة الوطنية، والالتزامات الاضافية.

وفي وصف آخر للتجارة الإلكترونية وبيئتها من وجهة نظر تقنيات المعلومات نجد القول أو التعريف التالي {فالتجارة الإلكترونية انما هي كمبيوتر وشبكة وموقع ومحتوى، كمبيوتر يتيح ادخال البيانات ومعالجتها وتصميم عرضها واسترجاعها، وشبكة تتيح تناقل المعلومات باتجاهين من النظام واليه، وحلول تتيح إنفاذ المنشأة لالتزاماتها وإنفاذ الزبون لالتزاماته، حلول أو برمجيات التجارة الالكترونية، وموقع على الشبكة لعرض المنتجات أو الخدمات وما يتصل بها، إضافة إلى أنشطة الإعلام وآليات التسويق، ومحتوى هو في ذاته مفردات الموقع من المنتجات والخدمات وما يتصل بها لكن ضمن إطار العرض المحفز للقبول والكاشف عن قدرات الموقع التقنية⁽¹⁾.

أن الاطلاع على مساحة استخدام الإنترنت وتعدد واتساع عدد مواقعها وانعكاس ذلك على التعامل بالمليارات عبر التجارة الالكترونية، كل ذلك يعطينا صورة لدور المعلوماتية والانترنت في اعادة صياغة عالم اليوم كله حيث نرى ما يلي:

زادت صفحات الإنترنت عام 2000 على مليار ونصف المليار صفحة ومواقعها على نصف مليون موقع ومستخدميها على نصف مليون، أما المليارات المستثمرة فقد تجاوزت كل التقديرات حيث تشير الارقام أن شركة ديل الشهيرة في عالم الكمبيوتر حققت زيادة كبيرة في مبيعاتها على الخط حيث

(1) ن م.

تضاعفت مبيعاتها عام 1998 وبلغت الزيادة معدل 14 مليون يومياً وفي الربع الأول من عام 1999 بلغت الزيادة معدل 19 مليون يومياً بمبلغ إجمالي قدره خمسة بليون ونصف دولار، في حين بلغت الزيادة معدل 30 مليون في نهاية العام. لقد قدر تقرير التجارة الأمريكية لعام 1998 أن أعمال التجارة الإلكترونية بين قطاعات العمال- وليس قطاعات التسويق للمستهلك- ستزداد إلى 300 بليون عام 2002 لكن ما تحقق في الواقع أكثر من ذلك بكثير، فالتقديرات الجديدة لتقرير التجارة الأمريكية لعام 1999 تشير إلى أن مقدار عائد التجارة الإلكترونية سيبلغ واحداً واثنتين بالعشرة تريليون عام 2003.

لقد أشار التقرير الأمريكي للتجارة الإلكترونية لعام 2000 الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية وعن مكتب الرئيس الأمريكي إلى أن حجم أنشطة مؤسسات البيع في حقل التجارة الإلكترونية بلغ 4،8 بليون دولار في نهاية الربع الثالث عام 2000 وتقول الإحصائيات أن نسبة الزيادة في استخدام الإنترنت عموماً قد زادت منذ عام 2000-2005 بنسبة 146٪ حيث كان عدد مستخدمي الإنترنت عام 2005 يبلغ 681،888 مليون علماً أن عدد سكان الأرض كان 6،412،076

ولو قسمنا مستخدمي الإنترنت كما هم عام 2001 لوجدنا الصورة التالية⁽¹⁾ بالمليون:

أفريقيا ---4،15

(1) الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة ص 189.

آسيا والباسفيك --- 99،143

أوروبا --- 63،154

الشرق الاوسط --- 65،4

كندا والولايات المتحدة --- 180

() أمريكا اللاتينية --- 33،25

الاجمالي العالمي 41،513

إنّ العولمة الإعلامية أصبحت تمثل قيمة اقتصادية متنامية خاصة في ظل اقتصاد المعلومات الذي أصبح السّمة الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث بلغت استثمارات صناعة المعلومات أكثر من 3 تريليونات دولار سنوياً بعد أن كانت هذه الاستثمارات لا تتجاوز 350 مليار عام 1980، ويلاحظ انه كان هناك خمسون شركة كبيرة تسيطر على معظم الوسائل الإعلامية الأمريكية عام 1983 وتقلص هذا العدد إلى 23 شركة عام 1990 وبنهاية القرن العشرين بدأت ملامح تكتلات إعلامية انحصرت في سبع شركات عملاقة، ومع بداية هذا القرن سيطرت شركات عملاقة على صناعة الإعلام بكل مكوناتها، وتشير الإحصائيات إلى وجود سبعة مجموعات رئيسة كبرى تعمل في الأنشطة الإعلامية على مستوى العالم أربعة منها أمريكية وواحدة أوروبية وواحدة استرالية - أمريكية ولعل من أخطر التقديرات لحساب التجارة الإلكترونية على حساب الإعلام هو ما طرحه الدكتور نبيل علي في حديثه عن انعكاسات الإنترنت على الرسالة الإعلامية حيث يقول {تضييق الهوة- تدريجياً- بين الإعلام والإعلان وتعكس التجارة الإلكترونية آثاراً واضحة على محتوى الرسالة الإعلامية وإنّ

كانت رسالة الإعلام قد استضافت رسالة الاعلان في الماضي، فربما ينقلب
الوضع ويصبح الإعلام ضيفاً على الإعلان، فمن أجل اقتناص انتباه جماهيره
ربما يتضمن الإعلان بعض مواد إعلامية من تلك التي تجتذب المشاهدين ليجعل
اعلانه أكثر إثارة ومتعة⁽¹⁾.

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 393.

الفصل الثالث

تشكيل الوعي بين تكنولوجيا الاتصال وشورة المعلومات

الفصل الثالث

تشكيل الوعي بين تكنولوجيا الاتصال

وثورة المعلومات

حينما نفكر بتأصيل مسألة توظيف التكنولوجيا لخدمة الأيدولوجيا، فإننا لا بد أن ننطلق من المبادئ والمفاهيم الأساسية أولاً لأيدولوجيا الاتصال، وهل التكنولوجيا إذا كانت اتصالية تبقى حيادية في توظيفاتها وغاياتها كما تبدو بدءاً، أم أنها بمجرد قيامها بخدمة الاتصال تتحول من تكنولوجيا حيادية إلى تكنولوجيا أيدولوجية، مهما حاولنا الإنكار عليها ذلك.

ولو بدأنا من مفردة بسيطة نقول {كلما كان هناك اتصال فثمة حتما أيدولوجية، إن لم تكن واضحة، فضمنية مبطنة بالقطع، فالإتصال- تقنيات- ومضامين- لا تستنبت في بيئة جرداء، أو في فضاء عقيم، بقدر ما هو إفراز لسياق ثقافي واجتماعي مبني بالضرورة في شكله كما في الجوهر، على تمثيل للذات وتصور معين للكون، وإذا كان من المسلم به في تاريخ تقنيات الاتصال تحديداً، أن الأداة تبقى في الغالب الأعم وإلى حد بعيد براء من الاستخدام الذي يترتب على استعمالها، فإنه من الثابت أيضاً وفق ما تقدمه سوسيولوجيا الاتصال أنها تبقى لدى وضعها على المحك مكمّن حولة رمزية تبني ما نسميه في هذا النص أيدولوجيا الاتصال، والأيدولوجيا التي نقصدها في هذا المقام ليست فقط لصيقة بالإتصال ملازمة له على مستوى المضامين، مضامين الرسالة التي

تطبع علاقة الباث بالمتلقي، بل هي كامنة أيضاً في البعد الأدواتي الذي يطبع هذه العلاقة ويؤسس لمرتكزاتها⁽¹⁾.

إذن كل رسالة اتصال عبر أداة تكنولوجية لابد أن تحمل معنى من معاني الأثير بهدف وغاية محدّدة، ومن هنا فكل اتصال هو اتصال أيّدلوجي - فكري، ومن هنا أيضاً تتحوّل الأداة الاتصالية الحيادية إلى أداة أيّدلوجية بنفس الوقت، إنّ شاشة التلفزيون وسيلة عرض لا أكثر، ولكنها حينما تخدم مضمونا معيناً فإنها تتلبس به وتأخذ صفته وبهذا تتحول من تكنولوجية فقط إلى تكنولوجيا ذات طابع أيّدلوجي، وقد تتضامن التكنولوجيا مع الأيّدلوجيا حينما يكون هدف الاتصال ذا طابع معين، وهذا يؤكد الحقيقة التالية { لا تتقاطع التكنولوجيا مع الأيّدلوجيا فقط لأنها من نتاج وجهد بين البشر ولا لاعتبارهما - أداتين - لخدمة واقع قائم أو مُراد له أن يقوم، ولكن أيضاً لأنهما غالبا ما يعبران عن حاجة مجتمعية آنية أو مستقبلية - تتضامن - التكنولوجيا بموجبها مع الأيّدلوجيا لإشباعها. ليس من باب الشذوذ تقاطع الفضاءين، فضاء التكنولوجيا وفضاء الأيّدلوجيا، ولا من الشذوذ في شيء تفاعلهما معاً، لكن الشاذ في - العلاقة -. هذه انما يكمن في مصادرة الأيّدلوجيا لماهية التكنولوجيا والتحايل عليها، في المختبر كما في السوق، بغرض الالتفاف على تطبيقاتها أو تحويل وظائفها أو تسخير أدواتها⁽²⁾.

(1) التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية ص 39.

(2) ن م ص 47

هكذا نجد أنه لن يتعدّر علينا القول أنّ تكنولوجيا القطاع - السمعي - البصري - والتلفزة أساساً إنما تقوم بأيدلوجيا التوظيف لصالح المستخدم وبهذا تطبع الأيدلوجيا التكنولوجية بطابعها، فالأذاعة في الحقبة النازية تحولّت من وظيفة الاستعمال إلى مهمّة التوظيف، فكانت أداة تضليل إعلامي ندر مثيلها في تاريخ البث الإذاعي.

وهكذا تحولت التكنولوجيا الإتصالية إلى خادمة بامتياز لايدلوجيا الاختراق، اختراق نظم وقيم وتمثيلات مختلف شعوب الأرض، وإذا كانت هذه الأيدلوجيا في عصر العولمة التي لا تعترف بخصوصية جغرافية معينة، - وإنما تمتد على سطح الأرض كلها، فإن هذه التكنولوجيا تكون أداة سيطرة وتوجيه وتغيير سلوك وقيم لا يمكن السيطرة عليها أو ردعها، فكيف إذا ما كانت أداة تكنولوجية مثل الإنترنت التي لا تكتفي بإيصال الرسالة بصمت وإنما تفتح باب التفاعل والمشاركة بين المتلقي ومضمون الرسالة ليتم الهدف لا من إيصال الرسالة فقط وإنما من أحداث تأثير على وعي المستلم وسلوكه.

ولو نزلنا قليلاً إلى الواقع العملي وقبل ظهور الإنترنت لرأينا أن الرسالة الإعلامية قبل عولمتها كانت تتحكم في التكنولوجيا وتوظفها توظيفاً خاصاً بمن يملكها ويقودها.

يقول هربرت شيلر عن واقع الإعلام الأمريكي - أكبر اعلام في العالم - في مقدمة كتابه المتلاعبون بالعقول {يقوم مديرو أجهزة الإعلام في أمريكا بوضع أسس عملية تداول - الصور والمعلومات - ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها - تلك الصور والمعلومات التي تُحدّد معتقداتنا ومواقفنا، بل وتحدّد سلوكنا في النهاية، وعندما يعمل مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار

وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول، ذلك أن! الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف وإلى إنتاج وعي لا يستطيع أن يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة أو يرفضها- سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي- ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة.... ويضيف... ففي داخل البلاد تنعم صناعة- توجيه العقول- بفترة نمو استثنائية، ولقد أظهرت الحملة الانتخابية القومية عام 1972 بعض الشواهد المبكرة لما هو آت عن طريق تغليب الوعي. ومع ذلك فإن المهم أن نتذكر أن الوسائل التكنيكية للسيطرة على المعلومات والصور والتي بلغت درجة عالية من التطور في واشنطن الحالية لها سوابقها، ففي التحكم أو السيطرة من خلال الاستمالة والإقناع لم يظهر إلى الوجود هكذا دفعة واحدة، فلقد مثل الجهد الذي كُِّل بالنجاح لإقناع الشعب الأمريكي عام 1945 أي قبل عهد نيكسون بما يزيد على عقدين من الزمان، بأن وجوده اليومي تهدده المخاطر لا بسبب الاقتصاد الروسي الذي دمرته الحرب واستنزف كلفة- مثل خطوة هائلة نحو تبلور- توجيه العقول-.. ومنذ ذلك الحين ساعد التقدم في تكنولوجيا وسائل الاتصال على ظهور أشكال أكثر تعقيدا من التضليل الإعلامي..

وفي الوقت الحاضر يعزف مهرجان وسائل الإعلام القومي الحانه بقيادة وكلاء اقتصاد الدولة الرأسمالي المقيمين في المكاتب التنفيذية للبيت الأبيض، وفي مكاتب العلاقات العامة ووكالات الإعلام بشارع ماديسون، وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن عملية إدارة وتوجيه المعلومات سوف تشهد المزيد والمزيد من التنظيم على أيدي المتحكمين في وسائل الإعلام في السنوات القادمة، إن تدفق المعلومات في مجتمع معقد هو مصدر لسلطة لا نظير لها، وليس من الواقعية في

شيء أن نتصور أن التحكم في هذه السلطة سوف يتم التخلي عنه عن طريق طيب خاطر⁽¹⁾.

وفعلا تحققت نبوءة شيلر الذي كتب هذا قبل وجود الإنترنت بعقدين من الزمن، تحققت هذه النبوءة بعد أن دخل الكبار من الاقتصاديين والرأسماليين من باب العولمة على الإنترنت يستخدمونه لا كوسيلة اتصال معرفي فقط، وإنما وسيلة للتجارة الإلكترونية كما استخدمه السياسيون الكبار للمناداة بالديمقراطية الإلكترونية، أما الإعلاميون فقد استخدموه ضمن ما استخدموه لنشر الصحافة الإلكترونية وتوزيعها على العالم أجمع بعد أن كانت الصحافة الورقية لا تتجاوز في توزيعها مخاطبين لبضعة دول فقط.

من هنا نستنتج كتكنولوجيا اتصالية قد وظفت لاهداف السيطرة على الوعي الإنساني في المجالات كافة بعد أن كان أداة من أدوات العولمة حيث انتهت الجغرافيا إلى فضاء العالم كله، وأصبح الوعي الإنساني لا يُخاطَب بلغة وأيدلوجيا واحدة بل إنه استغرق كل الأيدلوجيات، واستخدم الإغراق المعلوماتي كأداة من أدوات السيطرة والتوجيه لعقول البشر، ففي الوقت الذي ترك له الخيار في فضاء معلوماتي لانهائي، إذا به يغرق في حيرة المتاهات للمضامين والرسائل المختلفة المتنوعة تنوعا يقود في كثير من الأحيان إلى التناقض لا الوحدة في مسارات معينة خطط لها ايدلوجيون كبار من الساسة والاقتصاديين والإعلاميين في الدول المتقدمة التي لها المساحة الكبرى والمواقع الأكثر عددا على صفحات الإنترنت هذه.

(1) المتلاعبون بالعقول ص 5.

الانترنت - أداة سيطرة عولمية :

حينما نراجع بعض مفاهيم العولمة التي يعبر عنها البعض بأنها { مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي يعكس ارادة الهيمنة على العالم} وأنها {آلية يمكن أن تؤدي بشكل متسارع إلى نشوء نظام عالمي جديد بواسطة ثلاثية- تكنولوجيا ورأس المال والادارة وتشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والاعراق ليؤسس القرية الكونية الجديدة التي تقوم على ثورة الكمبيوتر والاتصالات والثورة المعلوماتية والاسواق المفتوحة والشركات متعددة الجنسيات لتوحيد الانسانية⁽¹⁾ }.

ولو القينا نظرة على المساحة التي تشغلها الدول المتقدمة على شبكة الإنترنت سواء كمستخدمين أو كمواقع فإننا ولاشك سنعرف حقيقة ما يجري في صناعة الوعي الانساني، وتشكيله ضمن اطارات محددة تخدم هذه الدول والاحتكارات والرأسمالية التي تنادي بها.

أن مواقع الإنترنت باللغة الانكليزية تشكل 82% وقد يصل إلى 90% إذا أضفنا لها اللغة الالمانية والفرنسية، كما أن إنتاج الالكترونيات لخدمة الإنترنت ووظيفته تشكل 45% بين اوربا وامريكا واكثر، كل هذا مضافا اليه سيطرة وكالات الانباء العالمية الاربع على مصادر الخبر هذا وغيره يعطينا الصورة الواضحة لسيطرة هذه الدول على مجال البث الإعلامي وشبكة الإنترنت بما يقود إلى توجيه العقول وسياستها بل وتضليلها كما تشاء لتبعية دول الجنوب والعالم الثالث لهذه المعطيات الإعلامية عموما والتجارية خصوصا.

(1) الاتصال الدولي والعربي ص 86.

ان كل هذه المقدمات تطرح مفردات أساسية على واقع العولمة الإعلامية والاقتصادية والسياسية والثقافية على سطح الأرض،

فماذا يستنتج الباحثون في هذا المجال من هذه الأرقام والحقائق =؟

في اجابة مبسطة يتحدث أحد الباحثين عن هذه الاستنتاجات قائلا⁽¹⁾:

1- تركز المصادر الإعلامية والثقافية والمعرفية من حيث الانتاج والتوزيع بكافة اشكاله في الدول التي تحتكر مصدر القوة الاقتصادية والعسكرية.

2- إنّ التدفق الشامل للانباء والمعلومات يأخذ طريقه من العالم الصناعي الذي يضم ثلث سكان العالم إلى العالم النامي الذي يضم ثلثي سكان العالم، وان اكثر من 80٪ من الانباء الموزعة يوميا في العالم تتولى انتاجها وكالات عالمية لا يتجاوز عددها خمس وكالات فقط.

3- أن الصراع المستقبلي سيكون موجهها للسيطرة على الحاسوب والتلفزيون والهاتف التي يمكن صهرها على الانترنت، ولهذا سيكون بإمكان المجموعة التي تسيطر على تقنية الإنترنت أن تسيطر على العالم مستقبلا.

4- يتجه السوق والمنافسة في هذا العصر عمليا وفقا لنظرية داروين- البقاء للأصلح- وهذا يعني أن الدول والامم والشعوب التي لا تقدر على المنافسة، سيكون مصيرها الانقراض، وهذا يعود إلى الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

5- وجود تغيرات كبيرة في الخريطة الإعلامية الدولية متمثلة بالانفجار النوعي والكمي لآليات التحرير والتوزيع للانتاجات المرئية والصوتية، وبروز مجاميع

(1) الاتصال الدولي والعربي ص 95.

بيانات الاتصالات العالمية، وتطوير إنتاجات الترفيه والتسلية والمعلومات للذوق العالمي وليس المحلي.

6- نجاح العالم الصناعي في تحويل صناعة الإعلام من صناعة كثيفة الإبداع إلى صناعة تقليدية كثيفة رأس المال، حيث أن أخطر أنواع الاحتكار هو احتكار الإنتاج الإعلامي واحتكار مضمون الرسالة الإعلامية.

7- بروز ظاهرة العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية واندماج هذه العناصر في توسيطات اتصالية عدة أبرزها شبكة الانترنت.

هذه هي صورة العولمة الإعلامية والاقتصادية والسياسية التي يحققها الإنترنت في عصرنا الحاضر أن القاء نظرة على وظائف إعلام العولمة يعطينا صورة عن الوعي الناشيء عنها، فقد تطورت وتغيرت وظائف الإعلام وقد حدها أحد الباحثين بشكل مركز حيث قال.

1- اشاعة المعلومات وجعلها ميسورة للجميع بدون مقابل، بحيث يستطيع الحصول عليها أي فرد أو جماعة أو فئة، وبمعنى آخر خلق وبناء قاعدة معلوماتية واحدة يستخدمها الجميع ويتعامل معها كمصدر رئيسي لتقييم النتاج الثقافي والمعرفي والعلمي، وبذلك يتمكن الإعلام من دعم ظاهرة العولمة، وتعميق منطقتها وجعلها أكثر قبولا ومدعومة بقاعدة معلوماتية منتشرة وبتقنية معلوماتية متطورة.

2- إذابة الثقافات الوطنية والقومية وتقليص الحدود الفاصلة بين المكونات المذكورة ومكونات العولمة التي تنتمي إلى مصدر واحد ولغة مركزية واحدة

وبنية ثقافية مشتركة، وقد نجح الإعلام فعلاً في تجسيد الوظيفة المذكورة وجعلها أكثر فعالية وتمثلاً لمنطق العولمة ومضمونها، بفعل التقنية الرقمية والأقمار الصناعية التي تملك قدرات البث المباشر دون وسيط إلى الجمهور المعني أو أية بقعة جغرافية على كوكب الأرض.

3- تنمية مولدات التماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وقد تمكن الإعلام إلى حد ما، في بناء مكونات التماثل الأولية في مجالات عدة كالاندماج والإنتاج والتوحد، وبصورة ملفتة للنظر امتدت هذه المكونات إلى البرنامج الترفيهي والتقني والعلمي ونماذج النشر والبث الرقمي، وبناء مفاهيم مشتركة حول العولمة ومظاهرها المتمثلة بشبكات المعلومات، وشبكات الاتصالات، والتغطية الإعلامية للأحداث العالمية مباشرة بأبعادها الثلاثة، المضمون، المكان، والزمان.

لقد استعرض أحمد مصطفى النقاط المذكورة بصورة مقاربة جداً لمضمون إعلام العولمة فقد أشار إلى {أن التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي، والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال، كما أن التنميط أو التوحيد الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي المعلوماتي،

ومن هنا أتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً اقتصادياً وإعلامياً حيث الإعلام هو أداة التوصيل والتأثير بالأفكار الثقافية التي يراد لها الذيوع والانتشار.

وفي إطار تذويب الحدود يضيف مصطفى بأن إعلام العولمة هو إعلام وطن، فالفضاء اللامحدود مثلاً هو الوطن الجديد للعولمة، فهو أيضاً وطن لاعلامها، أنه الوطن الذي تبنيه شبكات الاتصال الإلكترونية وتنتجه الألياف

البصرية وتنقله الموجات الكهرومغناطيسية. وفي شأن وظيفة التماثل يقول مصطفى - استطاع الإعلام في عصر العولمة بوسائله التي تتخطى كل الحدود أن يعمل على تحويل المجتمعات والبيئات الداخلية للدول إلى مجتمعات وبيئات عالمية، وهو أمر أثر في السياسات الداخلية وصانعيها في الدول المختلفة ، فلم تعد قراراتهم ومواقفهم وتصريحاتهم خافية على عيون الإعلام وحتى عندما تستحكم الازمات والمشكلات الداخلية يتجه الناس اليه أي إلى الإعلام ليتعرفوا على ما يدور في بلادهم، وبذلك أصبح الإعلام أحد أهم أدوات العولمة في تهيئة البنية الاجتماعية وأنساقها المختلفة الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والمعرفية للتفاعل مع شروط ومتطلبات بناء أسس مجتمع العولمة الجديد⁽¹⁾.

أن بعض الباحثين يعتقد أن من سلبيات العولمة على المستوى الإعلامي والثقافي هي مسألة التماثل والتنميط فيقول {العولمة الإعلامية تسعى من خلال تكنولوجيا الثورة الاتصالية إلى نشر - مبدأ التماثل - وتحميه ليصبح بذلك أمراً واقعاً، وتحويل المجتمع إلى كتل متشابهة.

-- تنميط الحياة اليومية بحكم فراغ ما يسمى بالخيال الجماعي وخوائه وظهور نمط واحد من الواقع المعيشي يتصف بالتماثل السكوني وهكذا نجد العولمة الإعلامية تركز هذا اليوم على حوادث العنف بين الجيران وقصد ضحايا القتل وحوادث الطرق والحرائق والدعارة...الخ ويتم مقابل ذلك اغفال عدد من مشاكل البشرية وتباين اهتماماتها والتحكم في مستويات الانسان

(1) علم اجتماع الإعلام ص 130-131.

-- تنميط المشاعر الإنسانية والتحكم في تشكيلها وفق منطق معين في الاولوية والأهمية، فالتحكم الإعلامي في المشاعر البشرية وتحديد أهميتها وبرمجة أولويتها هو تحكم في الخيال الجماعي وبالتالي تحكم في ثقافات الشعوب.

-- تعميق وظيفة - التشيؤ - بإحلال عالم الموضوعات محلّ العالم الإنساني محلّ الذوات والأشياء محلّ الأفراد باختزال القيمة الإنسانية إلى قيمة سلعية

-- تعميق ثقافة الاستهلاك وجعل الثقافة مجرد - سلع - لتسطيح الحياة⁽¹⁾.

ولاشك أن عملية التنميط والتماثل والتوحيد لخلق انسان بشكل واحد انما هو من اخطر عمليات العولمة الإعلامية والتي تخلق وعيا موحدا نتيجة لها وهذا التنميط في الحقيقة هو من بديهيات ايدلوجيا الاتصال القديم والحديث إلا أن قدرة التكنولوجيا الحديثة والانترنت جعلت التنميط والتجانس يصل إلى مستوى عالمي بعد أن كان على مستوى المواطن للدولة المعنية المخاطب بالإعلام التقليدي، أي أن التنميط والتماثل هو معطى اساسي لكن جعله على مستوى كل البشر باعتبارهم مخاطبين بوسيلة واحدة وشكل واحد هو الذي يعطي خطورة توحيد الوعي وتزييفه.

يقول أحد الباحثين وهو يحلل ايدلوجيا الاتصال ومعطياته {أما المعطى الثاني فيكمن فيما نتصور في الطابع التوحيدي الذي تدفع به ايدلوجيا الاتصال وتجعل الافراد والمجتمعات بموجبه - كتلة واحدة - منصهرة أو يُراد لها أن تنصهر في فکرواحد وثقافة واحدة ونموذج للتمثل واحد، لا تتغي إيدلوجيا الاتصال وفق هذا التصور خلق انسان واحد بمواصفات واحدة فحسب، بل وتجنح في حالة تعذر ذلك إلى استنبات مبادئ وقيم من ذلك النموذج - الليبرالي أساساً

(1) الاتصال الدولي والعربي ص 96-97.

منذ مدة- بغرض خلق ثقافة للتوافق والتراضي تضمن لهذا الفكر الانسياب بعد
ماتكون قد ضمنت له الأرضية والفضاء،

وإذا كانت- ثقافة التبرير- ثقافة التلفزة والسينما والأشهار بالأساس هي
المهيمنة في هذا السياق فلأن القوة والنجاعة فضلا عن ذلك لموسطة العلاقات
الاجتماعية وصياغة الاحساس الجماعي بأنه إن لم يكن موحدا كما في حالة
الاشهار فهو حتما غير متباين بالحدة التي تتميز بها- نظريات الطبقات الممتطية
للتلفزة وإلى حد ما للسينما- وبالتالي فتموقع إيدلوجيا الإتصال بين الجماعة
وواقعها لا يعطي السلطة المتحكمة إمكانية صياغة الأحداث صياغة واحدة
فحسب بل ويمنحها أيضاً سبل تحويل الصورة ذاتها إلى حقيقة لا تقبل الطعن أو
المزايدة أو التشكيك⁽¹⁾.

وهكذا يصدق القول على تأثير الإنترنت كوسيط إعلامي والمعلوماتية
كمضمون إعلامي ما قاله أحد الباحثين عن الإعلام عموماً {يعتبر العلم
بفلسفته العريضة وبوسائله المتطورة أقوى أدوات الاتصال الحديثة التي تعين
الفرد على معاشة عصره والتفاعل معه وهو الذي يشكل عقول البشر ويوجه
أذواقهم ورؤيتهم للحياة حيث أدت ثورة المعلومات وما واکبها من تقدم
تكنولوجي إلى تعرض الفرد إلى مساحات مضاعفة من الإعلام⁽²⁾}.

هكذا يؤثر الإنترنت والإعلام عموماً على تشكيل الوعي في عصر العولمة
الذي نعيشه وصولاً إلى نهاية المجتمعات الرقمية والانسان الرقمي.

(1) التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية ص 40.

(2) الإعلام والسياسة ص 215.

استنتاجات عامة وعربية

بعد أن رأينا الطابع السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي يطبع عمل الإنترنت في عصر العولمة، وبعد أن رأينا القدرة والسيطرة الكبيرة التي تتمتع بها الشبكة على المبحرين عليها، وبعد أن رأينا أن ثورة المعلوماتية وثورة تقنية الاتصالات توظف توظيفاً سياسياً واقتصادياً لصالح الدول المتقدمة بما تحمله من نماذج خاصة للاقتداء بها تصدر للعالم الثالث والعالم العربي منه،

لا بد أن يطرح علينا - إعلاميين وسياسيين واقتصاديين - قادة ومحكمين، مهمة المشاركة الفاعلة في ممارسة حقنا المتاح على هذه الشبكة، وذلك بزيادة مساحة المشاركة أولاً والتي لم تصل حتى الآن سوى إلى 4٪ فقط للوطن العربي من النسبة العالمية في حين أن مساحة المشاركة الصهيونية وحدها تتجاوز هذه النسبة مع قلة سكانها مما يؤكد الاهتمام الاستثنائي لهذه الشبكة في التأثير العالمي.

كما أنّ العولمة بما أنها تستخدم الإنترنت لإلغاء الحدود والقيود بما فيها الخصوصيات القومية تعمل على إلغاء الهوية بل وطرح النموذج الأمريكي خاصة في الليبرالية والاقتصاد الحر، كل ذلك يضع على القيادات العربية خاصة والشعب العربي عموماً أن يدافعوا عن خصوصياتهم الحضارية والقومية والدينية بالتكيف مع مستجدات العصر أولاً وبالعمل وفق آلياته التقنية والمعرفية لتعميق الفكر العربي والتراث العربي وتوظيفه توظيفاً علمياً وإعلامياً لخدمة وحدة الشخصية العربية وخصائصها المعروفة.

ولا شك {أن السياسة الإعلامية لا يمكن أن تنفصل عن حقيقة التطور

الحضاري الإعلامي، لأن السياسة الإعلامية وجه من وجوه السياسة بمعناها الشامل، فالسياسة صناعة الحضارة، والإعلام محور جوهري من محاور هذه الصناعة الكبيرة، فالثورة الإعلامية لها أبعادها الفقهية والايولوجية والمؤسسية والمضمونية، وهذه الثورة كما وصفها ماكلوهان بأنها- ثورة الوعي الإنساني الكلي، وثورة التكامل الإنساني الكلي اللتين يمكنها بهما أن تطور الإنسانية كمدنية حضارية واحدة⁽¹⁾.

إن انعكاس مفردات هذا البحث- أي دور الانترنت- على الواقع الإعلامي العربي يعطينا صورة كئيبة لهذا الإعلام وقد شخص الدكتور نبيل علي ايقاع ثورة الإعلام والاتصال على الواقع العربي حينما كتب تحت عنوان الصدمة الإعلامية يقول {يعيش إعلامنا العربي صدمة إعلامية على مختلف المستويات- السياسية والتنظيمية والفنية- فليس بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وحدث المطابع الصحفية وحدها يحيا الإتصال في عصر المعلومات، وعلينا أن نقرّ بأننا لم نرصد بعد مسارات الخريطة الجيو- إعلامية الحديثة، وهو ما عبر عنه التقرير الاستراتيجي العربي للعام 1999 بضعف الاستجابة إلى عولمة الإعلام.

لقد فقد إعلامنا العربي محوره، وضحى مكبلاً بقيود ارتباطه الوثيق بالسلطة، تائها بين التبعية الفنية والتنافس السليبي على سوق إعلامية اعلانية محدودة، وكان نتيجة ذلك أن أصبح رهين الاعلان من جانب وذليل الدعم الحكومي من جانب آخر.

إن اعلامنا العربي يواجه عصر التكتلات الإعلامية مشتتاً عازفاً عن

(1) الاتصال الدولي العربي ص 319.

المشاركة في الموارد، يعاني من ضمور الانتاج وشح الابداع حتى كاد- وهو المرسل بطبيعته- أن يصبح نفسه مستقبلا للاعلام المستورد ليعيد بثه إلى جماهيره، وأوشكت وكالات الانباء لدينا أن تصبح وكالة للوكالات الاربع الكبرى حتى فيما يخص أخبارنا المحلية، لقد ارتضينا أن نؤكل إلى غيرنا نقل صورة العالم من حولنا بل صنع صورتنا عن ذاتنا أيضا.

أما شبكة الإنترنت فلم ندرك بعد مغزاها الثقافي لكي يمكننا إدراك مغزاها الاتصالي الإعلامي، وذلك على الرغم من قناعة الكاتب بقدرتنا على اللحاق باعلام الإنترنت وهو ما زال في مهده⁽¹⁾.

بعد ذلك يشخص بعض عيوب الإعلام العربي من منظور ثورة الإعلام والاتصال فيقول تحت عنوان التناقض الجوهري {يشكو اعلامنا من تناقض جوهري، بعد أن تخلّى عن مهمته التنموية الأساسية ليسوده طابع الترفيه والإعلام على حساب المهام الأخرى ويقصد بها مهام التعليم والتوعية الثقافية وإعادة إحياء الإرادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعي- ومن قبيل الانصاف- فإن اعلامنا شأنه شأن معظم نظم الإعلام في دول العلم الثالث يعمل تحت ضغوط سياسية واقتصادية تنأى به عن غاياته الراهنة تعمل على زيادة هذه الضغوط مما يتطلب سيادة إعلامية أكثر صمودا ومرونة وابتكارا⁽²⁾.

لقد لخص تقرير الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا واقع الإعلام العربي الذي وصفه بأنه لم يرتفع إلى مستوى الرسالة المنوط بها تعميق وعي المواطن

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص446.

(2) ن م ص447.

واشراكه في التفاعل واسهامه في البناء الجماعي، وان اعلامنا العربي يواجه مأزقا رباعي الجوانب:

1- مأزقا سياسيا: في كيف نوفق بين عولة الإعلام وسيطرة الدولة وتوقعات جماهيره

2- مأزقا اقتصاديا: في كيف يتنافس في عصر الانتاج الإعلامي الضخم وارتفاع كلفة بناء التحتية

3- مأزقا ثقافيا: في كيف يصبح درعا ضد ما يهدد هويتنا وقيمنا وتراثنا

4- مأزقا تنظيميا: في كيف تكتسب مؤسساتنا الإعلامية المرونة التنظيمية والكفاءة الادارية والفنية تلبية لمطالب اعلام عصر المعلومات ودينامياته الهائلة.

وعلى مستوى ثقافة الإنترنت يحدد الدكتور نبيل علي تحديات الثقافة العربية عبر الإنترنت يقوله {تمثل الإنترنت بالنسبة لنا- نحن العرب- تحديا ثقافيا قاسيا على الجبهات جميعها، سواء فيما يخص مضمون رسائلنا الثقافية وقيمة تراثنا عالميا وفاعلية مؤسساتها الثقافية الرسمية وغير الرسمية، أو فيما يخص اساليب حوارنا فيما بيننا ومع الغير، ونحن موضوعون لحالة فريدة من الداروينية الثقافية اصبحنا مهددين في ظلها بفجوة لغوية ستفصل بين العربية ولغات العالم المتقدم نظيرا وتعلينا واستخداما وتوثيقا- مثلما نحن مهددون- أيضاً بسلب تراثنا من فنون شعبية واغان ومقامات موسيقية وازياء وطرز معمارية، وفي المقابل تفتح الإنترنت أمامنا فرص عدة لتثبيت دعائم ثقافتنا العربية بصفاتها ثقافة إنسانية عالمية أصيلة، وتعويض تخلفنا في كثير من مجالات العمل الثقافي.

أن الموقف يتطلب إعادة النظر بصورة شاملة في سياساتنا الثقافية تجاوبا مع

ثقافة الانترنت، وذلك في اطار الاستراتيجية الشاملة للثقافة العربية التي اعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووفقا لتوجيهات مؤتمر اليونسكو باستكهولم⁽¹⁾.

إن القاء نظرة على معنى الإنترنت كما يفهمها العرب يعطينا صورة سلبية تكاد تجعل بعض الدول تحجم عن السماح لمواطنيها باستخدامه أو توفيره بمبالغ زهيدة، وقد أعلنت منظمة (صحفيون بلا حدود) عن أربعة دول عربية تعتبرها من اعداء الإنترنت منها السعودية ومصر وتونس وسوريا، حيث قامت بحجب كثير من المواقع المعارضة لها.

وفي استطلاع اجراه أحد الباحثين وزع خمسمائة استمارة طلب معلومات حول الموقف من الإنترنت في لبنان وزع على اوساط جامعية كالجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية وكلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية نجد مواقف حادة جدا ضد هذه الخدمة الانترنيتية، فالبعض يقول⁽²⁾ {أنها نوع من الاستعمار الامبريالي هدفه السيطرة على الشعوب ومحاربة الأديان وخاصة الدين الاسلامي، والانترنت تركز اكثر ما تركز على الجنس والقمار وهدفها الاستهلاك والحصول على الثروات العربية- واستمارة اخرى تقول {الانترنت نوع من الغزو الثقافي واللغوي الذي يهدف إلى خلق مجتمع عربي استهلاكي وحسب، لهذا يجب التركيز على أمننا الثقافي العربي، إنه غزو مزدوج امريكي وأوربي، ومهما خزنت من معلومات فإن العرب اساساً لا يقرؤون- ورأي آخر يقول {أنها تعود أطفالنا وابنائنا على الادمان تماما كما الادمان على الخمر

(1) ن م ص 125.

(2) الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية ص 388.

والدخان والمخدرات احيانا كثيرة، وهي تؤدي إلى تفسخ العائلة وانقسامها، وقد تورث الاطفال في المستقبل مشاكل نفسية، وربما يرتكبون أعمالا منافية للحشمة وغير قانونية، وقد تؤدي الإنترنت إلى انفاق الاموال الطائلة على استخدامها هذا ما هو حاصل).

أن هذه التصورات تعكس تخلفاً كبيراً عن مواكبة ثورة المعلومات وتقنية الاتصال والعولمة، وهو هروب إلى الداخل ورفض لما لا يمكن رفضه، ولعل خير موقف يمكن اتخاذه في عصر العولمة من ثورة المعلوماتية وتقنية الاتصالات وخاصة الإنترنت الذي اختصرها جميعاً هو ما تحدث به أحد الكتاب تحت عنوان ايجابيات العولمة على العالم الثالث ومن ضمنها الاقطار العربية وابرز هذه الايجابيات هي:

1- تتيح للعرب والعالم الثالث منفذاً ولو محدوداً للاستفادة وربما المشاركة في ثورة تكنولوجيا الاتصال، الإعلام، المعلوماتية

2- كثرة وتعدد وسائل الإعلام واختراقها الحدود السياسية للدول وتوافر تطبيقات الوسائط المتعددة، وقد يقلل من قدرة الإعلام المحلي على اخفاء الحقائق والهيمنة السياسية وتزييف وعي مواطنيه

3- إن خصخصة وسائل الإعلام والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار قد يؤدي إلى تعميق الديمقراطية ويدعم مؤسسات المجتمع المدني.

وعلى كل حال فإننا نرى العولمة لا يمكن رفضها لاعتبارات عديدة أبرزها الفجوة الكبيرة في مجال بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية للعرب، والخلل الواضح في النظام السياسي العربي، وانعدام مبدأ الديمقراطية، وحق الاتصال والتعبير، ولذلك فإن التحديات كبيرة ولا يمكن لدول العالم الثالث إلا أن تأخذ من العولمة ما يفيدها وترفض ما يهدد أمنها واستقلالها

وقيمتها وهويتها وهذا لا يتم إلا بالمشاركة الفعالة مع العصر وثوراته التكنولوجية، وتحسين مجتمعاته بالعلم وخلق بيئة صحية للابداع، وإعطاء الحق لمجتمعاتها بالمشاركة في صنع القرارات والتعبير عن افكارها بحرية بعيدة عن القمع والقسر ولا يمكن مواجهة العولمة إلا بتحقيق الديمقراطية في المجتمعات العربية⁽¹⁾. لقد كانت الصحافة العربية من اوائل من استفاد من الإنترنت حيث أن أول صحيفة عربية انتقلت إلى الصحافة الإلكترونية عبر الإنترنت هي جريدة الشرق الاوسط وذلك عام 1995 تبتعتها جريدة الحياة والنهار عام 1996، واليوم نجد أن الصحف العربية. كلها تقريبا اخذت مساحات لها على الانترنت، وكذلك الاذاعات والتلفزيون وغيرها كما أن التجارة الإلكترونية العربية دخلت إلى ساحة الإنترنت بثقلها ولا تكاد تجد دورة تجارية إلا وللعرب بمالهم من اقتصاد وتجارة وجود داخلها، كما أن المواقع العربية على الإنترنت تزداد اتساعا ومساحة وتفاعلا كل يوم، وبهذا تكون المشاركة العربية- على قلتها- قد بدأت فعلا صراعها عبر الإنترنت مع الأفكار والدعايات التي تريد الاساءة اليها، كما أن الاحزاب العربية المؤيدة والمعارضة لها مساحات معينة على الإنترنت وتسمع صوتها إلى العالم كله، بل أن المقاومة العربية والاسلامية لها منافذها الخاصة عبر هذه الشبكة ببياناتها واعمالها البطولية والجهادية،

واذا كانت دول الغرب وامريكا بالذات تحارب الاسلام فانها وجدت في شبكة الإنترنت اوسع وسيلة للتأثير سواء كانت تحاربه باسم الارهاب أو باسم غيره.

(1) الاتصال الدولي والعربي ص 97.

وبالتالي فالعولمة عبر الإنترنت لا تحارب افكارها العدائية إلا بنفس الأسلوب وعلى نفس الشبكة، ومن أراد أن يدلي برأي أو لديه وثيقة أو أي أداة أو رسالة إعلامية فالشبكة لا تستطيع رفض المشاركة، انها تنتقد نفسها احيانا وتصفها بمختلف الأوصاف المتناقضة ومع هذا تبقى مفتوحة أمام الجميع.

فعلى العرب بما لهم من قدرة كتابية واعلامية أن يتفاعلوا أكثر مع الشبكة للحصول على أكبر قدرة من المساحة والتأثير على الرأي العام الدولي، ولن يفيدنا أن نكون مثل النعامة نغرق رؤوسنا في الرمال بحجة الدفاع عن النفس والخطر، لأن الإنترنت بعولته الإعلامية والسياسية والاقتصادية هو فيضان معلوماتي لا تقف أمامه كل سدود العالم لأنها تنتقل بالفضاء والهواء عبر الضوء وشبكة الألياف الدقيقة، فهل سنستجيب لهذه الدعوة المفتوحة التي تعرض لنا وعي الانسان العالمي مستقبلا مرحبا بكل ما نطرحه من أفكار وسياسات؟

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- 1- الثقافة العربية وعصر المعلومات د. نبيل علي كتاب المعرفة- الكويت ط2001.
- 2- الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية- د. نسيم الخوري- مركز دراسات الوحدة 2005.
- 3- الديمقراطية الرقمية جمال محمد غيطاس ط2006 نهضة مصر.
- 4- علم اجتماع الإعلام د. حميد جاعد الدليمي ط 2006 دار الشروق عمان.
- 5- الاتصال الدولي والعربي د. ياس خضير البياتي ط2006 عمان.
- 6- التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية- يحيى اليحياوي دار الطليعة بيروت ط 2004.
- 7- الإعلام والسياسة د. ثروت مكي عالم الكتب ط 2005.
- 8- المتلاعبون بالعقول هيربرت شيلر كتاب المعرفة- الكويت ط 1986.
- 9- ندوة الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي 2005- الشارقة.
- 1- الصحافة الالكترونية- مقاربة أولية- د. عبد الامير فيصل.
- 2- الصحافة الالكترونية- احادية الشكل وتعدد المضامين.
- 3- الصحافة الإلكترونية العربية د. اجقو علي.
- 4- التعرض للصحافة الإلكترونية د. احمد مصطفى علي.
- 5- ثورة الاتصال واخلاقيات الاعلام د. سليمان صالح.
- 6- صحافة الإنترنت في الوطن العربي حسن رزو.
- 7- صيانة المحتوى المعلوماتي محمد السيد محمود.

10- التجارة الإلكترونية مواقع على الانترنت.

11- عن الانترنت.

1- التقدم العلمي في ظل العولمة- د. احمد فؤاد باشا.

2- كيف نتفاعل مع العولمة د. محمد حسن رسمي.

3- اثر المعلومات في المجتمع كتاب ما يكل هيل عرض موقع الجزيرة نت.

4- في الثورة الإعلامية والمعلوماتية المعاصرة يحيى اليحياوي.

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتحدث عن أربع مفردات لها مفاهيمها الكبيرة في عالم اليوم، يتحدث عن الوعي الإنساني وعن الانترنت وعن المعلوماتية وعن العولمة، فإذا جمعناها بجملة مفيدة للتعبير عن مضمون هذا الكتاب بأبسط عبارة وجدناها تقول: تداول المعلومات عبر الانترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة، فالهدف الكبير هو تشكيل الوعي الإنساني وتوجيهه بشكل طوعي ناعم وليس بفرض رقابة شديدة عليه، أما الوسيلة فهي الانترنت التي تحمل المضامين المعلوماتية التي تخضع هذا الوعي لمعطياتها الثقافية الإعلامية والاقتصادية المجتمعية.

ولكن تحقيق هذا الهدف- تشكيل الوعي- عبر آلية تقنية هي الانترنت، وبمضامين المعلوماتية يبقى نسبياً إذا ما طبق على مجتمع محدود ولا يصبح تأثيره كاملاً إلا عبر مخاطبة المجتمع الإنساني كله فلا يبقى خارجاً عن سيطرته أحد مهما كان في دولة متقدمة أو من دول العالم الثالث، من هنا كانت العولمة، الثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية هي المحيط الذي تخضع له العملية كاملة، فالعولمة فيضان معلوماتي لا يقف عند حدود معينة لأن الانترنت لا حدود لقدرتها على إيصال معطيات الثورة المعلوماتية إلى المجتمع، إن الديمقراطية الرقمية سياسياً والتجارة الالكترونية اقتصادياً والصحافة الإلكترونية إعلامياً كأداة، هي ما يتحدث عنه هذا الكتاب فهو كتاب لا يستغني عنه قارئ معاصر يواكب العصر يستخدم آلية الانترنت بمضامين المعرفة الإنسانية كلياً مبرمجة ومسرعة وشاملة شمولية العولمة بهدف تشكيل الوعي الإنسان عبر نمطيه معينة تحددها الجهات المسيطرة والموجهة لإدارة العالم عبر الرأسمالية والليبرالية والاقتصاد الحر فهو كتاب جدير بالقراءة لقارئ جديد بمواكب وحتى ولو كان لا يريد ذلك فالعولمة ستغرقه بفيضاتها شاء أو أبى.



مركز
توثيق



دار دجلة
ناشرون وموزعون



عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيس التجاري

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٤٦٤٧٥٥٠ خلوي: ٠٠٩٦٢ ٣٩ ٥١٦٥٧١٧

ص.ب: ١١١٧٢ عمان ١١١٧١ الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com